

5812

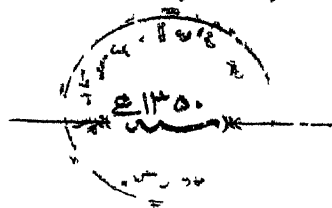
الَّذِي لَا يَرْفَعُ رُفْعًا وَلَا يَنْزِلُ نَزْلًا

بَيْنَ الْفَرْقِ وَالْفَرْقِ

فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ

لِلْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ نَوَاشِءِ الْكَسْمِيرِيِّ (مُتَعَنَّا الدُّرُوطِ حَيَاتِهِ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِالْجَامِعِ الْأَسْلَامِيِّ بِدِهْلِي



مِنْ مَطَاعِمِ مَقَاتِلِ الْحُلِيِّ الْعَسْلَمِيِّ

چند برقی پریس دہلی

الحاشية المتعلقة بصنف ٩٤

وفي الكاشف يزيد بن زبيد الكوفي مولى ابني هاشم عن مولا عبد الله بن الحارث بن نوفل و
ابن جحيفة وابن ابي ليلى وعنه زائدة وابن ادريس شيخي عالم فيهم صدوق ذو الحفظ لم يترك
مات سنة ١٣٤ هـ ولم يثبت انه قد كان بغير الكوفة زمانا قبل فالحق ان سماع من سمع
منه قبل دخوله الكوفة وسماع من سمع منه بعد دخولها قبله ان يتفق بهما صحيح فترك ذكره
اكتماء بالقدر المعلوم في كلا الجانبين ١٢

الحاشية المتعلقة بصنف ١٣٥

واعلم ان حدث العالم بمجموعه من كثر العدد بحيث يسبق العدم الواقعي كلاً المجموعي
لا بان يكون مع قدمه النوعي يقصده بوصف كل جزء وفرد منه به على طريقة وصف المجموع
بوصف اجزائه معقول ومفهوم محصل وله نظائر ذكرناه في حاشية م من القصيدة وهو التحول
من ضد الى ضد كتحول الحركة الى السكون في البيان بدون برازخ ولو كانت الزمان تكون غير محصورة
وان يمنع ضعيف بعد ضعفها فان الحركة وان كانت ضعيفة وان فليست سكونا وتحول الاضامن
وجوب الى امكان ومن بساطة الى تركيب ومن تجرد الى مادية ومن وحدة الى كثرة ومن
كمال الى نقص ومن سكون الى حركة ومن فعل الى قوة ومن فاعل الى قابل ومن قدم الى حذر
ومن ثبات الى تغير ومن عدم الزمان والمكان الى وجودهما ومن سرمدية ودهر الى تقص زمانا
طفرة بدون تحلل برازخ لا تنتهي كما في الاجزاء المتناقضة المتصل وان كان البعد والمقدار
متناهيا في الكل فهذا التحول متحقق لا محالة ولكن لا يرجح منا تعيين موضع التحول والفلاسفة
عينوا موضعه في مسألة الحدوث فيما بعد المادة المستحيلة وليس بشئ واذا فهمت هذا فلذا لا
في تحول العالم من العدم الى الوجود لا يحتاج الى تسلسل في البين وهو القدر النوعي بحيث انه
اذا استند الى شئ واعتمد عليه سقط على اخر تدرى كالمعلق وهو تحقق ما بالعرض بدون ما
بالذات ههنا ولو في غير الجعالات فانها شرائط ومقدومات يلزم فيها ايضا هذا انما لا يصح في
هذه ادخال غير المتناهي في البين فانه وان ذهب الى غير نهائية يقال كما في شك مشهور
ان الوجه المعلوم معلوم والمجهول مجهول ان المجرد مجرد والمادى مادى وكذا القدير قديم
كما كان والحادث الزمانى حادث لان ايضا اى بعد التسلسل الى الماضى كما كان قبله لم يعد
التسلسل شيئا وان قيل ان الوجه المعلوم له تناسب ذاتي مع الوجه المجهول يفرض بسببه اليه
فلذا يقال ههنا وكما سيظهر الصورة العلمية في علم المعاد لم تصدق الموجبة فيقال فكيف
ربطها مع ذى الصورة المعدوم فيجلى بانها صورته المختصة به ذاتا لا صورة غيره.

ثم الذي يظهر ان تقدم العلة على المعاول ان لم تكن علة شخصية وكانت من مرتبة لمرتبة متى تنزل الى افتقار صار تقدم ما زمانيا فالزمان انما هو في مطورتنا ليس عندك صباح ولا مساء كما روي ذلك عن ابن مسعود وكل قد يتخصى ليس في زمان ولما لم يكن الا في افق التقضي فانزاعه من ازلية القديري الى الشخصى من احكام الوهم اذ هو تقضي لا تقضي هناك وتوهم امتداد الزمان من جانب الماضي وما به عليه كله توهم لا اصل له رأسا وانما هو من افعال الوهم لا غير في حقيقة باطلقة سلب بسيط انما هناك الان الحاضر عند الباري كما ذكره العرفاء ووضع وقت الحادث من الاوقات الموجودة قبله توهم ايضا انما الوقت بالحادث في عالمنا ولولم يكن عالمنا لم يكن هو فهو بنا لا نحن به واذ لا يصغر الزمان لم تعطل الفيض ونحوه فانه من اجراء حكم الزمان على البرئ منه وكذا فعل القديري يكون غير زمني وما وقع في افق المقضي بعد العدم الواقع وكما ان تقدم المجرى على مجموع المادي واقع فكذلك تقدم القديري على مجموع الحادث ضربة وليس ببسط الحادث على الازمنة المتوهمه يتقو القديري وكيف تقوم الضد بالصد بخلاف تحوله اليه وكذا وجود الحادث الزماني في الازل لا يعقل فان وصف الحادث جاء من خارج السلسلة والتأليف فلا يفترق فيه حكم كل واحد وحكم المجموع وكان نحو ان كل واحد من هؤلاء ابيض فالجميع ابيض لا نحو ان كل واحد ذراع وليس المجموع ذراعاً مما نشأ من التأليف ومن تلقاءه وفارق به حكم كل واحد

وما صار الحاصل انه لا بد من تحول ضد الى ضد ولا ينقطع التسلسل الا بانتهاء الشيء الضايف وكذا في تحول سواد الى بياض بانتفاء اللون وحده لا بتوارد الفصول عليه وكذا في استحالة الصور المزعجة في الشاهد لا يستطيع الرجل ان يضع فيها الضالامع الاختلاف لوعاها لا انتقال فيها ايضا نظير ما نحن فيه ايضا وقد بنا سبب البسيط بسيطا بدون الاشتراك في جزء على احد ما قيل هـ

يك وحدت است ليك بتكرار آره

وقد خفي التنااسب مع تحققه وكيف ترى بين النار والدخان وكيف قال من قال ان الكلمات منزعجة من المهوريات البسيطة فلا حاجة اذن الى رابطة غير المتناهية وكان كنه نظائره طفرة واما العلل الشخصية ههنا كثر النار او فعل طبيعي لفاعل فكله معلول علة ثالثة وشرائط لاعل وسقط ايضا ما قاله ابن رشد ان التسلسل وعدم التناهي اذا كان تابعا لفاعل دائره فهو كوزم عندهم فان فعل الفاعل الكذائي لا يكون زمانيا ومتى حل الزمان فهو من الحادث وهو من تحول ضد الى ضد ولا دليل على قدمه اصلا فلا دليل على قدمه العالم ايضا ونظائره بطرفة فليقتض فانه برهان اذا كان بجامع قطعه وتقدم ارادة الباري تعالى على مراده وان كان تقدم ما انفكاكيا يكون تقدم ما غير زمني هناك ولا بد ثم يتحول الامر في افتقار الى البعدية الزمانية لاظهار الانفكاك

فكذلك الامر في تقدّمها تقدّم ما ذاتها هناك يقول ههنا الى التاريخ الزماني وبالجملة كل ما يتوهم
او يتعلق بالزمان فكله عندنا اذ لم يجز الا من تلقاء تجرّنا الذاتي ولو يمكن في الازلي فكل متجدّد
بعد العدم رأساً - وما يقال كما يقوله الصديق الشيرازي احياناً ان حقيقة الشئ لا تتبدل بالاضافة
الى غيره فهو كذلك لا ترتفع حقيقة بها في عالمه لانه لا تتبدل الاحكام وذلك ايضا في محض اضافته
ساذجة لا في جري معاملة بينهما تأثيرية فالجسم المبصر في حد نفسه جسم وهو عند عند الباصرة
صورة معلقة ومن عالم المثال وان قيل انه تجرّد لا اضافته قيل ان ههنا ايضا تجرّد من عالم الى عالم
وما يكون لليجرّد الى الزماني الا بما يفيجى بكل في موضعه والواقع انه ليس في العوالم التحول من عالم الى
اخر لا يكون مستأنف كما في اشباح المرايا من جسم الى ثياب او صورة معلقة وجسم مثالي فكذلك تحول علم
التجرّد الى عالم المادة ليس بان يكون مادة له فكلها دار الشئ في المنازل لبس احكامه والشئ واحد
في الاطوار ومنه ان الله خلق ادم على صورته فهو ظل الله في هذا العالم بل قال العرفاء ان كل
العالم خرج على صورته وما يشبهه المنشئ من محض العدم فهو على صورته المكنونة -

صورتى در زيروا در صير بالا ستي

والصور التي يتحول فيها في المحشور من التجليات بخلاف ما جاء من نحو الوجه واليد والكف فانها
مبادئ الصفات والافعال معادها متعلّقة تتبدل والافعال وشوئها لا تتجزى في الذات
ولما كان لا بد لكل شئ من مستند الهى فستند الزمان ترتب الاسماء هناك كسلسلة العدة او تباين
الاشياء التي تأتي تحول ههنا زماناً وهي شئون الربوبية او شئون العالم بعد التجلّي ولعل حضرة
حضرة الافعال مع تباين يقال له بالفارسية نيرنگى وهي التجليات كتحلى الطاؤس لنفسه وانما
الارادة لها اللذات ولا للصفات وفي الشاهد ايضا التجلية على المنصة يكون لبعض الشئون
س رنگ بے رنگ اير رنگ نيس رنگى تارة عشو بے لاجوردى بر خودى جيو بے حجابہ النور لو كشفه لاحترق سجّات
وجهمه ما انتهى اليه بصره فلم يكشفه وانا الدهر بيلدى الامر اقلب الليل والنهار -

والترتيب الذاتي هناك العكس او انطبع ههنا زماناً وتباين فمن اخذ قدم الزمان فانما
اخذ من قدم العالم ثم يستمد منه في قدم العالم وهو كما ترى وانما هو يتحول الترتيب الذاتي
اليه وانما يكون لما هو بعد لا للاول الحق فلم يكن الزمان اذن قد يما اصلاً ولو كان هناك احد
فقط ولم يكن فثمة تجرّد كما قرأ الصديق في الاجسام - لم يكن الزماناً وانما حل بالبعدية فقط -

وليعلم ان تقدّم البارئ على العالم ليس هو من تلقاء العلية فقط كما بنى السيد الباقى المسألة عليه
فاورد عليه المناقشون ما اوردوا وانما هو اوعت الهى على سبيله من تلقاء الاحلية والفردية الوجودية
يقف تقدّم العدم على العالم مرة ومرة في ذلك المغف مستمرا بعد وجود العالم ايضا اذ هو موجود ابداً

بأنه بعد العدم ولا نظر الى من هو داخل في مطبوعته بل النظر الى المجموع من حيث المجموع استشعر به
 احدا ولم يشعر به دريا بوجوده خویش موجه واراد نفس ينسبها له ان كشكشا باهت واما كان وجوده منه
 ومتعلقا به استسكه هو قيومه لم يقدر في نعت الاحدية هو الاول والاخر والظاهر والباطن و
 هو بكل شئ عليم ونعت الاولية والفردية لا يتحقق في العين الا بالانفراد عما عداه وذلك بعد
 العالم دهرًا وليس من الاول الحق الى الاخر عالم واحد متنسق بل عوالم ومراتب منفصلة فيما
 بينها كما بين الوجوب والامكان لا تناسق بينهما بالتزليشاً فثباتاً بل طفرة وكبر انت الحكومة
 في الشاهد يدور الشئ في تلك المواطن بنحو تحول لا بان يكون كل مادة حاملة للاختر فاعلم ذلك
 فلعلك لا تجد ثمران قيل ان مستند الزمان هو الدهر فكيف يستقيم عدمه فيزاج بما قرره
 السيد الباقر بالاعلام الدهرية للموجودات الزمانية ايضاً وان للحوادث الزمانية اعداء
 دهرية والمعية الدهرية لها تقع بدل ذلك العدم لا بعده فلا يلزم امتداد و تقدر
 وان لم تكن تلك الحوادث قدام دهرية عند وفي حاشية العضدية للملاء نظام الدين ان
 عند الاشراقية حوادث دهرية ثمران الدهر هل هو الزمان باعتبار وصف حضوره كله كما
 يظهر من كلام بعضهم مثل الصدر الشيرازي في المبدأ والمعاد في علم الباري عند الاشراق
 فاذا لا استبعد في الاعلام الدهرية ويكون ذلك مختصاً بالاشراق فانه القائل بالعلم
 الحضوري له تعالى والاشراق هو الذي نفى الصورة في علمه تعالى واروجه الى البصر والرؤية
 واحتاج الى جعل المعلومات حاضرة في ظرف الدهر اي الواقع وهذا المقترن قد ذكره المحاكم
 ايضاً في علمه تعالى وقد يذكره الدواني ايضاً في الاعلام الماضية انها غيبويات تجل في المستقبل
 وقد يذكره المتكلمون مع انكارهم للمعية الدهرية فكانه لا يختص بمن يقول بها او هو تقرير
 على حدة ليس مبنياً عليها ولذا فرق الدواني بين الماضية والمستقبلية ولكن مع كل ذلك لابد
 اخبرنا عنها احاطة العلوم في العلم سعة وهناك وجود كوجود العالي والتقدير في الارادى
 شرعاً وبالجملة ان الدهر وان لم يكن كيفية ادراكية بل ظرفاً في نفسه لكنه مشمول به ومن احاطة
 العلم صيراليه ولا بد فاعلمه امر هو مبدأ بسيط كالنقطة ولكنه الواقع كله ففيه الاعلام ايضاً
 بدون تقدير امتداد بان يقع الوجود بدل العدم لا بعده وانما تعرض السيد الباقر للسبقة الظنية
 والدهرية استيفاء للمقام وليصف الحق تعالى بالسبقة الانفكاكية في الواقع فانه لا يوصف
 بالسبقة الزمانية والامكان يكتفي في حدوث العالم ونفي قدومه ما ذكره من وقوع وجود الزمان
 بدل العدم لا بعده الذي في كلامه مراده مبدأ بسيط فيه معية الاشياء ولورين المشائية
 مسألة العلم عليه مع قولهم فيها وحضور الزمان مسألة أخرى -

ثم لذي يظهر لي ان الدهر بسيط فيه الوجودات مرتبة متسقة ولم تفصل الاعداد بينها
اذا تواصلت الوجودات والترتيب يجعل الكثير واحدا كما يذكره ابن سينا وفي الوجودات افراد
بعضها من بعض وافرازه شخصا وعدا وهذا الانفراد والافصال تحول في عالم الزمان الى الاعداد
الزمانية المتخللة في البين ان كان في نوبها تفاصل فذلك الاعداد مبنيات وفرجات في البين
وهو ما نقل عن جعفر الصادق انه لو كان الاله اثنين لكان بينهما فرجة هو ثالث وهكذا وهذا
الذي ذكرته لا اري اشفه منه في حالات العالم فليس الوجود متصلا واحدا كسطح بل متفصل على
مراتب وتلك الفرجات هناك ترتيب ضروري واستحساني وههنا اعداد متخللة في البين زمانا
فوقع العالم في عالم الزمان بقضه وتضيضه بعد العدم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
فان تصور ظرت بسيط فيه الاعداد بل ان يلزم تقدر بذلك كما يلزم بالوجودات
مع تعددها وعد محصرها ولا يرتفع العدم رأسا بوقع الوجود بل له كما ارتفع في القديم
بالزمان الحادث بالذات بل يبقى هو ايضا في الواقع مع ان يقع الوجود بل له ويسد خلله والافان
فان المحط هو عدم المتعدد لا غير لكن الاسهل هو توزيع الامور على مواطن تحت لفظة ثم تقدم
العدم على الوجود لا يوجب الى اعتبار ظرت آخر ويكون ذلك بنفسه قد سماه المستكمون تقديرا
ذاتيا فان هناك تقدمات وراء الخمسة المشهورة فاقدم ذلك والله الموفق هـ

<p>از واسطها آرد اس چيت چنان است ما ديت و تجريد كه تقسيم چنان است از واسطه و منشأ تخليفت همان است توحيد در افعال باس عقده نهان است بے واسطه ممكن و ربطے است كه آن است از طفره بده آنچه زمان است ثمكان است افتاده تجلي كه چو سپر آيه شأن است</p>	<p>آں چيز كه از حضرت تقدیس نشايد ايجاب و اراده و نيز حدسے لے كار عجب آنچه بلا واسطه نايد علمي كه بادي است نه چون نفع نه چون شتم آں واسطه را فاعل مختار نما گفت بر طور تحول زماني سوا اشكال يا مثل تحول بمر يا سوا شباح</p>
---	--

واذا علمت هذا فما قرره من ان كل حادث زمني مسبوق بالما قبل قد يكون حادثا
دهريا ايضا وما قرره ايضا ان الحادث الزماني مسبوق بالما قبل ساقط ايضا وانما يحتاج الفاعل
الى المادة فيما اوقع الفعل على مفعول فاعل اخر كالنجار في ايقاع الهيأة السهرية على الخشب
يحتاج اليه لانه يوقع فعلا رابعا لا بد ان يسبقه ثالث وهو الخشب بخلاف حركة النجار نفسه
فانه فعل ثان له لا يحتاج الا الى الفاعل لا الى المادة فالما قبل ظرت ومحل ايقاع الفعل لا غير
وانما تقوم الفعل بنفس الفاعل لا غير وقد يقال ان وجود الفاعل هو وجود الفعل وجودا

يسع القديس والحادث ولازمة ومانيها وما خرج منها كما لا يقال للملك في الشر ومصلحة الضرب انه قد اقبل له فاعمل ١٢

يسع القديس والحادث ولازمة ومانيها وما خرج منها كما لا يقال للملك في الشر ومصلحة الضرب انه قد اقبل له فاعمل ١٢

يسع القديس والحادث ولازمة ومانيها وما خرج منها كما لا يقال للملك في الشر ومصلحة الضرب انه قد اقبل له فاعمل ١٢

الَّذِي يَرَى الْغُيُوبَ وَمَا يُغْنِي عَنْكَ الْغِنَىٰ

نِكَاحُ الْفَرَقِ قَدْ فُتِيَ مَسْئَلُ فَرْعِ الْيَدِ

لِلْأَسَافَةِ مُحَمَّدٍ نَوَاشِہِ الْكُشْمِيرِيِّ (مُسْتَعْنَا السُّطُورِ حَيَّاهُ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ بَيْتُ الْأَسَافَةِ دَامَ بَهْجَتُهُ

— (١٣٥٠ هـ) —

مِنْ مَطْبَعَةِ بَوَاتِ الْخَلِيلِ الْعَسْلَمِيِّ

جَمِيدُ بَرْتَنِي پَرِسِ دِہْلِي

من نية

استغفار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَرَّمَنِي بِكَوْنِي دَا، وَلَمْ يَكُنْ لَكَ شَرِيكَ فِي الْمَلِكِ، وَلَمْ يَكُنْ لَكَ وَلِيٌّ
مِنَ الدُّنْيَا وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً
وَاصِيلًا، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا، وَتَجَهَّضْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَقِيقًا مُسْلِمًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي
وَحُجَّتِي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ
اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي اعْتَرَفْتُ
بذُنُوبِي فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ
لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ إِلَّا أَنْتَ، وَأَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ
لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَالْإِلَهَ،
تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، الَّذِي يُرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلُبُ
فِي السَّجْدَيْنِ، وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ وَخَيْرِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدًا نَبِيًّا
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا أَكْثَرَ مِنْ أَمَّا يَعْدِلُ فِي هَذِهِ نَبَذَةً فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكُوعِ
وَبَعْدَهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَبَعْدَ الرُّكُوعَيْنِ، وَمَا يُدَوَّرُ مِنَ النَّظَرِ وَالْمَعْنَى فِيهَا فِي الْبَيْنِ
اسْمِئْهَا نَيْلُ الْفَرْقَدَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، مَا قَصِدْتُ بِهَا أَحْمَالَ أَحَدٍ
الْطَّرَفَيْنِ، وَلَا يَسْتَطِيعُهُ ذَوُعَيْنَيْنِ، وَأَنَا أَرَدْتُ بِهَا أَنْ يَبْدُ كُلُّ وَاحِدٍ

من الفريقين ، وجهها من الوجهين ، وهما على الحق من الجانبين ، وليس
 الاختلاف اختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين ،
 وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين ، تواتر العمل بهما من عهد الصحابة والتابعين
 واتباعهم على كلا الخوين ، وانما بقي الاختلاف في الافضل من الامرين ، ولو
 لم يكن للمرء ضيق صدر لوسع الجنبين ، وقد بين الصبح لذى عينين ، واذا
 تقاعس واحد وتفرط آخر حل البين في البين ، ومن سلك طريق الجد ليج
 تجف حنين وقد اتعب الناس موانعهم الداخلية فصره هو ذلك عن تعديل
 الكفتين ، هذا ومن لى بالهيئ اللين ، يستن مع الانصاف شرفا وشرفين
 ويجارى معه طلقا وطلقين ، والله الموفق وبه نستعين ، ثم انما كثرت
 من الاحالة على كتب الحديث وان لم انقل من لفظها ، الا من بعضها ، وذلك
 يستحسن في الحديث لاكثر المحتاج ، وان اخرج الناظر الى مراجعة من خاتم
 فان شاء احد فليراجع ، والا فلا ينزع ، ولما اكثر من نقل كلامهم في الرجال
 وما فيه من كثرة القيل والقال ، لانه ليس له عندي كبير مايزان في الاعتماد
 وبعضهم يسكت عند الوفاق ويجرح عند الخلاف واذا دُعيت نزال ، وهذا
 صنيع لا يشفي ولا يكتفي وانما هو سبيل الجلال ، نعم اعتنيت بتعيينهم و
 وافادة معرفة عنهم فيستطيع الناظر من المراجعة والمطالعة . ويمكن من
 تحمير رأيه لا بالمسارعة ، وحسبى الله ونعم الوكيل ، وكان ذلك سنة
 خمسين من المائة الرابعة عشر حين اقامتي بمدرسة تعليم الدين بدمشق
 في نحو من شهر الفها من قطعات كانت اجتمعت عندي والله ولي الامور

فصل في معنى رفع اليدين أي ما قصد به وجعل كاسباً له من الحقيقة
 لا كاشتغال العلة الاصولية وهي الفاعلية على الحكمة وهي الغاية يا فادتها اياها وتزجها
 عليها بل كاشتغال الصورة على الحقيقة وحملها اياها فاعلم انه يحصل من تعبير
 بعض السلف عنه انه تكبير فعلى وذلك في جزء البخاري عن عبد المزيق عن ابن جريج
 عن نافع بن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكبر بيديه حين يستفتح وحين يركع وحين
 يقول نعم الله من حمده وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوي قائماً قلت لنافع
 اكان ابن عمر يجعل الاول ارفع من قال لا وفي المحلى عن عبد المزيق عن ابن جريج
 ايضاً قلت لعطاء رأيتك تكبر بيديك حين تستفتح وحين تركع وحين ترفع رأسك
 من الركعة وحين ترفع رأسك من السجدة الاولى ومن الآخرة وحين تستوي من مثني
 قال اجل قلت تخلف باليدين الاذنين قال لا قد بلغني ذلك عن عثمان انه كان يخلف
 يديه اذنيه قال ابن جريج قلت لعطاء وفي التطوع من التكبير باليدين قال نعم
 في كل صلاة وفي جزء البخاري ايضاً عن عبد الله بن المبارك عن الازاعي حدثني
 حسان بن عطية عن القاسم بن مخيمرة قال رفع الايدي للتكبير قال اراه حين ينحني
 الظاهر ان قائل اراه حين ينحني هو الازاعي اراد ان لا يقتصر به احد على الافتتاح
 وهو خلاف مذهب الازاعي فوسعه وفي عبارة الشافعي في اختلاف مالك والشافعي
 انه تعظيم فعلى فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما
 عند الافتتاح تعظيم الله وسنة متبعة يرضى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا
 والمروة وغيرهما ونحوه عنه في جواب محمد بن الحسن حين صلى عنده ورنم ذكره في
 المجموع شرح المذهب وجعله بعضهم زينة للصلاة كما في جزء البخاري عن سيدنا

والنعمان بن ابى عتياش وعند ابى عمر عن ابن عمر سعيد بن جبير يذكر هذا فى صدر
تخفيف امر الرفع فانه ذكره فى التكبير ايضا كما سأتى من العمدة وقد كان لا يكثر التكبير
كما فيها وكذا ابن عمر ذكره فى الرفع والتكبير كليهما كما عند الزهري وسأتى وكان قد ينقص
التكبير فيكون قوله ايضا فى تخفيف امر بل الذى يظهر ان سعيد بن جبير انما تعلمه
منه وقد ساقه ابو عمر عنه فى مصنفه تخفيف امر التكبير فى علمه فانهم فهموا قولهم هذا فى صدر
التاكيد الامر بالعمد لعل لئلا زاد سعيد لفظة انما فقال انما هو شئ يزين به الرجل صلوة
قاله كذلك فى التكبير ولا بد ان يكون معناه كذلك عند فى الرفع وقد جمع ابن عمر كليهما
والوجه من حيث المعنى فى ترك الرفع فى الركوع والرفع منه ان اليدين تركعتا
ايضا عند ركوع البدن وان لم يلاحظا منه كما ان لم يأتيا عند القيام واستقبالا عند
الاستقبال كما فى شرح الموطأ عن بعضهم ^{١٢٣} وفى كتاب الصلوة لابن القيم نحوه فى تركه
عند السجود وعلله بانها تسجدان وتخطان فلا عمل للرفع عند السجود وكأنه اذن يشرح
حديث مالك بن الحويرث بالرفع فى القومة ثانيا عند الخور للسجود لا بعد ما شرع فى الخطا
فيتكرر حينئذ الرفع وكذا فى المهدى راداعلى ابن حزم وفهم منه انه يحمل الحديث على
التكرار ولم يتعرض لحديث مالك بن الحويرث بالكلام وانما تكلم فى سياق كل
خفض ورفع فراجع وكذا فى المواهب شرحه من صفة سجدة ^{١٢٤} وان لم يأتيا وقفا
فى حالة باقى القيام وعند القومة من الركوع وان كان قيام ولكن ليس تجدد بالانعقاد
ولذا كان ذكره التسميع فلا يجزى فيه ما فى شرح الموطأ ^{١٢٥} عن ابن المنير (فيكبر كلما
خفض ورفع) تجدد بالانعقاد فى اثناء الصلوة بالتكبير الذى هو شعار النية المأمور
فى اول الصلوة متفرقة بالتكبير التى كان من حقها ان تستعيد الى اخر الصلوة قاله

الناصر بن المنير اعني انه ليس قياماً الى الصلوة بل ليترتب عليه السجود ويميز
 احدهم آمن الآخر كالجلسة ولذا كان في القومة ارسال اليدين عندنا وعندهم و
 قد ترك الشافعي بين السجدين معللاً بان له ليس قياً كما في كتاب الامر ولعل عليه
 ترك ما لك فحركة عند الركوع في الموطا وكذا في الامر نقلنا عن مالك وكذا في مرسل شعبة
 في شرحه ١٢٥ مع ما في الديباج ١٣٦ مع ما توهمه عبارة المصنف في رواية سليمان
 ابن يسار والاعتبار للشرع كاستقبال الركاب عند التحريمة عند الشافعي والقيام عند
 الشرع عند الحنابلة للإمام فيما قد بعد بعد ركعتي الفتح ١٣٦ وكسجة المتلاوة
 الصلوية عندهم لا رفع لها وقد ذكر في حديث الترمذي ١٣٦ وغيره مطابقة بين
 الاذكار والافعال فعند القيام رجعت وجهي وعند الركوع اللهم لك
 ركعت وعند السجود اللهم لك سجدت وكذا في الزوائد ١٣٦ والكنز ١٣٦ سجد لك
 سوادي وخيالي ولم يصف فعل القومة ولا خفض اليدين وذلك لان رفع اليدين
 للدخول في الصلوة فقط وراجع ١٣٦ من الكنز وقد جاء عن ابن عمر وابي هريرة ترك التكبير
 في الخفض لا معتبر بها في الكنز ١٣٦ فانه منكر ويعلم من الحمل الذي شرع في القومة
 انها شبه بزمان الاستفتاح للخروج من الركوع ولم يكن التكبير ليعلم القوم انها
 موضع الحمل ولما لم يكن في التسميع حمد من بجانب الجسد انما يليق ان يكون التسميع من جانب الله
 قال عنه سلم فان الله قال على لسان نبيه ولم يكن بين السجدين لازماً الاثنان
 منهما في حكم واحدة وراجع مواضع الادعية في الصلوة من اخر التشهد من المواهب
 ولم ار في مصيبت ابن عباس عند ميمنة الا الاستفتاح ودعاء النور لعل الحمل في القومة
 ليتدارك المسبوق ما فات من الحمل كما ذكره في الفتح للفقهاء ثم رأيت في البحري عن

البرماني م^{٢٢} وهو الطف ولعل اصله ما في الكنز م^{٢٥٢} وحاشية الدارقطني م^{١٣٢}
 فان كان كذلك فقد تدارك الذكر فقط ولو كان نموذجاً من القيام لا درك الركعة بادرلكه
 والذي دل عليه حش علي ان رفع اليدين للتوجيه وقد تورب الاستقبال ولذا سمي العلم
 استفتاحاً وتوجيهاً وفي الهدي من اذكار القومة ما عند البخاري من الاستفتاح و
 عند مسلم بعضه من القومة وفي الفتح م^{١٥٢} امر ادعية التشهد ثلاثاً لا اذكار وراجع الكنز
 م^{١٦٥} وم^{١٦٢} عن ابى عمار اذا قام العبد في صلاته ذر البر على رأسه حتى يركع فاذا ركع
 عنه رحمة الله حتى يسجد السجدة يسجد على قدمي الله فليسأل الله ليرغب ص عن
 ابى عمار مرسل يريد بالذوالنثار كنشاد الزهر على رأس القائم وبعول الرحمة غنياً
 اياه وهو في السراج المنير عن ابى عمار واسمه قيس وصححه عن شيخه ودينه المناوي
 وجعله ابى عمارة وهو في النسخ ابو عمار ولعله غير قيس كنشاد بن عبد الله او غيره من
 كنيته هذا -

كما في رواية الديلمي عن ابى هريرة في الكنز م^٩ اذ اركع احدكم فليضع يديه
 على ركبتيه ثم يمكث حتى يطأ ثلث كل عضو في مفصلة ثم يسبح ثلاث مرات فاذا يسبح
 في جسدك مثل ذلك وابن عمر م^{١٢٠} وبينه ان يستدل على اصل المسألة بالحد
 انقولى واذا كان قوليا لايزاد عليه الرفع هناك وهو اذ اركعت فضع كفك على ركبتيك
 م^٩ ولعله يلا ثم حديث فاذا ركعت فاعظوانيه من اوعى مسلم من حديث ابن عباس
 وراجع حديث ابن عمر عن ابى حبان م^٩ تلخيص م^{١٩} حيزج وحدث رافعة
 في الكنز م^٩ وابن عمر اذا استقم احدكم فليرفع يديه ليستقبل بباطنهما القبلة فان الله
 تعالى امامه طس م^٩ من فائدة رفع اليدين وقته وعلى ملخص كان التطبيق للاستقبال

توجيه اصابع رجليه في السجود للقبلة واليدين كما في الكنز^{١٢} وهو معنى الحنيف
واسناد رواية ابن عمر في العدة^{١٣} والكنز^{١٤} وفي سنن البيهقي عن ابى هريرة قال لما رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام في صلاة فريضة ولا تطوع الا شهريديني في السماء يد عوثم يكرام وهو
حدثني عن ابى داود وغيره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلاة رفع يده
ملا ام ويريد بقوله يد عوان الرفع كان اشارة الى معنى لاسدي ولا يريد ايضا دعاء المسألة
وقد شرحه في بدائع الفوائد^{١٥} وراجع المنع فان في البدائع سقطا وفي منحة الخالق من
تسليم الصلاة روى الطبراني في الكبير عن ابى امامة اذا قام احدكم في صلاة فانهما يقوم
بين يدي الله تعالى مستقبل ربه ومملكه عن يمينه وقريته عن يساره وهو متكرر في الحديث
وسوال الربيع في الامم عن الشافعي عن معنى الرفع يدل على انهم كانوا لاحظوا في الحكم
معناه وما ذكرنا من معناه عن العدة^{١٦} وهو في الزوائد^{١٧} الاستاد فيه محمد بن حرب من رجال
التهذيب وغيره من رجال اللسان كما في الصغير^{١٨} ولما كان الرفع عند الشافعي
للتعظيم وضعه عند رؤية البيت واصحابنا عند الاستلام للاستقبال فان الطواف صلاة
وكان عند بصيغة التكبير وراجع عروس الافراح^{١٩} وعندنا جوابا وامثالا اخلا من قوله
تعالى في الانعام هذا اكبر آية التي وجهت آية ان صلواتي آم وماعند الترمذي^{٢٠} وشرح
المنتقى^{٢١} ولعله ترتب على معناه مسألة المد كما في العدة^{٢٢} وما عن ابان المحامي
في الكنز^{٢٣} والحكم بن عمير قبله عن ابان قال كنت في الوفد فرأيت يارضط رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين رفع يديه يستقبل بهما القبلة آم وعن الحكم قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعلمنا اذا قمنا الى الصلاة فكبروا وارفعوا ايديكم ولا تجوزوا اذا انكمروا قولوا
سبحانك اللهم بحمرك آم ذكر اسناده في تخريج الهداية وابن عمر فيه^{٢٤} واعلم ان الامر

بوضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما في السجود ليس لقائنة ترجع إلى المصل
 من حيث التسهيل عليه ولا لاستيفاء المقام بل لأنهما تركعان وتسجدان ولليدين وقفاً
 وركوعاً وسجوداً وقعوداً في الصلوة ولا استقبال للكفين إلا في التحريمة فإذا نزع الرفع للاستقبال
 وإبان من وفد عبد القيس في الأصابة ولم اعرف رجالاً اسأله نعم رأيت في العمرة ^{٣٥٩}
 والأصابة أن الحكمين حيان في أسأله من جملة الوافدين نقله في العمرة عن أبي عبيدة
 معمر بن المثنى اللغوي وأبو عبيدة العتكي في أسأله دهرية بن الزبير كما في الأنساب ^{٣٦٠}
 من الجنديسا بوري لما ذكره في الأصابة ثم إن لفظ الحارث عن رفاعه في الكزمر ^{٩٣}
 حتى يرجع كل عضو منك أم أي إلى موضعه وحتى يخل كل عظم مأخذ مبنى على الترك
 عند الرفع فليس موضع اليد إلا بعد الرفع لكن لم أجد بهذا اللفظ عند كل من عزاله إنما
 هو في المستدرك ^{٣٦١} ومعناه متكرر في حديث المسئ وحديث ابن عمر ^{٩٩} وإن شئت
 قلت في العجالة ليس مبنيًا على الفعل -

ولا يرد ما في حديث أبي حميد عند الترمذي من هذا اللفظ مع ذكر رفع اليدين فيه لأنه
 إنما أطلق هذا اللفظ أيضاً بعدما نزع الرفع أي كان عند بعضهم ذكر هذا اللفظ لا ذكر رفع
 اليدين وعند آخرين ذكر الرفع مع لفظ آخر لا يلائمه وكان تبدأ بأخبار عبد الحميد وجمع و
 حديث المسئ قولي يكتب بها بقدر ما قال ناله النطق ولا يزد عليه فإن القول تسمية والفعل
 إشارة كما في الفتح ^{٣٦٢} وعقد اليدين بعد الرفع للتحريم والتكبير لأن أحرامها التكبير
 وهو أي التحريم والأحرام والاستقبال واحد من أول الصلوة إلى الإحلال بالتسليم
 فكان التكبير كالنبتة تكون فرضاً في الابتداء ومندوبة بعده والرفع كسوق الهدى للتقليد
 والأشعار -

ويراجع سياق البيهقي من رفع اليدين ونحوه عند الإتيان أو دقوا أفاعر ضلعينا
 قال فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي
 منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عضو منه موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر ويرفع يديه حتى
 يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل ولا ينصب رأسه ولا
 يقنع ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه حتى
 يعود كل عظم منه إلى موضعه معتدلاً ثم يقول الله أكبر ثم يركع إلى الأرض فيجافي
 يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه فيثني رجله اليسرى فيقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا
 سجد ثم يعود ثم يرفع فيقول الله أكبر ثم يثني برجله فيقعد عليها معتدلاً حتى يرجع
 أو يقر كل عظم موضعه معتدلاً ثم يصنع في الركعة الأخرى مثل ذلك الحديث
 وعند الترمذي إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه قوله ثم يكبر حتى يقر
 كل عضو منه في موضعه معتدلاً ويريد به قرار كل عضو في موضعه بعد تمام الرفع
 وعود اليدين في موضعهما وهو ههنا العقد لأن الأرسال ليس حالة طبيعية لهما
 دائماً حتى يدخل في عنوان قرار كل في مقرر والرفع حالة غير طبيعية فأما يصدق
 ذلك العنوان بعد الفراغ منه قوله يعتدل ولا ينصب رأسه ولا يقنع يريد به تسوية
 الظاهر بعد الركوع قوله ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه هذا باعتبار حاله مكاناً
 قوله حتى يعود كل عظم منه إلى موضعه هذا باعتبار حاله زماناً فإذا دريت مودى ألفاظه
 فعود كل عضو إلى موضعه إنما يصدق بعد اختتام الرفع كما هو في سجع الجليل جعفر
 ههنا أو مع علمه وهو في الفاظ حديث السنن صلواته قال ثم إذا انت كعت فأنبت يدك
 على ركبتيك حتى يطأ كل عضو منك ثم إذا رفعت رأسك فاعتدل حتى يرجع كل عضو

منك لا دليل على ادخال رفع اليدين بين هذا الشرط والجزء وعنوان عود كل عضو الى موضعه لا يلائمه بل لا يصدق عليه فهذه المطلقات عندك على اطلاقها لا دليل على تقييدها اذا كانت قولية ولم يذكر الرفع وكان الرفع الترك كلاهما ثابتين في الخارج فكل حديث سره فيه الراوي صفة الصلوة ولم يذكر الرفع فهو على اطلاقه لا دليل على تقييده به وسيمما اذا كان قوليا ولا سيما اذا كان تركيب شرط وجزاء وفاء الجزاء فيها قولاً ذكره الوجيان في شرح التسهيل وعندنا انها في الجزاء للتعقيب وهو ههنا التعقيب الثاني لا الزماني وهو في اللغة ثابت عندى وان انكره المتكلمون في الغاليات فهذا الذي ذكرته اردت بقولى ان حديث المسئى مبنى على الترك فافهمه - ثم قال في حديث السنن ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه كما فعل وكبر عند افتتاح الصلوة فاشار الى ان هذا الرفع في المعنى كرفع الاحرام فادرك هذا ولا تنسب الي ما لم ارد ولا توجه قول القائل بما لم يقل هو به ولا تقوله ما لم يقل وقد اندرج في عائلتنا جواب نحو ما يؤخذ من نيل الاوطار ويقر به هنا حيث قال واجتمع القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمره المتقدم بلفظ ما الى اراكم رافعى ايديكم وقد عرفت ان حديث جابر وارو على سبب خاص فان قلت العبرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع مسعى الرفع فلا اقل من صلاحية لمحاذاة الباب لتخصيص ذلك العمود وان لم يصلد عليه سمي الرفع لو صح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور ام فان الارسال لما لم يثبت فهذا الجواب هناك صحيح وكذا جوابه عن ايراد حديث جابر في مسألة ترك رفع اليدين صحيح ايضا بخلاف حديث المسئى صلواته ونحوه فان ايراده في مسألة الترك منا هو في محله لثبوت الترك و الرفع عليه ما ههنا فلا دليل على التقييد فادرك الفرق الى الله ترجع الامور -

قال في بدائع الفوائد من ٢٢٣

(فائدة) قولهم لا علم لا يستلزم الاخص عينا وانما يستلزم مطلق الاخص ضرورة وقوعه في الوجود ولا بد في هذا من تفصيل وهو ان الحقيقة العامة تارة تقع في رتب متساوية فهذه تستلزم الاخص عينا ولا بد كما اذا قال افعل كذا فانه اعم من مرة ومرات وهو يستلزم المرة الواحدة عينا وانفق ما لا يستلزم اقل القليل عينا وتارة تقع في رتب غير متساوية كالحيوان والعدد فانهما لا يستلزمان احدا انواعهما عينا والله سبحانه وتعالى اعلم - (فائدة) حمل المطلق على المقيد شرط بان لا يقيد بقيدين متنافيين فان قيد بقيدين متنافيين امتنع الحمل وبقية على اطلاقه وعلو ان القيدين تمثيل لا تقييد مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في لوغ الكلب فليغسله سبع مرات احدهن بالتراب مطلق وفي لفظ اولاهن وهذا مقيد بالاولى وفي لفظ اخرهن وهذا مقيد بالآخرة فلا يحل على احدهما بل يبقى على اطلاقه -

(فائدة) انما يحمل المطلق على المقيد اذا لم يستلزم حمله تاخير البيان عن وقت الحاجة فان استلزمه حمل على اطلاقه وله مثالان احدهما قوله صلى الله عليه وسلم بعزات لمن لم يجد نعالين فليلبس خفين ولم يشترط قطعاً وقال بالمدينة على المنابر لمن سألته ما يلبس المحرم (من لم يجد نعالين فليلبس خفين وليقطعهما اسفل من كعبيه) فهذا مقيد ولا يحل عليه ذلك المطلق لان الحاضرين بعزات من اهل اليمز ومكة والبوادي لم يشهدوا خطبته بالمدينة فلو كان القطع شرطاً لبينه لهم لعدم علمهم به ولا يمكن اكتفاؤهم بما تقدم من خطبته بالمدينة ومن ههنا قال احمد ومن تابعه ان القطع منسوخ باطلا بعزات اللبس لم يأمر في اعظم اوقات الحاجة المثال الثاني قوله لمن سألته عن دم

الحيض (حتية ثمر اغسلية) ولم يشترط عدم امه انه وقت حجة فلو كان العذر شرطاً
لبينة لها ولم يحلها على غسل ولو غلب الكلب فانها ربما لم تسمعها ولعله لو يكن شرع الامر
بغسل ولو غلبه-

والذي تلخص ان اصل الرفع للقيام وفقاً للجوارح مع القامة واستقبال الكفين
للاستقبال على الله فانه بينه وبين القبلة واخذ بقوله هذا في هذا الكبر والاشارة الى
مكانته على انه مقدس عن الجحيم والمكان - ثمر لليدين احرام بالوضع ثمر التوجه والثناء وهما
ثمر الوقوف ثمر الركوع والسجود والقعدة للدين مع البدن واما الانتصاب فلحصول الانفعال
لا مقصود بنفسه نعم لم يحل من التعميد ليتدارك المسبوق ما فاتته ولذا لم يحل في الانتصاب
الا الاحالة على رجوع كل عضو الى موضعه وهو حالة على ما يعرف من سماه لا زيادة فيه من
جانب الشرع ولا وضع زائد راجع ما في شرح المواهب للاستقبال في ٣٣ والمنتهى للبحر ثبت
في المرفوع في اربعة مواضع من ركعة عند النسائي من حديث مالك بن الحويرث وثلاثة عند
ابن اود من حديث وائل واثنين من حديث ابن عمر واحد من حديثه عند مالك وليس مختصراً
بل هو ايضا وجه ذكره الشافعي في اختلاف الحديث ثمر اتيته في كمال الاكمال وجهه عند
مالك واذا رفع رأسه من الركوع رفعه ما دون ذلك عند ابني اود وهل يصدق على الرفع
من الركبتين وفي جزء رفع اليدين من حديث ابني حميد ثمر رفع يديه حين كبر للركوع
فوضع يديه على ركبتيه كانه تفسير لما قبله ولعل الشافعي اراد هذا في اختلاف الحديث
في ١٢٢ ثمر رده والله اعلم وكذلك في حاشية الامم ولعل فيه سقطاً - ثمر الوضوءان
موضعاً التحريم للمسبوق فكانه تعليم له كيف يدخل وراجع ما في المدة من ١٩ يفيدنا و
القومة كالقيام الى الثانية وقد حرم حوله البايعي ١٢٢ وايضاً انه بقية من القيام السابق

في الاصل فان قيل فانه لا بد من العلم بالركعة في كل ركعة فلو كان العذر شرطاً لكانت الركعة غير صحيحة ولو كان العذر شرطاً لكانت الركعة غير صحيحة ولو كان العذر شرطاً لكانت الركعة غير صحيحة ولو كان العذر شرطاً لكانت الركعة غير صحيحة

ليترتب السجود على القيام كما ترتب عليه الركوع لا على الركوع ولذا جاء فيه المحل لقوت
الركعة للمسبوق لقوات الركوع وكونه بقية كما ذكره البايجي في القيام الى الثالثة م٣١ وان
كان عودا فالى بقائه لا ابتداء فاعلم ذلك والله اعلم وهو كالقيام الثاني في الكسوف عند
البايجي م٣٢ عودا لاستيناف -

ولعل ملحظ الحنفية ان رفع اليدين اما للتحرف فعلا كتحويل الوجه عند التسليم للتخليل
فعلا واما للاستقبال وهذا قد كفى مرة وان كان لبياض الفصل الانتقال فسنة غير مقصودة
كجملته الاستراحة والاضطجاع بعد سنة الفجر فاختاروا الترك لهذا واما غيرهم فلعله
عندهم للتعظيم فاستكروا كونهم للقنوت اذ كان قبل الركوع كما ذكره معاذ الاثنا عشر باب الرفع عند رؤية
البيت يدل على انه للفصل عندهم من جعل القنوت بعد الركوع رفع كالدعاء وانما جعل قبل الركوع انما
يخرج الى الفصل هكذا وضع الحزبية لانه منفصل الظاهر ان الرفع للاخذ بالفعل الشرع فيه
ذكره الشيخ ابن الهمام من تكبيرات الجبارة عن ابى يوسف انه عند الشافعي فعل تعظيمي كما في شرح الهدية
عند سؤال محمد بن الحزائيه وكذا في الجوهر النقي في رفع اليدين في تكبير العيد عند الحنفية للافتتاح كما في الفتح من استكبر
والرفع مرة فقط وانما دخل فيه الاجتهاد من حيث عاية المعنى وكان ينبغي فيه الاعتماد
على العمل فقط لوقوع الاختلاف في مواضعه وسيما بين السجدين مرفوعا ومن عمل بعض
السلف مع دخول خمول فيه وقد اسقطه الشافعي بالمعنى تدل عليه عبارة في الامر
فانسحب على الجنس عند الحنفية ولهذا تعلل فيه ظاهرة هذا العصر في المواضع الآخر
وبالحجة الترك مبنى على التردد لا على الجزم بحاجب ووجه دخول التفقه فيه قد ذكرناه
وانه ليس الترك على العدم الاصل بل لليدين فيه وظائف ايضا وصار الترك افضل
عندهم كترك الترجيع في الاذان ولكنه كان لفائدة حاضرة عندهم لادائمه وكترك

تعدد الركوع في الكسوف فانه كان عندهم لو ارد وقتي وقد قال لنا في المستقبل كاحداث
صلوة صليتموها من المكتوبة -

ثم لو وجدت هينين كنينين ايسار ابنى سير لقلت ان رفع اليد في شعار التكبير خارج
الصلوة ايضا وعليه رفعه صلى الله عليه وسلم يديه عند اجرائه في زقاق خيبر مع التكبير
وقد بوب عليه البخاري باب التكبير عند الحرب خصه من كراهته رفع الصوت بالثناء ونحوه
وكان معروفا عندهم وان قل وهو كتسميته بمسححة مسححة ليس هذه التسمية باعتبار
الشهد فقط بل كان كثيرا عندهم ونخل وكذلك الاشارة بالمسححة كثيرة في العرب عند
زيارتهم مشاهد الحرمين يستودعون عندها شهادة ان لا اله الا الله ويشيرون بالمسححة
الى السماء ثم لما حمل ذلك خارج الصلوة لعدم الاعتناء سرى ذلك داخلها ايضا وصار
عند كثيرانه ليس بمهم وسرى حكم الجنس الى ما يجانسها فهذا فقه المقام والله الولو المنعك
ويستحسن فيه حالة القيام وهياة اعلاء كلمة الله ولبعض ذلك الرفع في الاذان لا داخل
الاصبعين في الصالحين ^{نقط} وسما عندهم من جعل باطن الكف الى الكف عند الافتتاح كما
في العمارة عن حاوي الماوردى ورحم الله البوصيري حيث قال -

كافعا راسا وفي ذلك الرفع الى كل سواد ايماء
فاممتا طرفه السماء ومضى به كل من شأته العلاء العلاء

قال البخاري باب التكبير عند الحرب محل شاعبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن

ايوب عن محمد بن انس رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم خيبر قد خرجوا ابان الحما

على اعناقهم فلما راوه قالوا هذا محمد بن النخيس فاجتمعوا الى الحصن فرفع النبي

صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خيبر انا اذ انزلنا بساحة قوم فله صباح المنذر

واصبنا همرا فطعنناه فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ورسوله يخفيكم

عن لحم الحمر فأكفئت القلور بما فيها تابعه على عن سفيان رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وكذا عنده في أخر علامات النبوة -

قال في الفتح والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه كلما أوفى على ثنية أو ذنبا كثر ثلاثا قال المهلب تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعارا لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتبيحه في بطون الأودية مستبطن من قصة يونس فان تبيحه في بطون الحوت نجاة الله من الظلمات فسمي النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينجي الله منها وقيل مناسبة التبيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التبيح هو التنازله فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ولذلك ورد في صفته العالی والعلی المتعالی ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء على كمال وعزاه -

والإشارة على وجه الإشارة بالمسألة في التشهد على المعروف للأخلاق التوحيد وإشارة بها في دعاء المسألة ذكرها في العمدة عن أبي يوسف في باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة وإشارة بها مع رفع اليد إلى المنكب رد مرفوعاً في الخطبة وعن سهل بن سعد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط يدعو على منبر ولا غايهما كان يدعو الأيمن على يده وذو المنكبيه ويشير بإصبعه إشارة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه لكن آيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وخط الوسط بالأبهام منتقاة الأخبار من الجمعة وفي الفتوى عن الأوزاعي ذكرها ابن نصر في قيام الليل ورفع اليدين للاستقبال ورفعهما مع التكبير خارج الصلاة ورفعهما للمسألة خذاء الصدق والابتهاال وهو رفعهما رفعاً بليغاً ومذهبهما

والاستجارة بجعل ظهورهما الى السماء كما ذكره في الاستسقاء ونقلوا في كتب الفقه
عن ابي يوسف من علمه في قنوت الترفع اليدين كدعاء المسألة وهو كذلك عندنا ^{فصيحة}
وقد اطلق الرواة على اكثرها لفظ الترفع ارادوا به دعاء النداء الذي يعبر عنه بالفارسية
بخواندن لادعاء السؤل الذي يعبر عنه بخواندن وهو المراد بقوله تعالى قل ادعوا الله
وادعوا الرحمن اياما تدعونه الاسماء الحسنى من دعوت زيد بن زياد قال قائلهم

وداع دعائنا من يجيب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب

فقلت له اقدم وارفع الصوت مرة لعل الى المغوار منك قريب

وراجع ما في السعاية من الاعان ابن حجر وفي ملا عن الضحاك في الثناء والكتيبان
من الثناء والذكر المنثور من الطوران المراد من "وسبح بحمد ربك حين تقوم الثناء عن
ابن المييب وفي الناسخ عن ابن زيد - ثم زيد عولم فتسبحون بحمده -

ولعل غرض الشريعة كون الترفع في ابتداء القيام والركوع والسجود الاول و
وفي الزيادة عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عن التكبير للركوع وعند التكبير حين يسجد ساجدا رواه الطبراني في
الثاني فيمنتظم والله اعلم ^{الاصح هو في الصحيح فلا التكبير سجودا وسجودا في الركوع وعند اداءه من الهمزة واذا رفع يديه} ذلك واذا رفع يديه فعل مثل ذلك آة ١٢

وعند النسائي باب رفع اليدين بين المجذبتين تلقاء الوجه وهو عند الدار في ١٩٥
واعله الحافظ ابواحمد النيسابوري كما في شرح المنتقى ٢٠٠ وابن طاهر في التذكرة
١٩٥ وما في التروايل ١٩٥ ففيه محمد بن جريس بالقوى وله مناكير وفي سياقه بعض شياء
ورأيت في العمدة ٢٠٠ ان ابن القطان قد صحح حديثا اخر لطاؤس انه كان يرفع يديه
حتى يجاوز بهما رأسه آة ولعل الصواب حتى يجاذي بهما ويكون من غير طرئ المنصر
ابن كثير - يدل عليه ما في جزء البخاري عنه ١٤٠ وما

ولما كان عديما لم يتعرض الرواة لنفيه في اكثر الاحاديث كما قرره ابن تيمية

في ذكرهم جهر بسبح الله وسكوتهم في أكثرها فإفادهم كثرة وقوعه وليس الأمر كذلك متعينا
وهذا الجلسلة الاستراحة فيما ذكره عن أحمد في الجهر النقي ^{١٤} ولا حظ ما ذكرناه في ^{١٣}
من تعليقنا في حديث جابر بن سمره يوم أن للإصبع إشارة بالسَّلام مع ما في الجهر النقي ^{١٥}
لكن شرحه ما في الكنز ^{١٦} برفه بلفظه ثم وتثنية اليدين فالإشارة إشارة الصلوة
في لفظ البيهقي في الجهر النقي ^{١٧} إباح أو دلالة إشارة السَّلام وأراد بقوله أنها كيفي أحدكم
أن يقول هكذا وأشار بأصبعه ويسلم على أخيه الإشارة إلى وضع اليدين على الفخذين
لا إشارة الصلوة وبدل عند ابن جبان قوله أن يقول هكذا وأشار بأصبعه بقوله أن
يضع يديه على فخذيته ونحوه عند مسلم ولكن أرى يضع يده بالأفراد، ومغزى الكلام
أن اليدين مشغولتان بوظائف عند الترك أيضا وإنما قل النقل في الترك لكونه من
الترك مع كونه كثيرا في نفسه كإخفاء بسم الله وإخفاء آمين وترك جلسة الاستراحة
وأنما ترد فيه من اختار الرفع مذهبًا أو كان من عادته ترجيح جانب من الاختلاف
المباح أيضا كالبخاري على خلاف عادة الآخرين كالنسائي وإباح أو دوالترمذي

فصل في ما فهمه بعض السلف من معنى التكبير وموضعه ومزيج ^{صوته}
برفع الصوت والإعلان وإذا علا شرفا وفي العساكر كما في العمدة عن الطبري من باب
الذكر بعد الصلوة وكذا عند ابن ماجه فتم قسطنطينية بالتكبير ورفع الفارق الصوتية في
ليلة التعرير وباب البخاري باب التكبير عند الحرب ونحوه ذكره رفع الصوت بالأعضاء
ورفع اليدين عنده وأنه شعار تخفف فيه بعض السلف أولا ثم اتفقوا على تأكله في الصلوة

باب اتمام التكبير في الركوع ^{١٨} من عمدة القاري
(ذكر ما يستفاد منه) فيه أن التكبير في كل خفض ورفع وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح

والحسن البصري ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي والوحيفة ومالك
والشافعي وأحمد وأصحابهم ويحكي ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر وتيس بن عباد
والخزين وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين والقاسم وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير قتادة
لا يكبرون في الصلوة إذا خفضوا وقال ابن الجشبية في مصنفه حدثنا أبو داود عن شعبة عن
الحسن بن عمران أن عمر بن عبد العزيز كان لا يتم التكبير حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر
قال صليت خلف القاسم سالم فكاننا لا يتمان التكبير حدثنا غندر عن شعبة عن عمر بن مرة
قال صليت مع سعيد بن جبير فكان لا يتم التكبير حدثنا عباد بن سليمان عن مسعر عن يزيد
الفقيري قال كان ابن عمر ينقص التكبير في الصلوة وقال مسعر إذا الخطأ بعد الركوع للسجود يكبر
فإذا أراد أن يسجد الثانية لم يكبر ويحكي عن عمر بن الخطاب أيضا وأخرج عبد الرزاق في
مصنفه عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي الوليد قال أخبرني شعبة بن الحجاج عن رجل عن
ابن أبي رزق أن عمر بن الخطاب أمرهم فلم يكبر هذا التكبير ويحكي عن ابن عباس أيضا
وأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمر بن دينار عن جابر بن زيد قال صليت مع ابن عباس
بالبصرة فلم يكبر هذا التكبير بالرفع والخفض قلت المشهور عن هؤلاء التكبير في خفض الرفع
وروايات هؤلاء محمولة على أنهم تركوها إجماعا تابينا للجواز والراوى لم يسمع ذلك منهم
لخفاء الصوت وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض وهو مثل معاوية وزيد وعمر بن
عبد العزيز قال ابن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال أول من نقص التكبير
زيد وقال الطبري أن أبا هريرة سئل من أول من ترك التكبير إذا رفع رأسه إذا وضعه قال
معاوية وقال أبو عبد الله العدني في مسنده حدثنا بشر بن الحارث حدثنا إسرائيل عن ثوير
عن أبيه عن عبد الله قال أول من نقص التكبير الوليد بن عتبة فقال عبد الله نقصوها

نقصهم الله فقد رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كل ركعة وكلما سجد وكلما رفع رأسه
وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره
فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن ابزى الخزاعي انه صلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكان لا يقر التكبير رواه ابو داود الطحاوي قلت قالوا انه ضعيف ومعاول الحسن
ابن عمران احمد واثقه قال الطبري هو مجهول لا يجوز الاحتجاج به وقال البخاري في تاريخه
عن ابي داود الطيالسي انه حديث باطل وقتل كوفاه عن قريب فان قلت سكوت ابي داود الطيالسي
يدل على الصحة عندنا قلت لما لم يمتنعنا صحة هذا الجواب ذكرناه عن قريب تأوله الكرخي على
حذفه فذلك نقصان نصف لا نقصان عن اجاب الطحاوي ان الآثار المتواترة على خلافه وان
العمل على غيره فان قلت تكبيرة الانتقال سنة ام واجبة قلت اختلفوا فيه فقال تومر
سنة قال ابن المنذوبه قال ابو بكر الصديق وعمر جابر قيس بن عباد والشعبة والاذري
وسعيد بن عبد العزيز مالك الشافعي ابو حنيفة ونقل ابن بطال ايضا عن عثمان وعلي وابن
وابن عمر وابو هريرة وابو الزبير ومكحول والفتح وابو ثور وقالت الظاهرية واحمد في رواية كلها
واجبة وقال ابو عمر قد قال قوم من اهل العلم ان التكبير انما هو اذن بحركات الامام وشعار
الصلوة وليس بسنة الا في الجماعة فلما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر وقال سعيد
ابن جبيرة انما هو شيء يزين به الرجل صلوته، انتهى - وعند ابى داود من باب يقول الرجل
اذا سافر من الجهاد عن علي الازدى ان ابن عمر علمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
استوى على غيره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين

له وعندى انه عن عمر راعن النبي صلى الله عليه وسلم ان الحسن بن عمران هو الراوى في كلامها فهم بعض الرواة في
الرفع فهو الراوى ايضا عن عمر بن عبد العزيز نقصه فيلتبس العمري ايضا ثم المروا بالنقص تركه دل عليه لفظ
السلف فيه وفي اتمامه وابواب البخاري وتراجمه لاحذف المذون ترك بسطه على الانتقال -

وانا الى ربنا ملقون اللهم اني اسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم
هون علينا سفرنا هذا اللهم اطولنا البعد اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الاهل و
المال واذا رجع قالهم وزاد فيهم ائمن قايمن عابدين لم ينكح احد من وكان النبي صلى الله عليه
وجيوشه اذا علوا الثنايا كبروا واذا هبطوا سبحوا فوضعت الصلاة على ذلك ام ولعله على هذا
المعنى تركه بعضهم عند الخفض للسجود ولم يتركه ابن عمر عند الخفض للركوع لمكان رفع اليدين
فيه وهو شعار التكبير وتكبير فعلى ذلك انه على مضاه من الدلالة الوضعية غير اللفظية على
اصطلاح النظار كالدمال لا يرجع عندهم والتكبير القول وشعار الملة الخفيفة يميزها عن غيرها
فوضعت في موضع الشعار كالاستلام والرمي الذبح وفي شرمع العبادة اعلاماً بانها عبادة
الحنيفة لا عبادة المشركين والوجه في التكبير للسجود انه ليس بالخفض وان كان معاً ابتداء
في القومة والجلسة في هيئة مناسبة له ثم امتد على الخفض لضرورة الموالاة والعموم للشرع
قال الراغب واكبرت الشيء رأيت كبراً قال فلما رأيت كبرته والتكبير يقال لذلك ولتعظيم
الله تعالى بقولهم لله اكبر ولعبادته واستشعار تعظيمه وعلى ذلك ولتكبيروا الله على ما
هكذا كنوا - وكبرته تكبيراً -

باب التكبير ايام منى واذا غدا الى عرفة ^{٣٥} من العمدة ايضاً

(ذكر ما يستفاد منه) قال الخطابي وابن بطال معنى التكبير في هذه الايام ان الجاهلية كانوا
يذبحون لوطاغيتهم فاجعلوا التكبير استشعار للذبح لله تعالى حتى لا يذكر في ايام الذبح غير
انتى - وفي المغني من تكبيرات العيد ولائها تكبيرات حال القيام فاستحب ان يتخللها ذكر
كتكبيرات الجنائز وتفاقر التبيح لانه ذكر يخفف ولا يظهر بخلاف التكبير اه وفي الكثرة
اذا سمعتم الرعد فسبحوا ولا تكبروا وفي مراسيله وفي المغني ايضاً ما ذكره في اذان الراعي المنفرد

والمسافر وفي البيت من معني الشعار وفيه والمدونة وكان اي ابن عمر يقول انها الاذن
على الامير والامام الذي يجمع الناس ^{٢٣٦} وكالجمعة لتحقق احد معني الشعار فيها.

فصل في احاديث الرفع نقلنا فيه عبارة التلخيص الجبير فانه اتى على جلها ولو بقي
الا نزيير، وليعلم ان الرفع متواتر اسناداً واعلاماً لا يشك فيه ولم ينسخ ولا حرف منه وانها
بقي الكلام في الافضلية وصرح ابو بكر الجصاص في احكام القرآن من مسائل رؤية الهلال
بذلك وانه من الاختلاف المباح ولما التزمنا ذلك فاحاديثه قليلة ومع هذا هو ثابت بلا مرد وهو
متواتر اعلاماً لاسناد اهل الكوفة وقد كان في سائر البلاد تاركون وكثير من التاركين في
المدينة في عهد مالك وعليه بنى مختاره وكان اكثر اهل مكة يرفعون فبنى عليه الشافعي مذهبه
وكانوا تعلموه من ابن الزبير وكان يرفع وتعلمه اهل الكوفة من ابن مسعود وعلى ورحلوا اعمى
لتعلم الصلوة ايضاً فروا تركه واستمر اعليه والتواتر على النجاء، تواتر اسناد وتواتر طبقة
وتواتر توارث وتعامل وتواتر قد المشترك وكله تواتر فيل القطع - ثم من ذكر ان رواية
الرفع نحو خمسين صحابياً فهو قد ادرج فيه رواية الرفع عند الافتتاح فقط ايضاً والافرواة
الرفع نحو عشرين كما في الدراري المضيئة للشوكاني ويجري فيه النقد ايضاً ولا يرى مختصر
الا نحو خمسة عشر او اقل منهم كما سأتى من البحث في بعض دفعات ورفعا ثم ان من مختار
جانباً يري خلافة قليلا وذلك من الجانبين فلم يقبوا فيه تاريخنا ونقلنا واضحاً وافهاً هناك
مخائل وقرائن فعل اهل المدينة نقله المالكية واعترفت به ابن القيم في اعلام الموقعين
وان لم يحمله حجة وستأتي عبارات من كتب الشافعي يقلل خلافة خلاف المالكية -
قال حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حذر منكبيه
اذا افتتح الصلوة متفق عليه بزيادة واذا اكبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك

فقال سمع الله من حمد زاد البيهقي فما زالت تلك صلوة حتى لقي الله وفي رواية البخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد لاحين يرفع رأسه من السجود قال ابن المديني في حديث الزهري عن سالم عن ابيه هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه ان يجعل به لانه ليس في اسناده شيء -

حديث وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم لما كبر رفع يديه حان منكبيه الشافعي واحمد من رواية عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل به -

قوله روى انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى شحمة اذنيه رواه ابو داود والنسائي وابن جابر من حديث وائل ايضا ولفظ يرفع يديه الى شحمة اذنيه وللنسائي حتى تكاد اجهما وتكاد شحمة اذنيه وفي رواية لابن اود وحاذي باهما اذنيه وفي المتك والدارقطني من طريق عاصم لم يحل عن انس قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فحاذي باهما اذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل الحديث ومن طريق حميد عن انس كان اذا افتتح الصلوة كبر ثم يرفع يديه حتى يحاذي باهما اذنيه ،

قوله يرفع يديه غير مكبر ثم يبتدئ التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روي ذلك عن ابي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والاربعة ولفظ ابي اود كان اذا قفل الى الصلوة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم كبر حتى يقر كل عظم في موضعه مقبلا -

قوله وقيل يبتدئ بالرفع مع ابتداء التكبير يروي ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية احمد بن حنبل ابي اود حيث قال عن وائل انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير وللبيهقي من وجه اخر عن عبد الرحمن بن عامر الجعفي عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع يديه مع التكبير -

قوله وقيل يرفع يديه غير مكبر ثم يكبر ويدها قارنان ثم يسلمهما فيكون التكبير بين الرفع والإسالة
 روى ذلك عن ابن عمر لم يرواه من حديث ابن عمر بهذا اللفظ رواية أبي داود إذا قام إلى
 الصلوة رفع يديه حتى يكونا حاذيين منكبيه ثم يكبر وهما كذلك وفي الباب عن مالك
 ابن الحويرث منفق عليه -

وعن علي بن رواه أبو داود والترمذي وصححه أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي وعنه محمد بن عبد الله بن عطاء الله
 سمع أبا حميد بن عتبة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول إذا علمكم بصلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فاعرض فقال كانا إذا قام إلى الصلوة اعتدل قائما ورفع يديه
 حتى يجاذي بهما منكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه -

وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل في الصلوة وإذا أركع وإذا رفع رأسه
 من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا ورواه البخاري في جزئه ابن ماجه البيهقي -

وعن جابر بن جحوة رواه الحاكم وقال لم نكتبه من حديث سفيان عن أبي الزبير عنه إلا من حديث
 شيخنا أبي الجاسر المحمدي وهو ثقة فامون وأما نعه من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير
 انتهى ومن حديث إبراهيم بن جحوة ابن ماجه في صحيحه البيهقي -

وعن أبي بكر الصديق أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة وإذا أركع وإذا رفع رأسه من الركوع
 وقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقات
 وعن عمر بن الخطاب رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم أنه محفوظ

وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر للصلوة جعل يديه حذاء
 منكبيه وإذا أركع فعل مثل ذلك وإذا رفع السجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل
 مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح

وقال الدارقطني في العلل روى عمرو بن علي عن ابن الرعدى عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة انه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول انا اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم -

وعن ابي موسى قال اريكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا يرفع بين السجدين رواه الدارقطني ورجاله ثقات -

وعن عبد الله بن الزبير انه صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من احب ان ينظر الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بابن الزبير -

وعن طاؤس عن ابن عباس في الرفع رواه ابو داود والنسائي -

وعن عبيد بن عمار عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلوة المكتوبة رواه ابن ماجه -

وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه واذا اراد ان يركع واذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي -

وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعراب يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يرفع يديه رواه ابو نعيم في الصلوة وروى مالك في الموطاع سليمان بن يسار مرسلاً مثله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مرسلاً مثله وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعلمه بروق حديث بعد اكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف اهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى

الرفع سبعة عشر نفساً من الصحابة وسره البيهقي في السنن وفي الخلائق اسماء من روى
الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذا السنة
العشرة المشهود لهم بالجنة ومن بعدهم من أكابر الصحابة - قال البيهقي وهو كما قال روى
ابن عساكر في تاريخه من طريق ابى سلمة الاعرج قال ادركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل
خفص ورفع وقال البخاري في الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يرفعون ايديهم ولم يستثن احداً منهم قال البخاري ولم يثبت عن احد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه -

وروى الامام احمد بسنده عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا راى مصلياً لا يرفع حصة رواه
البخاري في جزئه بلفظ "رماه بالحصى" وقال عبد الله بن احمد سمعت ابى يقول يروى
عن عقبه بن عامر انه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل اشارة عشر حسنات -
وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز قال ان كنا لنؤدب عليها يعني على ترك الرفع
وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلوة رواه الاثرم وقال سعيد بن جبير هو شئ يزين به
الرجل صلوته رواه البيهقي -

وعن النعمان بن ابى عيش مشاه رواه الاثرم وقال عبد المطلب اخذت ذلك عن ابن
جريح واخذه ابن جريح عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن ابى بكر
واخذه ابوبكر عن النبي صلى الله عليه وسلم -

قلت اما حديث ابن عمر فهو حجة على الخلق كما ذكره عن ابن المديني وزيادة فما زالت
تلك صلوته حتى لقي الله كذب قال الشيخ النيموي قلت قال الزيلعي في نصب الرأية قال
الشيخ في الامام ويزيل هذا التوهم يعني دعوى النسخ ما رواه البيهقي في سننه من جهة

الحسن بن عبدالله بن حمدان الرقي شاعصة بن محمد الانصاري ثنا موسى بن عقبة عن يافع
عن ابن عمر ثم ساق الحديث ثم قال رواه عن ابي عبدالله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر
عن عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة الهودي عن عبدالله بن احمد الدحجي عن الحسن بن ابي
واخرجه الحافظ في البداية ثم قال قال البيهقي هذا يدل على خطأ الرواية التي جاءت عن
بجاهد يعني المتقدمة انتهى كلامه - قلت العجب منهم كيف اوردوه في تصانيفهم وسكتوا
عنه مع ان بعض رجاله من اقدم موضع الحديث قال الذهبي في الميزان عبد الرحمن بن قريش بن
خزيمة هروي سكن بغداد اتهمه السليمان في موضع الحديث انتهى وقال في ترجمة عصية بن محمد
الانصاري قال ابو حاتم ليس بالقوي وقال يحيى كذاب يضع الحديث وقال العقيلي يحديث
بالبو اطل عن الثقات وقال الدارقطني وغيره ما تركه انتهى -

فان قلت قال العلامة الفيروز آبادي في سفر السعادة بعد ما ساق الكلام على اثبات النفع
في المواضع الثلاثة وروى العشرة المبشرة انه صلى الله عليه وسلم لم ينزل على هذه الكيفية حتى
رحل عن هذا العالم قلت رده العلامة هاشم السندي في رسالته كشف اليرين بان قال
نقله الفيروز آبادي عن العشرة المبشرة في دوام فعله صلى الله عليه وسلم الرفع الى وقت فاته
فلم يصح فيه حديث واحد فضلا عن رواية العشرة نعم وقع ذلك في رواية واحدة عن
ابن عمر مذكورة في سنن البيهقي لكن سند غير صحيح ومن ادعى صحته وصحة غيره فعليه البيان
انتهى - قلت وكانه دخلت للراوي رواية في رواية وهي في الموطأ عن علي بن الحسين ^{سأله}
^{وقد اصبحت العبارة شيئا ما قال في سفر السعادة بعده وقد مر في هذا الباب ما بلغ ما ندره في آفة فاطم لا اقبل لاصلا ١٦}
وعند البخاري في باب يجرى بالتكبير حين يسجد وراجع المدونة مشكوكا في داود ^{١٧}
والنسائي ١٤٣ -

ومع كون حديث ابن عمر في هذه الغاية اعتمد منه المالكية بما يأتي في عبارة الزمركاني

وروي علي وجوه بترك ذكر الرفع في كلا الموضعين وذكره عند الافتتاح فقط وهو في المردونة
الكبرى عن مالك وسره مذكورة لها في أدلة الترك وبترك ذكر الرفع عند الركوع وهو عن مالك
أيضاً في الموطأ وبذكره في كلا الموضعين وهو عن مالك خارج الموطأ وبالاختلاف بين سالم و
نافع فيه في الرفع والوقف وبذكره بعد الركعتين أو عدمه وبذكره للسجود فيه مرفوعاً عند
البخاري في جزئه ومن عمل ابن عمر فقهه عند ابن خزيمة قال في الفقه قال مالك قطيعة الشافعي
والقاضي سر جماعة من رواية الموطأ فلم يذكر فيه الرفع عند الركوع قال حدثني عن مالك
في غير الموطأ ابن المبارك وابن هادي والقطان وغيرهم بإثباته وقال ابن عبد البر كل من
رواه عن ابن شهاب أثبت غير ما لك في الموطأ خاصة اهـ - كذا نقل عن ابن عبد البر
وهو في جزء البخاري ان كانت النسخة صحيحة من طريق بعضهم غير مالك عن الزهري أيضاً
بترك ذكره عند الركوع ففيه عن سفيان بن عيينة عن عمار عن أبيه قال أيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك بين السجدة
اهـ - إلا ان يريد إذا كبر أرى في طريقين وفيه من طريقين عن ابن شهاب به إذا قام إلى
الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر ويفعل حين يرفع رأسه من الركوع
ويقول سمع الله من حمده وأعاده في موضع آخر كذلك من طريق آخر عن يونس ولا يمشي فيه
التوجيه المذكور وأخرجه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كان إذا كبر رفع يديه وإذا رفع رأسه
من الركوع من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عنه في الموضع الأول وذكره مع ثانياً
ولم نكف بعد هذا التشكيك بل كنا نحمله على الاختصار ولكن ثبت التنوع في هذه المسألة
ثبوتاً لا مراً له فلا تحسمه إلا على التنوع -

وقال فيه وزاد كيع عن العيص عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه

كان يرفع يديه اذا ركع واذا سجد آة ثم ذكر كلاماً فيه يدل على انه فهم منه التكرار والعمرى
 في نافع ثقة عندهم كما في كتب الرجال واخرج في موضع اخر عمل ابن عمر وهو عند ابن حزم
 من عمله بحيث لا يمشي فيه تأويل قال باسناد عنه انه كان يرفع يديه اذا دخل في الصلوة و
 اذا ركع واذا قال سمع الله لمن حمده واذا سجد وبين الركعتين يرفعهما الى ثدييه آم وقال هذا
 اسناد لا دخل فيه فاما الاختلاف بين سالم حيث رفعه ونافع حيث يقفه فقد قال في العمدة
 عن ابن عبد البر والقول فيه ما قول سالم ولم يلتفت الناس فيها الى نافع ام قلت هذا بالنسبة
 الى الاختلاف في بابيهما وقد اختلف على نافع نفسه في الوقف الرفع ايضاً والرأي فيه مختلف
 الى الآن فخرج البخاري في صحيحه رفعه ويرجح البوداود وقفه وذكر ما يؤيده ابن أبي الجارود ثم في
 طريق نافع لفظ اخرم فوعا عند الطحاوي في مشكلة ذكره في الفتح كان يرفع يديه في كل خفض ورفع
 وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ام
 ثم قال وهذه رواية شاذة آة قلت قد حصلت متابعتها من مجموع ما ورد في المسألة مرفوعاً
 ونعماً لا وقد جوزه احمد بن حنبل كما في المغني وبدائع الفوائد عنه وكل ذلك الانتشار لاختلاف
 العمل فيه ولا يمكن النكارة وانما يضيق الامر فيه على بعض الناس حيث انهم شددوا في الرفع
 لم يستطعوا العمل بكله ورد فجعلوا يتعلمون فيه بكل ما أمكنهم واما من اخذه جائزاً غيرهم فلا يضيق
 عليه ولا يضطر الى اعلال الأحاديث وقد قيل اذا اتسع الامر ضاق واذا ضاق اتسع -
 ثم في العمدة وقال جماعة ان الاسقاط انما اتى من مالك وهو الذي كان اوسعهم فيه نقله
 ابن عبد البر اجماعاً بمعنى الاسقاط من القراءة او الكتابة واما الوهم من باب علم فبمعنى
 الخلط ومن باب ضرب فبمعنى ذهاب الوهم الى شئ وما قالوه لا يبعد ان يكون من مالك لغلطاً
 بل لاختلاف العمل وتنوع الصور وليس ذلك يقتصر عليه في هذه المسألة بل فعله الآخرون

ايضا فيها ولا يخفى ذلك على من له مراجعة وانما يكون ذلك عند اختلاف العمل فميشي كل على فختاره كما فعله البخاري في حديث الايتام بحجة واذا قرأ فانصتوا اعلها وتركها من باين الجمل بخلاف مسلم صححها واخرجها وكذا فعلوا في زيادة فصاعدا في حديث القراءة وامثلته كثيرة عندهم وكذلك فعلا في ركوع الكسوف -

وهذه عبارة الزرقاني في شرح الموطأ في ما اعتذر رواه في حديث ابن عمر
وقال صاحب الهداية من الحفيفة الاصح يرفع ثم يكبر لان الرفع صفة نفى الكبرياء عن غير الله والتكبير اثبات ذلك له والتقى سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة قال الحافظ وهذا مبني على ان حكمة الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة في اقتراحها انه يراه الاصح وبسبب الاعمال وقيل الاشارة الى طرح الدنيا والاقبال بجلية على العبادة وقيل الى الاستسلام والالتحاق بديننا سب فعله قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل الى تسام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد المعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه قال القرطبي هذا اشبهها وقال الربيع قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه انتهى - وقال ابن عبد البر ما رفع اليدين معناه عند اهل العلم تعظيم الله وعبادة له لاجتهال اليه واستسلام له وخضوع في حالة الوقوف بين يديه واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يقول لكل شئ زينة ومزية الصلوة التكبير ورفع الايدي وقال عتبة بن عامر له بكل اشارة عشر حركات بكل اصبع حنة انتهى - وهذا رواه الطبراني بسند حسن عن عتبة بن عامر قال يكتب في كل اشارة يشيرها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجة موقوف لفظا مرفوعا حكما اذ لا دخل للرأي فيه وهذا الرفع مستحب عند جمهور العلماء عند افتتاح الصلوة لا واجب كما قال الاوزاعي والحميد شيخ البخاري وابن خزيمة وداود

ولعـض الشافعية والمالكية قال ابن عبد البر وكل من نقل الوجـب لا يبطل الصلوة
بتركه الا في رواية عن الاوزاعي والحميدي وهوشد وذو خطا وقيل لا يـتـجـب حكاة البـاجي
عن كثير من المالكية ونقله النخعي رواية عن مالك ولذا كان اسلم البجارات قول ابـنـعـم
اجمع العلما على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلوة وقول ابن المنذر لم يختلفوا انهم
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة (واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما)
اي يديه (كذلك) اي حذو منكبيه (ايضا) كذا ليحيى والقعنبي والشافعي ومعنوي
والنيسابوري وابن نافع وجماعة فلم يذكره الرفع عند الخطا للركوع ورواه ابن وهـب
وابن القاسم ابن مهدي وعبد بن الحسن وعبد الله بن يوسف وابن نافع وجماعة غيرهم في
الموطأ بإثباته فقالوا واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا قال
ابن عبد البر وهو الصواب وكذلك لسائر من رواه عن ابن شهاب قال جماعة ان ترك
ذكر الرفع عند الخطا انما اتى من مالك وهو الذي ربما اوهمنيـه لان جماعة خفا
روا عنه الوجهين جميعا واختلف في مشروعيته فروى ابن القاسم عن مالك لا يرفع في
غير الاحرام وبه قال ابو حنيفة وغيره من الكوفيين وروى ابو مصعب ابن وهـب اشـبـه
وغيرهم عن مالك انه كان يرفع اذا ركع واذا رفع منه على حديث ابن عمر به قال الاوزاعي
والشافعي واحمد واسحق والطبري وجماعة اهل الحديث وكل من روى عنه من الصحابة
الرفع فيه ما روى عنه فعله الا ابن مسعود وقال محمد بن عبد الحكم لم ير واحدا عن مالك ترك
الرفع فيه ما الا ابن القاسم والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر انتهى كلام ابن عبد البر
وقال الاصيلي لم يأخذ به مالك لان نافعاً وقفه على ابن عمر وهو احد الرايعين
اختلف فيها سلمة ونافع ثانيهما من باع عبداً وله مال فماله للبائع والثالث الناس كابل

مائة لا تكاد تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعيون العشر فرفع الاربعة سالماً
وقفها نافع انتهى - وبه يعلم تحمل الحافظ في قوله لم ار لها لكبة دليلاً على تركه اهتكاماً
الاقول ابن القاسم انتهى، لان سالماً ونازعاً لما اختلفا في نفعه ووقفه ترك ما لك في
المشهور القول باستحباب ذلك لان الاصل صيانة الصلوة عن الافعال -

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار) احداً الفقهاء التابعي (ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلوة) رواه شعبة عن يحيى بن سعيد عن سليمان
كذلك مرسل بلفظ كان يرفع يديه اذ اكبر لا فتتح الصلوة واذ رفع رأسه من الركوع لم
واما حديثه لك بن الحويرث ففيه الرفع بعد الرفع من الركوع وثانياً عند السجود عند
النسائي من طريق سعيد بن ابى عمرو بن قتادة وشعبة في النسخة غلط يعلم ذلك من الفتح
وقال فيه وهو صحيح واقفت عليه فيه وفيه الرفع بين السجدين ايضاً ولا بد ولا سبيل الى
اعلاله كما فعله بعض الناس مجازفة منه فقد ساعدته شواهد تعامل السلف ايضاً ومثله
لا يمكن ان يعمل ومساعدة التعامل اكبر شاهد للصحة فوق الاسناد وعند من له بصيرة
فليكن ذلك ايضاً وجهاً وان قل بالنسبة الى الموضوعين ولكن لا بد من تسليمه ايضاً
عقل الخلائق في المقاصع قائلاً : وانا اعتقدت بكل ما اعتقدته

ولفظه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلواته واذ ركع واذ رفع رأسه
من الركوع واذ سجد واذ رفع رأسه من السجود حتى يجاذى بها فزع اذنيه ام - فهذا ايضاً فعل
مرة وترك اخرى وهو كحديث ابى ذر الصلوة خيراً موضع فيقل منها اوليكثرة -

وكذلك اختلاف الالفاظ والمواضع في حديث وائل لا يخفى وراجع فتح المغني

فلعله اشار اليه -

وبين شيخه واسطة اما الزيادة في الحديث واما ليثبت فيه وقد صح محمد بن عمر المذکور
بسماعه فتكون رواية عيسى عن من الزيد في متصل الاسانيد اما الثاني فالمتعار فيه قول بعض
اهل التايخ ان ابا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه علي وكان قتل علي سنة اربعين
وان محمد بن عمر بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا
لم يولد ابا قتادة والجواب ان ابا قتادة اختلف في وقت موته فقيل مات سنة اربع و
خمين وعلى هذا فلقاء محمد ممكن وعلى الاول فلعل من ذكر مقدار عمر او وقت وفاته
وهو الذي سمي ابا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك
ان يكون الحديث الذي رواه غلطاً لان غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمر بن عطاء
عن عباس بن سهل قد وافقه.

(فائدة) سُمي من النظم المذكورين في رواية نزيل عن عباس بن سهل مع ابي حميد ابو العباس
سهل بن سعد الواسطي الساعدي ومحمد بن مسلمة اخو جها احمد بن محمد بن عيسى
عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بدل ابو هرة اخو جها
ابو داود وغيره وسمى منهم في رواية ابن مثنى عن عباس بن عبد الله بن خزيمة وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد
ابن عمرو بن عطاء عند ابو داود الترمذي ابو قتادة وفي رواية عبد الحميد المذكورة انعم كما واختره كما تقدم
على تسمية الباقر وقد اشتمل حديث ابو حميد هذه الصلوة وسائر الروايات غير التي
الزيادة ناسبا لكل زيادة المخرجا ان شاء الله تعالى وقد اشرت قبل المخرج الحديث لكن سيما والليث
فيه حكاية ابي حميد لصفة الصلوة بالقول وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمر بن
حلمة ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر بن عطاء ووافقه فليح عن عباس
ابن سهل وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمر بن عطاء عن عباس فحكي ان ابا

وصنفها بالفعل ولفظة غدا الطحاوي وابن حبان قالوا فانما تقوم يصلي وهو ينظرون
فبدأ فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون وصفها مرة بالقول مرة بالفعل
وهذا يؤيد ما جمعناه او لان عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بن محمد بن عمر
ابن عطاء وابي حميد فكان محمد شاهد هو وعباس حكاية ابي حميد بالقول فجلها عنه من
تقدم ذكره وكان عباسا شهد ما واحد بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عمر بن عطاء فحدث
بما اكد ذلك وقد وافق عيسى ايضا عنه عطاء بن خالده لكنه اجمع عباس بن سهل اخروجه
الطحاوي ايضا ويقوى ذلك ان ابن خزيمة اخروجه من طريق ابن اسحق ان عباس بن سهل
حدثه فساق الحديث بصفة الفعل ايضا والله اعلم

وقال في التلخيص حديث ابي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه
ابوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر
ابن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
منهم ابو قتادة قال ابو حميد انا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه لم قالوا فامر
فوالله ما كنت باكثر ناله تبعته ولا اقدمنا له صحبة قال بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله
صلى الله عليه لم اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يجاذبهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر
كل عظم موضعه الحديث بطوله واعله الطحاوي بان محمد بن عمر لم يدرك ابا قتادة
قال يزيد فذلك بيان ان عطاء بن خالده رواه عن محمد بن عمر قال حدثني رجل انه
وجال عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه لم جلوسا وقال ابن حبان سمع هذا الحديث
محمد بن عمر من ابي حميد وسمع من عباس بن سهل بن سعد فالطريقان محفوظان -
قلت الساق ياتي في ذلك كل الالباء والتحقيق عندي ان محمد بن عمر الذي رواه عطاء

ابن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني وهو لم يلق أبا قتادة ولا قارب ذلك إنما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه للحديث طرق عن أبي حميد سمى في بعضها من العشرة محمد بن مسلمة وأبو أسيد وهمل بن سعد وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد ورواها ابن خزيمة من طرق أيضا -

وقال في الجوهر النقي - ثم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن عمرو بن عطاء سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيهم أبو قتادة والحديث قلت عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو أمر الناس في هذا الباب وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمرو من أبي حميد ولا من أبي قتادة لأن سنة لا يحتل هذا لأن أبا قتادة قتل مع علي وصلى عليه علي وكذا قال الهيثم بن عدي وقال ابن عبد البر هو الصحيح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم ولعله وهو فيه يعني عبد الحميد وأيضا قلنا اضطرب سند هذا الحديث ومثله فرواه العطار بن خالد فادخل بين محمد بن عمرو وبين النضر من الصحابة رجلا مجهولا والعطار وثقة ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به بأس وقال أحمد بن حنبل من أهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على أن بينهما واسطة أن أبا حاتم بن حبان أخرجه هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبو وهرة وأبو أسيد

والبخيل الساعدي الحديث وذكر المزي ومحمد بن طاهر المقدسي في اطرافهما الزيادة
 اخرجيه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق
 الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمر بن عطاء احد بني مالك
 عن عيماش او عباس بن سهل) الحديث ثم قال (وروى عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن
 عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمد في اسناده وقال البيهقي
 في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجودتين (وقد قيل في اسناده عن عيسى بن
 عبد الله سمعه عن عباس بن سهل انه حضر ابا حميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه
 رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم انه يلزم الشانعي وفيها ايضا التورك في
 الجلسة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف
 ولفظها حتى فرغ ثم جلس فافترش رجله اليسرى واقبل بصدرا يمينه على قبلته
 فظهر بهذا ان الحديث مضطرب الاسناد والماتن -

قال البدر الضعيف ، هذه قطعة كتبتها مستقلة في حديث ابي حميد او ثوبا
 ههنا - بحث حديث ابي حميد الساعدي

فاما الذي ذكره في الفتح في جواب الطحاوي فيه وقد افق الطحاوي ابن القطان في
 دقيق العيد وسقطت عبارته من نسخة التخریج ههنا وقد حال عليه ما من مسألة الجلوس
 وكذلك وافقه ابن حزم شيئا فقد رده هو في التلخيص وقال ان السابق يأتي عنه كل
 الالباء وهو كما قال ثم ما ذكره هناك ان محمد بن عمر في طريق العطاء بن خالد هو محمد
 ابن عمر بن علقمة لا محمد بن عمر بن عطاء واما هو في غير طريقه فقد صرح في طريق العطاء
 عند الطحاوي انه محمد بن عمر بن عطاء وعند ابي اوود من طريق عيسى بن عبد الله ان

السامع من عباس بن سهل بن سعد هو محمد بن عمر بن عطاء وكذلك عند الطحاوي
 والبيهقي من طريق عيسى فالرجل المسمى عند الطحاوي في طريق العطاء هو علي بن أبي الفتح
 عباس بن سهل واتفق اثنان ان بين محمد بن عمر وابي حميد عباس بن سهل وهما عطاء
 وعيسى بن عبد الله وقال الطحاوي وابن ابي مريم سمعاه من العطاء قد يروى هكذا في العمدة
 ونصب الراية وهو الصواب كما وقع في النسخة المطبوعة من كتاب الطحاوي وكذا وقع في
 نسخته غلطاً عيسى بن عبد الرحمن وانما هو عيسى بن عبد الله بن مالك وهو عدوي
 لان جده مولى عمر كما في التهذيب وكذا وقع غلطاً من الناسخ عبد الله بن عيسى في طريق
 عتبة بن ابي حكيم عند ابی اود وكذا وقع غلطاً في نسخة البيهقي من باب السجود ١٠٢ على اليد
 والركبتين ونقله في الجوهر النقي في باب نفع اليدين عنه على الصواب عبارة التهذيب
 تدل على انه وهم من بعض الرواة لا غلط من النسخ وكذا من سائر البيهقي في باب
 يفرج بين رجلين ١٥٨ وكذا وقعت الاغلاط في قول الرواة في محمد بن عمر بن عطاء انه
 اخذني مالك نسبة الى جده وصحفه الناسخون حدثني مالك ثم الذي يظهر بالانصاف
 ان انتقاد الطحاوي طريقته عبد الحميد بن جعفر وبالنسبة اليه صواب وان القائل سمعت
 وشهدت كما في جزء القراءة اي ابا حميد هو عباس بن سهل لا محمد بن عمر بن عطاء
 وقد سقط اسم العباس بعد محمد بن عمر عند بعض الرواة يعلم ذلك بالمرجعة في ما
 نسبوه من الالفاظ لمحمد بن عمر من نحو الشهود والسماع ومثلها من نحو الحضور والجلوس
 وهو عند الطحاوي للعباس بن سهل في الحديث في الرصف بالفعل له سمعه منه محمد بن
 عمر وسمعه منه عيسى بن عبد الله ومن العباس بن سهل أيضاً كما عند ابی اود وغيره
 وكذا فليح من العباس ومن عيسى عنه كما عند ابی اود أيضاً وكان محمد بن عمر اراد بقوله

سمعت في طريقة عبد الحميد ان تأولناه ولم نجعله تليقاً اى سمعت واقعة كما في
شعر الكتاب هـ

سمعت الناس يتبعون غيثاً ٥ نقلت لصيدح اتجمع بلا لا

وشهدت هو مقولة عباس لا محمد بن عمر كما عند الطحاوى عن عطف عن محمد بن حنبل
وهو العباس انه وجد عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً ولم يذكر طريق
عطف غيره وليس عند الآخرين فيحكم له فانه في غاية الاستبعاد ان يكون ابوقفاة
عند كلا الوصفين كما يلزم مما في الفتح ومثل هذا يرجع عنه في التلخيص وخص الطحاوى
طريق عطف بالايراد لان عيسى عن محمد بن عمر لم يذكره شهوداً وطريقة عطف هي
التي لا تلتئم مع طريقة عبد الحميد بن جعفر ولذا ذكر البخاري طريق محمد بن حنبل عن محمد
ابن عمر في صحيحه وترك طريقة عبد الحميد وزعم طريقة ابن حنبل خالية من العلة ليس
فيه ذكر شهوده ابا حميد في عشرة ثمة وصف قولى قد سمعته وظاهر كلام الطحاوى ان في
طريق عطف صفاتاً بقول وظاهرها في الفتح انه بالفعل لا يلزمه ان يكون ابوقفاة عند
الوصفين في عشرة عشرة وهذه احتمالات لا تجمع ولا تنجح والله ولي الامور

ثم ان عند الطحاوى من الجزء الثاني من طريق الوليد بن شجاع الكوفي عن ابيه
فساق الحديث وكان في مجلس فيه ابوه وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي المجلس ابو هريرة وابو اسيد وابو حميد السعدي والانصار رضى الله عنهم كذا بالعطف
في قوله والانصار وكذا في المعترض ساقه في الجزء الاول من طريق شجاع بن الوليد لا بواسطة
ابنه الوليد بن شجاع عنه وفيه من الانصار بدل العطف وساقه ابو داود واختصره
وساقه البيهقي في باب القعود مالا على الرجل اليسر بين السجدين ثم قال فقال

في اسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل انه حضر ابا حميد ابا أسيد
 ورجالا منهم في الصلوة آثم وعلى هذا فالذي قال ان العشرة من الاصحاب سقط
 منه المعطوف وهو "والانصار" فالعشرة من الاصحاب وغير الاصحاب من الانصار مجموعا
 والعطف ارجح لان الابن لا يهتم بذكر نسب ابيه وهو سهل بن سعد وعمر ابيه وهو
 ابو حميد كما في التهذيب وسيما عند المدنيين العارفين وهو محمد بن عمر بن عطاء
 ايضا هو من طريق الوليد بن شجاع عن ابيه والابن اعرف بحديث ابيه من غيره فحصل
 ان العشرة من الاصحاب بعضهم وهم المسمون في الحديث ابهريرة وابو حميل ابو أسيد
 وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة والخمسة الباقون من الانصار لا من الاصحاب فسقط
 خمسة من العدد او اربعة ان عدنا ابا قتادة ايضا وحديث عيسى بن عبد الله اخرجه
 ابن حبان ايضا في صحيحه كما في الجوهر النقي ولعل ابن خزيمة ايضا يكو اخرجه قال
 في التلخيص ورواها ابن خزيمة من طرق ايضا اه وذكر قبله طريق نعيم بن سليمان عن
 عباس بن سهل عن ابن ماجة وهو قد يرويه عن عيسى بن عبد الله عنه كما عند ابى
 داود وثم في الفتح ايضا عن ابن حبان وعن ابن خزيمة ولكن من طريق ابن اسحاق
 عن عباس وعد ابا قتادة وهو عند البخاري في جزئه حديثنا عبید بن يعیش حدثنا
 یونس بن بکیر انا ابن اسحق هكذا الصواب كما في نسخة عن العباس بن سهل
 الساعدي قال كنت بالسوق مع ابي قتادة وابي أسيد وابي حميد كلهم يقولون انا
 اعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لاحد هم صل فكبر وركع فقالوا
 اصبت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان فيه ذكر ابي قتادة من غير طريق
 محمد بن عمر كما في الطريقة المذكورة عن عباس بن سهل ومحمد بن عمر لم يذكر ابا قتادة

على ما هو الصواب وقد رجع اليه الحافظ في التلخيص بعد ما تناضل عنه في الفتح والتلخيص
من محمد بن عمر بن عطاء وهكذا يتفق الأمر في التلخيص لما لا يمشي قال في التلخيص من الجرح
وعنه أي عن علي أنه صلى على أبي قتادة فذكر عليه سبعا رواه البيهقي وقال أنه غلط
لأن أبا قتادة عاش بعد ذلك قلت وهذه علة غير قاطعة لأنه قد قيل إن أبا قتادة
مات في خلافة علي وهذا هو الأرجح أم فاذن الحديث الذي فيه ذكر العشرة وذكر أبي
قتادة وهو طريقة عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر وفيه شهوده بأحمد في عشرة
للعباس بن سهل ومنه أخذه من أخيه لا لمحمد بن عمر وخفت أمر التورك أيضاً في الجالس
الآخر فإنه ليس عند آخرين عن عباس بن علي كخلافه فليح عنه عند أبي داود وغيره
وسمياً إذا أخذنا الافتراض بمعنى اتخاذ الفراش لا بمعنى الثني فقط ويظهر أيضاً أن عيسى
ابن عبد الله أخذه من محمد بن عمر ومن العباس بن علي واسطة لبيان فليح ذلك عند أبي
داود مع قصته فدل على التثبت فيه على ما قالوا أن الراوي إذا جاء بقصة دل على
التثبت قال أبو داود ورواه ابن المبارك أنا فليح سمعت عباس بن سهل يحدث فلم
أحفظه فحدثني أراه ذكر عيسى بن عبد الله أنه سمعه من عباس بن سهل قال حضرت
بأحمد الساعدي أم وأخذه فليح من عيسى كما عند أبي داود وهو مرة من محمد بن عمرو
فرجع حديثهم إلى محمد بن عمر أيضاً عن العباس وعنده ذكر رفع اليدين لأحمد بن إسحق
عن العباس فتساوياً فيه وقد ترك ذكره في طريقة البخاري أيضاً عن محمد بن عمر وقد
يجري الناطق في مثله ما هو ثابت في الأصل على القياس فيذكره وإن لم يكن كذلك لا يفتن
الساكت فيسكت وإن كان فبقي هذا أيضاً في زاوية الاحتمال ويكون عيسى قد أخذ
من كليهما كان لما روى ما أخذه من محمد بن عمر ذكره رفع كما كان عندنا وما روى ما

اخذته من عباس لم يتقيد بلفظه وجعل اللقطين واحداً ولحق بينهما كما عند الطحاوي
 ولم يتقيد ايضاً في روايته عن محمد بن عمر بلفظه المخصوص في هذا وهو قوله حتى يعود كل
 نقارصكانه وهو تعبير غريب منه غير معروف اختلفوا في تخريجه لغةً وشرحاً وبدل بعضهم
 عنه بقوله هر كل عضو او كل عظم وهو تعبير قد اشتهر في بيان التعديل بخلاف تعبير الذي
 انشأه فانه لا يذهب الذهن اليه اذا جرى على المعروف فليجرح صحح عبد ابى داود انه
 انما حفظه من عيسى ويكون ينسبه الى عباس ايضاً لانه سمعه منه وان لم يحفظ منه
 فاحتمل ان يكون سياقة ايضاً ملقاً كما احتمل في عيسى ويدر ذكر نفع اليد بن على
 محمد بن عمر او يختلف عليه ايضاً فيه وتلخص ان الحاضر الواقعة والوصف الفعلي انما
 هو عباس كما ذكره ابن اسحق عنه ووافقه عيسى ومحمد بن عمر لم يحضر تلك الواقعة لذا
 عبر بالوصف القولي فقط اذا لم يذكر العباس واذا ذكره وذكر الوصف بالقول عنه كما
 هو ظاهر كلام الطحاوي حيث احال طريقة عطف على طريقة ابى عاصم سواء وهو يصف
 بالقول فاستنبطنا طامن الفعل وافرغنا له في صيغة القول لان ابا حميد لما ارى بالفعل
 صفة صلاته صلى الله عليه وسلم انتهى الامر الى انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا وكذا
 وان انتقاد الطحاوي انما يتعين وروده على طريقة محمد بن جعفر عن محمد بن عمر وعبد الحميد
 قالوا ربما وهم في الحديث بخلاف طريق ابن حنبل عن محمد بن عمر عند البخاري في صحيحه
 فانه لا يتعين وروده عليه ويكون كما ذكره الحافظ وصفاً بالقول سمع محمد بن عمر
 من ابى حميد فانه ليس فيه تليفق مما سمعه منه وما سمعه من عباس بخلاف طريقة
 عبد الحميد فنفرد ايضاً هو بذكر العشرة فوافقتنا الحافظ انه سمع وصفاً قولاً من ابى حميد
 وخالفناه في توجيهه طريقة عبد الحميد انما هو وهم وتليفق وخالفنا ايضاً من جرى انتقاد

الى ابي بكر ثم الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم الى جابريل ثم الى خالق السموات والارضين
 فكله تغيير من اختاره وكأنه يذكر اسناد الدين المحمدي ويوصله الى الله تعالى استدلالاً
 منه لا نقلاً جزمياً ههنا ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع في عهد ابي بكر ولا عمر ولا بن مسعود
 وعليه وانما كان الامر على ارسال الاطلاق والاختيار رُفِعَ او تُرِكَ ثم وقع البحث بعيد
 ذلك وهل يلحق بالقلب ان وقع الاختلاف فيه في عهد ابي بكر ثم لم ينفصل ولم يثبت
 قدم في امر الصلوة واختلط فتساءلوا عن النبأ العظيم حتى انتهى الامر الى ان عبد الله
 ابن الزبير وهو ابن اثني عشرة سنة عند وفاة ابي بكر حققه عنه وتخلص من الخلاف و
 كان الحجة الامر الى ذلك بل الواقع انه اخذ بالمشاهدة فقط وهكذا يقع الامر للصغار وتعلم
 الصلوة ومن يقيمهم عليها ثم هذا اخذ ايضا من ابي بكر لا يكون كل شيء من الصلوة
 بل في اقامته بنيتها وتقويم هياتها في الصغر قد تعلم اهل مكة منه جهر بسم الله القنوت
 في الفجر واستمر اعليه الى زمان الشافعي وعنهم اخذ هو ذلك ولم يكن ذلك في عهد الكبار كذلك
 جهر ابا من اخذوه منه وكان اكثر الصحابة والتابعين على الاخفاء ذكره في الجوهر النافع عن
 الطبري في تهذيب الآثار وكذلك كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعديد من كما في الفتح واشبهه
 آخر وارسال اليدين كما في المغنّة قدّمه فان من لم يدق لم يدع تسلسل الغنّة
 في الاوهام وخذ بما يقع في الشاهد في اخذ اهل البلاد من علمائها والناس عن كبارهم
 مشاهدة وتوارثاً وطبقة بعد طبقة كاسوا الاخصوصيا في ما لم يكن وقع الاختلاف فيه
 بعد السائل في اسناد هذه الرواية كأنه علم في الغيب ما سيقع من بعد بل قد صدق
 من قال ^{هـ} ثبت العرش اولا ثم انقش

قال البيهقي في سننه (أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو عبد الله
 محمد بن عبد الله الصنف الرازي أهد أملاء من أصل كتابه قال قال أبو اسماعيل محمد بن
 اسمعيل السلمي صليت خلف أبي المنعم محمد بن الفضل فرفع يديه حين افتتح الصلاة حين
 ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف حماد بن زيد فرفع يديه
 حين افتتح الصلاة وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف
 أيوب السخيتاني فكان يرفع إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسألته فقال
 رأيت عطاء بن أبي جراح يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسألته
 فقال صليت خلف عبد الله بن الزبير فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه
 من الركوع فسألته فقال عبد الله بن الزبير صليت خلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان يرفع
 يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال أبو بكر صليت خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع. ورواه
 (وأخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر أحمد بن اسحق بن أيوب أنبا محمد بن صالح بن عبد الله
 أبو جعفر الكيليني الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبد الرزاق يقول أخذ أهل مكة
 الصلاة من ابن جريح وأخذ ابن جريح من عطاء وأخذ عطاء من ابن الزبير وأخذ ابن الزبير
 من أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأخذ أبو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم قال سلمة (وثنى)
 أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزاد فيه وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من جبريل عليه السلام
 وأخذ جبريل عليه السلام من الله تبارك وتعالى قال عبد الرزاق وكان ابن جريح يرفع يديه
 قال في الجوهر النقي قلت السلمي تكلم فيه أبو حاتم قال الدارقطني ثمة صدق تكلم فيه
 أبو حاتم وقال ابن أبي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغير وأخطأ بأخوه وقال

أبو حاتم في الجوهري النقي قلت السلمي تكلم فيه أبو حاتم قال الدارقطني ثمة صدق تكلم فيه أبو حاتم وقال ابن أبي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغير وأخطأ بأخوه وقال
 ابن أبي حاتم في الجوهري النقي قلت السلمي تكلم فيه أبو حاتم قال الدارقطني ثمة صدق تكلم فيه أبو حاتم وقال ابن أبي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغير وأخطأ بأخوه وقال
 ابن أبي حاتم في الجوهري النقي قلت السلمي تكلم فيه أبو حاتم قال الدارقطني ثمة صدق تكلم فيه أبو حاتم وقال ابن أبي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغير وأخطأ بأخوه وقال

ابن حبان تغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنبك
عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحج بثمن منها انتفى
كلامه ثم لو سلمنا ان رواته ثقات فلا بد من الاتصال الصفا لم يصح بالتحديث عن السلف
وحديث ابن جريح ذكره في الكنز^{٢٣} وقال عن الدارقطني تفرد به عبد الرزاق
عن ابن جريح وكذا في^{٢٣} منه -

فهذا ما عندهم وعندى ان ما ذكره عبد الرزاق هو الواقعة من ذكر سلسلة^{خذ} الأ
لا غير ولا في كل شئ ولا في خصوص الرقيم ثوريان ان ابن جريح كان يرفع حتى يرجي انه
تحت ذلك الاخذ - واما الاسناد الاول فهو يهيمى عدة وعلم الماكان في عهد
ابى بكر في كثر الغيب وهو وقع الاختلاف في هذه المسألة في ما بعد فأتى بنبا^{سأ} بوقفي ما
لرأيت بعد حين ما رآه قلاتي والاختلاف انما يقع اذا كان في الاول ارسال اطلاق فتبع
بعد بحث في الترجيح والتفصيل تساءل ، لا ان يكون من اول الامر فأتى الخلف فيفقدهن
معلم ما لم يحتاجه لينحافك النطف التي لم تحتاج

ثورانه لانكر ان يكون ابو بكر قد رفع ولوصات من المرات وانما الكلام في النقل
عنه بالطريقة المذكورة بحيث يفهم منه ان الراوى في ذهنه ما وقع بعد من الاختلاف
فخل ابا بكر رفعه من قبل اى رفع الخلاف وفصله وقوله وقال ابو بكر صليت خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان آة انما يليق هذا السياق به ان لو كان سئل فيذكر له
اخذ من النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال انما كان ان يكون بعد توجه الاذهان الى
الخلاف وفصله ولو قال وقال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع آه كان له
بعض تجاه فادر الفرق بالامعاز وهل مثل ابى بكر يحتاج ان يقول صليت خلف رسول الله

ونحوهما في عبارة العراقي عبارة ابن عبد البر نفسه عند الرزقاني فأخذ السقطا
وبالجملة فقد افقنا ابن بطال ان عمل عمر هو الترك ولم يثبت عنه الرقم وهو بلغ منها
قاله الطحاوي ثبت ذلك اي الترك عن عمر فاعلمه ولا يجوز لك التشبيب في الباب بل بان
مراجعة وممارسة - وفيه ايضا وقال الطحاوي وهذا مما لا اختلاف عن ابن مسعود
فيه آه - وهذا هو قولنا فقهه على نقله ابن عبد البر على خلاف ما اصر عليه البخاري انه
لم يثبت عن احد من الصحابة فان ذلك خلاف لواتر النقل من الكواف ان العمل كان
مختلفا من عمل الصحابة والتابعين - فاحفظه -

وكذا عند الكوفيين عن علي اثبت مع عند خصومهم فانه تفرد بالرفع عنه ابن ابي
الزناد وخالف سائر الرواة في حديث الاذكار وقد تكلموا في ابن ابي الزناد كلاما منتشرا
وتحلف فيه احمد فتصحيحه الذي نقلوه عنه عن علل الخلال انها هي بالنسبة الى الحديث الاذكار
ان شاء الله فسرده في الرقم بناء على وحالة الحديث عندهم وليس هذا الصنيع بصواب
وراوى الترك عنه لم يخالف احدا فيه روى رواية مستقلة وظهر ان ما نقله في الجوهر النقة
عن الطحاوي في كتابه المسح بالرد على الكوايبي الصحيح مما كان عليه علي بعد النبي صلى
الله عليه وسلم (يعني الكوفة) ترك الرقم في شيء من الصلوة غير التكبيرة الاولى الى آه حتى صواب
وهو الذي عرفت من اصره في الكوفة كما في مختصر الشكل ولا حتى لاحد في الكلام في ما نقله
عنه وتوارثوه حين كونه بين ظهريهم ومن زاحمهم فيه فقد عدا طور الحق وسلك
سبيل العسف والخسف واما علم ابن مسعود فهو فيه منفرد وزلا يشترك به فيه احد
واما ما عن ابن عمر فهو عند المدنيين اثبت مع عند الكوفيين ومع هذا لا روجه لرد
ما رواه عنه من الترك ايضا فخذ هذا ملخصا محققا فقد وقع في المبحثين كثير يهولون بسره

يسمى اسماء من يعمل لانه لم يختره وتعمل فيه بغير نصفه ولا حول ولا قوة الا بالله -
وليس من الانصاف ان يقتصر في الباب على نقول الشافعية فقط وما سلوا وما ردوا
فان للمالكية ايضا شطر من العلم والنقل والله الموفق -

هذا وفي الزوائد عن عبد الله بن الزبير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح
الصلاة فرفع يديه حتى جاوز بهما أذنيه رواه احمد الطبراني في الكبير وفيه الحجاج بن
ارطاة واختلف في الاحتجاج به ام -

واما حديث عمر فقد اشار اليه البخاري في الجزء في موضعين منه واشار اليه الترمذي
والذي قال فيه الحاكم انه محفوظ فهو من طريق طاوس عن ابن عمر عن عمر وسجني عند نقل
عبارة الجوهر النقي والتخريج فيه عن احمد والدارقطني انه غير محفوظ وهو ولا بد واماما عند
الدارقطني في غرائب مالك عن عمر فقد نقل في التخريج عنه قال الدارقطني هكذا قال عن عمر
ولم يتابع عليه ام وهو من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر قد اندرج في نفي ابي عمر
في التمهيد ان يكون شئ فيه من طريق سالم عن عمر وهناك حديث اخر عن عمر سجي
ادخله الشيخ تقي الدين في الرفع عن عمر ليس فيه شئ صحيح انما هو لفظ مبهم -

فهذه الروايات الثلاث مرفوعة عنه واثراخر عن عمر من فعله في التخريج فيه
رشد بن بن سعد لا راشد بن سعد فانه متقدم وحال شديد معروف محمد بن سيم لا راشد
وبالجملة لروايات عن عمر فيه شئ اقوى مما عند الكوفيين عنه من التزك وان
كان يرفع ايضا لاحكامنا الى اشارة لكن لم ينقل -

واما حديث ابي هريرة من رواية ابي اودم فوافاه الدارقطني في علله وقال انه في
التكبير لا في الرفع كما يأتي من التخريج واماما رواه في العلل من طريق عمرو بن علي عن ابي هريرة

مرفوعاً فقد اعله الدارقطني هناك بنفسه ثوبه الرفع في كل خفض رفح - قال في التلخيص
 حديث آخر رواه ابو داود اخرجه ابن ماجه ايضا عن اسمعيل بن عياش عن صالح بن كيسان
 عن عبد الرحمن الاعرج عن ابى هريرة قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلوة
 حذو منكبيه حين يفتتح الصلوة وحين يركع وحين يسجد انتهى قال الطحاوي وهذا لا يحتج به لانه
 من رواية اسمعيل بن عياش عن غير الثاميين انتهى واخرجه ابو داود عن يحيى بن ايوب
 عن عبد الملك بن جريح عن الزهري عن زلي بكر بن الحارث عن ابى هريرة مرفوعاً نحوه زاد
 فيه واذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك الشيوخ الا وهو لا يصح وقد تابع يحيى بن ايوب
 على هذا المتن عثمان بن الحكم الحزامي عن ابن جريح ذكره الدارقطني في علله وكذلك تابعه
 صالح بن ابى لاخضر عن ابن جريح رواه ابن ابى حاتم في علله ايضا لكن ضعف الدارقطني
 الاول والابو حاتم الثاني - قال الدارقطني وقد خالفه عبد المزيق فرواه عن ابن جريح بلفظ
 التكبير دون الرفع وهو الصحيح - وقال ابن ابى حاتم سألت ابى عن حديث رواه صالح بن ابى
 الاخير عن ابى بكر بن الحارث قال صلى بنا ابو هريرة فكان يرفع يديه اذا سجد اذا خفض
 من الركعتين وقال اني اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابى هذا خطأ
 انما كان هو يكبر فقط ليس فيه رفع اليدين انتهى - وله طريق اخر عند الدارقطني في العلل
 اخرجه عن عمرو بن علي عن ابن ابى عدي عن محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة انه
 كان يرفع يديه في كل خفض رفح ويقول انا اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الدارقطني لم يتابع غيري عن علي ذلك وغايه يرويه بلفظ التكبير وليس فيه
 واعلم ان الدارقطني انما اعل بعض هذا لغاية لفظه لمذهبه من حيث زيادة
 رفع اليدين وهو الصحيح - انتهى - العبد ذاته في كل خفض رفح اراؤه للسجود ولذا اعل لفظه ولا يرفع اليدين
 وصوبه لا يرفع بعد ذلك اني السجود كما في الالتفات من مسكاة الرفع
 واما حديث ابى موسى فاختلف في رفعه وخفضه والظاهر انه موقوف عليه وهذا
 الحديث صحيح

عبارة التخریج حدیث أخرجه الدارقطني في سننه عن اسحاق بن راهويه عن الضمر بن
شميل عن حماد بن سلمة عن الارزق بن قيس عن حطان بن عبد الله عن ابی موسى الاشعري
قال هل اريكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع
ثم قال سمع الله من حملة ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا ترفع بين السجدين انتهى
واخرجه البيهقي عن محمد بن حميد الرازي عن زيد بن الحجاب عن حماد بن عمار قال الشيخ في الايام
فهاتان الروايتان مرفوعتان ورواه ابن المبارك عن حماد بن سلمة فوقفه عن ابی موسى انه
توضاً ثم قال هلما اريكم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولم يرفع
في السجود اخرجه البيهقي انتهى ولعله الى هذا اشار الدارقطني رفعه فلان عن حماد
وقفه غيرهما عنه ام فالكثير على وقفه وجعله ابن حزم موقوفاً في المحلى -

واما حديث عبد الله بن الزبير من رواية ابي داود وفيه ابن لهيعة وحاله معلوم
ثم ميون الملكى فيه يقول لابن عباس انى رأيت ابن الزبير يصلى صلاة لم ارا احدا يصليها
ووصفت له هذه الاشارة آه فهذا ان كان دل على ترك الجمهور.

واما حديث ابن عباس من رواية ابي اود والنسائي مرفوعا ففيه النص من كثير السعد ^{ال}تحملوا فيه وقد اعده الحافظ ابوالحسن النيسابوري كما في نيل الاوطار وقدره.

واما حديث عمار بن حبيب عن ابن ماجه فقد ذكره في التهذيب من عمار بن حبيب
ابن قضاة واسقطه وانه منكر وصوب في نسب عمار انه عمار بن قتادة الليثي والرب
ابن ماجه وهم فيه ثورفيه يرفع يديه مع كل تكبير في الصلوة.

واما حديث البراء بن عازب من طريق ابراهيم بن بشير وفيه الرفع فمجي في ادلة ان
من جانبنا ان شاء الله تعالى ويتضح هناك ان الرفع فيه وسع من ابراهيم وانهم هم ايضا

ابتغوا السمحة من الحريف عند الاداء وتحروا الانتقاد عند اخذ حقهم فاجلبوا على
رواية البراء بلفظ يوافق الحنفية وسكتوا على لفظ يوافقهم فيه وهذا من نجس الاضاف
واما حديث حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي فقد ذكر في التهذيب
انه كان يأخذ من كل ضرب وكذا الحسن ذكره من ترجمة حميد ايضا ثم لا يخفى ما قالوه في
مراسيله ذكره في تدريب الراوي وغيره وفضلوا امراييل ابراهيم على مراسيله وقول الحسن
عند ابى داود في حديث وائل يدل على ان هناك تاركين ايضا ومن هم سوى الصحابة الثمانية
حينئذ ثمة ان حميدا هلالا كلاهما من اهل البصرة وعندهم الرفع اخذوه من ابى موسى
حين ولي البصرة او من شاءوا فهم يعتقدون الامر كذلك وقد قابلهم رجال الكوفة و
عارضوه ومثله فقال ابراهيم في الرفع بالنسبة الى الترك انه نسبة الواحد الى الخمسين
ثم ان ابى موسى بعد ذلك نزل الكوفة ولم يجرب بعد منه فيه ذكر وقد راى هم لا يرفعون فلم
ينقل شئ منه فيه فكان الامر على الارسال الاطلاق وابن سيرين من اهل البصرة ايضا
يقول ان الرفع من تمام الصلوة فكل على مختاره.

واما ما ذكره ههنا وفي الفتح عن جزء البخاري انه لم يثبت عن احد من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه وفي موضع اخر منه ولم يثبت عن احد
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرفع يديه وليس سائده صحيح من رفع الايدي امر كذا
قال ههنا وقد نقل العلماء واحد بعد واحد انه قد قال به غير واحد من الصحابة الثمانية
كما سيأتي من عبارة الترمذي وابن نصر ولفظ في تعليق الموطأ عن الاستدكار لا نعلم
مصر من الامصار تركوا اجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع الا اهل الكوفة ام
وهذه العبارة استوعبت كل اهل الكوفة فكيفنا عهدا استقرارهم نأقصر عبارة البخاري

وهكذا يقع الامر في المبالغات وتفهم ان في غير الكوفة من الامصار شاركهم تباركون
وفيه عن ابي عمر لم يرو عن احد من الصحابة ترك الرفع من لم يختلف عنه فيه الا ابن مسعود
وحد وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك وروى المدنيون عنه الرفع من حديث علي^{عليه}
ابن ابي رافع وكذلك اختلف عن ابي هريرة أم

واما تعداد الصحابة فلهنا هذا العدد وفي الفتح نحو خمسين فقد سقط منه نحو
نصف من كلام الشوكاني وقد مر وهو كذلك في عبارة الاستدكار نحو ثلاثة وعشرين
رجلاً وفيهم نقد ايضاً وخلص من كلام البيهقي اخو الميزان وقد مر في النصف الباقي
ايضاً اشياء وقد اسقطنا في حديث ابي حميد اربعة من عشرة ونقل في التخریج من كلام
البيهقي خمسة عشر باسناد صحيحة ليحج بها وقد مر الكلام في الحديث عن ابي بكر وعمر مرفوعاً
واذا الصواب انه موقوف في حديث انس ايضاً وكذلك الظاهر في حديث ابي موسى فبقي
نحو اثني عشر لا يزيد فذهب في المبالغات نحو ثلاثة ارباع وبقى نحو ربع وحصلنا من
الخمسين على نحو اثني عشر وان اخذنا بلفظ كل خفض وزرع فعد الرفع ازيد منه ^{والربع كثير} وهو
خلص من عدد الاحاديث نحو خمسة اوستة حديث علي مع اختلاف في ذكر الرفع الساكن
اثبت وحديث ابن عمر مالک بن الحويرث على وجهها وحديث وائل على اختلاف في الظاهر
وحديث ابي حميد على اختلاف في الذكر وعلمه وحديث جابر ونحو هذا العدد من الجانب
الاخر ايضاً كما سيظهر ان شاء الله تعالى نعم طرقتها قليلة

وهذه عبارة التخریج - وقال البيهقي وقد روينا الرفع في الصلوة من حديث
ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عمر مالک بن الحويرث وائل بن
ابي حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم اربعة وابو هريرة

ومحمد بن مسلمة وابو أسيد وسهل بن سعد وعن أبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وجابر
ابن عبد الله بأسانيد صحيحة يحتمل بما قال وسمعت أبا عبد الله الحافظ يقول لا يعلم سنة اتفق
عليها روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة فمن بعدهم من الكبار
الصحابية على تفرقهم البلاد الشاسعة غير هذه السنة انتهى - وقال الشيخ في الامام وجزء
الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد فان الجزم انما يكون حيث ثبت الحديث ويصح لعله
لا يصح عن جملة العشرة انتهى -

واما ما رواه ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج القاص فعندى قطعة
من مباني الاخبار شرح معاني الآثار للشيخ بدر الدين العيني استكتبتهم مكتبة النظام
خالد الله ملكه وقد وقعت العبارة فيه هكذا، ادركت الفلا ادركت الناس الالف في
مسألة الصلوة قليل من كثير الا ان يعتد - ويقال -

تعييرنا انا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
ثم اوصلت الاعرج هذا اظنه شيئا يعجز عن خفض ورفع ذكره في المنفعة
وقد وقع التصحيف كثيرا فلهذا اعمل بالصواب - والراوى من مدعيه عنك شيا من قول مجبول -

واما روى ابن عمر بالجهد لمن لم يرفع فيكون كاصراء على الجهر بسم الله وان
كان ذلك في الصلوة الاولى خاملا وهذه اذواق ثم ماذا كان يصنع برى الحصة ان كان ارادا
ان يرفع في الوقت فاي زمان يتمادى في الترك حتى يتداركه التارك وان كان تقدحهم
فاراد التنبيه اذن فاهم على هذا لم يطعمه في الامر فكان عندهم على الاباحة لا غير
او اراد التنبيه ان هذا موضعه حتى لا يتركه في ما يستقبل ثم ان ابن عمر لو آراه قليلا
من النبي صلى الله عليه وسلم والترغى هو الاستقام له لانه وجهه حجابته وكما التزم الله
الكبر كبيره وان قاله رجل عند الافتتاح مرة وابتداه الملائك كما عند النساء من القول

الذي يفتح به الصلوة وكالاتزامه نزول منازل نزلها النبي صلى الله عليه وسلم في السفر اتفاقاً والله اعلم-

واما ما يروى عن عقبة بن عامر انه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل اشارة عشر حنات فلفظ في من رفع يديه من فهمهم وردة وقد مر في عبارة الزرقاني وهو اثبت في النقل عن ابن عبد البر ابى عمر لانه من اهل مذهبه وقد حذفه في نقل عبارته وقال له بكل اشارة عشر حنات اه ولفظه من روايته الطبراني قال يكتب في كل اشارة يشيرها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجتاهم بافرااد اليد ونحوه في الكنز من ميم وعلاه للمؤمل بن اهاب في جزئه والحاكم في تاريخه فقد علم اللفظ وادخله في باب الاشارة في التشهد وهو المتبادر من لفظ الاشارة فقد تعرفت في لفظ الاشارة عن الرواة في حديث من الاحاديث اشارة التشهد لا الرفع وكان حكمه ايتمى قد انسحب على اليسر ايضا المكان الازد واجاما الرفع فالدخل فيه لليد لا للاصابع-

وما في الزوائد^{١٨} عن عقبة بن عامر انه يكتب في كل اشارة يشير بها الرجل بيده في الصلوة لكل اصبع حنة وقال اساده حسن وادخله في باب رفع اليدين وادخله في الكنز في ميم في اشارة المسبحة مع ما في الفتح^{١٢} والعراق^{٣٢} وباب رفع الايدي عند لقنت من قيام الليل يقال ان في اشارة المسبحة عملا للاصابع الاربع عقدا ثم انسحب على اليسر تبعا لحكمه اليمين للجسسية ولعل ما في الكنز^{١٣} عن ابن عباس في الدعاء كحديث اخيه عند التزمذي وفي المصنف^{١٤} عن عطاء التعبير بالاشارة عن الرفع فهو اشارة الى شيء كاشارة التشهد وتلك ايضا واحدة وفي التلخيص عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ثم نكسها الى الاضراس ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومداينه

فسموا اليسرى أيضاً مسجدة للجنسية ولما كانت الإشارة دلالة غير لفظية أطلق العرب القول على الإشارة كثيراً وقالت له العينان سمعا وطلعة

وأما واقعة عمر بن عبد العزيز مع عبد الله بن عامر واطنه ابن يزيد بن تميم كما في التهذيب فإن عبد الله بن العلاء بن زبير قد أدركه وهو عبد الله بن عامر عبد الرحمن من أجل التهذيب أيضاً فلم يتبين موده ويمكن أن يكون المراد الرفع في الخطبة يوم الجمعة فقد كان بنو أمية أحداً ثوره وهو في المسند ^{٢١٣} والفتح ^{٢١٣} وقد وقع في سائر النسخ تحليط من الجانبين

يسمونه لفظاً في غير موده - أنا قد جئت الناس على رفع الأيدي على البر لم يجز ولم يقتصروا على الصبح والعصر فقال أما إنها أشد عجز عندى وست يجزيك إلى شأنيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحدث قوم بركة الرفع من السنة شهاً

وأما كونه زينة فهو في عبارة الزرقاني في مجموع التكميل والرفع لافيه وحده وإذا افترض فقد مرغضهم به أنه في مرتبة التبرع وفاضل نحو قوله تع لتزكوهن وزينة وكحديث زينوا القرآن بأصواتكم - زينوا العبدان بالتعليق والتكبير والتحميد المقدس (زاهر بن طاهر في تحفة عيني الفطر حل عن ابن) ^{٢١٤}

فصل في أحاديث ترك رفع اليدين ونبد من الآثار وقد نقلت فيه شيئاً من التعليق الحسن للشيخ النيموي مع ما زدت عليه وقد كان الشيخ المرحوم حين تأليفه ذلك الكتب يرسل إلي قطعة قطعة حتى أني كنته مرافقاً فيه وزدت عليه أشياء كثيرة بعد فمنها حديث عبد الله بن مسعود وهو صحيح بقراش قطيعة ستأتي -

عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود ^{٢١٥} ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{٢١٥} فلم يرفع يديه إلا في أول مرة رواه الثلاثة وهو حديث صحيح -

له وينبغي أن يعد من دلائلنا رواية كل من استقصى صفة الصلاة ولم يذكر رفع اليدين ^{٢١٥} من الفتاوى لابن تيمية وراجع فيه ما في الفتح ^{٢١٥} والمسند ^{٢١٥} ^{٢١٥}

كحديث تعليم مسيء الصلاة وحديث أبي مسعود عند أبي داود ^{٢١٥} وكيف السلام على المومن (باني في معرفة أئمة)

قوله وهو حديث صحيح قلت صححه ابن حزم وقال الترمذي حديث ابن مسعود وحديث حسن
يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول مسند
(بطله في مسند مسند) من النسائي او من حديث محمد بن جابر في الزوائد ١٢٠ و ١٩٦ رحدث عبد الرحمن
ابن ابري فيه ٢٠٢ وحديث ابى هريرة اني لا اقر بكبريها بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند البخاري وقد كان ابو هريرة قد لا يرفع ذكره في الاستدكار وذكره ابو جعفر القاري عنه اني ترك
الرفع كما في الاستدكار وجعل قوله اني لا اشتهيكم بعد وليس في الموطأ كذلك وحديث ابى مالك
الاشعري عند احمد وحديث انس في الكنز ١٧١ مع فتح القدير وحديث الشافعي ٢٢١ وقول علي ٢٣٢
واذكاره ٢٣٦ وحديث ربيعة الكل من الكنز وحديث انس ٢٢١ و ٢٢٥ من المسند السنن ٢٢١
ولا يخبرني في حديث ابن مسعود ما قيل في حديث ابى هريرة قال لا قربن صلوة النبي صلى الله
عليه وسلم آه كما في الفتح ٢٢٣ لاتصال العمل بالترك ايضا من لدن عصر النبوة الى يومنا هذا بخلاف
القنوت فكان العمل والتوارث هو الفاصل -

وفي الا^١ ابن رشد هذا ان السبب لرواية المترك عن مالك هو عمل المدينة اذ ذاك
من ابن عمر في جزء رفع اليدين من^٢ ووضح منه عند ابن ابى شيبة وما في
الزيت وسكت عليه ابو داود مع ما في الفتح ٢٢٥ ومثله سؤال الحكم في التخييم قول
هيدم عند الطحاوي لرويه ابن مسعود ولا يصحبه يريد باصحابه اصحابه الصحابة لا اصحابه
التابعين كما لا يخفى، اذا ريد من يرى رفع النبي صلى الله عليه وسلم لا الرفع مطلقا،

وفي اختلاف الحديث ٢١٠ ووضعه في اختلاف مالك الشافعي ايضا قال الشافعي وتيل عن بعض
اهل ناحيتنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعندنا
من الركوع وما هو بالمعمول به آه والظاهر من عبارات ان المراد به مالك واستفيد منه
(في بعض النسخ)

وأهل الكوفة انتهى فإن قلت قال الترمذي قال عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من
 بسنده ^{بسنده} كذا شئ ان هذا أيضاً وجه كما في الموطأ لا اختصار وان مالكاً يقول انه غير
 معمول به - وكان من اعل زبادة ^{ثراً} لا يعود ^{انتقل} من حديث البراء الى حديث ابن مسعود
 لكون الراوي هناك ايضاً سفيان ووكيعاً -

قال الزركشي في تحريجه ونقل الاتفاق ليس بجيد فقد صحه ابن حزم والدارقطني وابن القطان
 وغيرهم اه الاولى ثور نقل عن الدارقطني اختلاف نقل عنه فيه -

ثم ظهر ان اكثرهم صحه وانما اعلوا زيادة ثور لم يعل وجوابه ان هذا اللفظ وفي اول مرة
 ومرة واحدة "والامرة" كلها بمعنى واحد،

وقد صحه من اختار الترك كما في المدونة او توسط كابن حزم وابن القطان وابن ^{الصد} دقيق
 وابن تيمية والنسائي والترمذي وجمهور المالكية والحنفية من حيث المذهب جمهور اهل الكوفة
 من حيث العمل، وابن القيم في الهدى في قوله وهذا من الاختلاف المباح الذي لا يغتف
 من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليدين في الصلوة وتركه فناقضه في فصل الركوع و
 كذا العله صحه شيخه في فتاواه ^{١٣} مع ما عده ^{٣٤} وكذا في رسالته في سنة الجمعة من رسالة ^{١٤}
 وترك الوقع مذهب سفيان ذكره في تعليق الموطأ نقلاً عن الاستدكار هذا يفيد القطع بان
 محفوظه وفي جزء رفع اليدين وكان الثوري ووكيع وبعض الكوفيين لا يرفعون ايديهم اه
 وكذا ذكره الترمذي عنه - وما في آخر جزء البخاري ان سفيان كان يرفع فهو ابن عيينة لان
 ابن المدني لم يذكره روايته عن الثوري -

وكذا مناظرته مع الاوزاعي يدل على ان الحديث انما اعل بعد ثورهم ولا انه فهمه من
 الشكوت فانه ما أدراه او يدريه بذلك - (بقية برصه آينه)

يرفع وذكر حديث الزهري عن سالم عن أبيه ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي صلى
 (سنة ثلثة) ورواية إبراهيم النخعي عند الطحاوي والدارقطني في ترك ابن مسعود وترجيحه
 على حديث وأهل يقطع ظن الوهم على رواية الترك، وخالد بن عبد الله الواسطي عند الطحاوي
 قد سمع من حصين قبل الاختلاط وجريمن حازم كما عند الدارقطني أخرجه له مسلم عنه
 وهشيم عنه أخرجه عنه كما في شرح الألفية ومهمل من الصحيح ولما رسل إبراهيم ما في
 التدريب الكنز ٣، والعلماء بجل الصحابة الشيعة في زمانه والثوري في زمانه كما في
 التهذيب والتذكرة وفي التهذيب عن ابن معين قال لمخالفة أحد سفيان في شيء إلا كان
 القول قوله وابن أبي ريرة في المسند لا يرد على غيره وإنما يدرى ذمته فقط فكان الامتثال
 بخلافه منة بلا امتنان وحكما بدين تحكيم ودعوى وتضاربا بصل مضمع الحرب - ١٣

(حاشية ١٤ متعلقة ٥٥) وراجع ما في الفقه أنه قائل بوجوب الرفع وأجمع الموضع وليس
 في غير التحريم لينا في له إلا يرد على حديث ابن مسعود على الوجوب بعد مع قوله في التلخيص ١٣
 ولا يمشي في عبارته أن يقال أنه يوجب عند التحريم فقط فإنه لا يرد عليه على هذا
 ما فيه وسياق ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه أم ثم انه يلزم الحافظ لهذا
 الكلام تصحيح حديث ابن مسعود ولا بد في العلة ١١ وقال ابن حزم رفع اليدين في أقل
 الصلوة فرض لا تجزئ الصلوة إلا بهام وأجاب في الفتح عن حديث ابن مسعود بأنه قيل
 عدم الوجوب لعدم الاستحباب وراجع لرأي ابن خزيمة ١٥،

ثم ظهر أن القائل بالوجوب أو من حكى عنه الوجوب كاحمد وداود والقائل هو الأوزاعي
 والحميدي وابن خزيمة وابن سيار وابن حزم لا يقولون بالوجوب في غير التحريم إلا في العلة
 ١١ عن القواعد ثم تكلموا في بطلان الصلوة بتركه واختلافوا فيه مع الوجوب استنبط من
 قول (بأنه سنة)

الله عليه السلام لم يرفع الآ في أول مرة انتهى قلت روى عن ابن مسعود في الباب حديثان
أحدهما من نعله كما أخرجه إبداد و النسائي الترمذي وآخرون وثانيهما مرفوعاً إلى النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع الآ في أول مرة أو نحو ذلك كما أخرجه الطحاوي وغيره وليس هذا
إلا من جهة بعض الرواة نقله بالمعنى من الحديث الأول لقول ابن مسعود إلا أصلى بكم
صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن عبداً لله من المبارك إنما أنكر ما روي
(بقية من كذا شتم) ابن خزيمة أنه ركن كما في العمدة وإن لم يصرح به وإيراد الحافظ على ابن حجر

بوحد الحكم في جنس أحد ليس الآ ، وراجع شرح المنتقى ٢٩ عن ابن حزم وم ٣١ ، ١٢
له ولا يمكن إعلاله اذ لم يثبت عن ابن مسعود الرفع كما في الفقه عن ابن عمر - ١٢
واسناده أيضاً قوى وفيه نعيم من حماد وهو من رجال البخاري وأعدل ما قيل فيه أنه
صدق بهم كثير وقد تبع ابن عدي ما خاطأ فيه وقال باقى حديثه مستقيم ، تقريباً للجمع
لفظ التهذيب فيه ١٢ -

وكذا ابن القطان وأبو حاتم فيما ساقى وكذلك ما نقله ابن القطان عن الدار
وقية كما في التخريج ٢٠ كله مبنى على أن الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في سنن
الدارقطني عن ابن المبارك فاختل الدارقطني منه شيئاً ثم استأنف العمل في علمه وقد نقل
المؤلف لفظه عن علته تماماً وفيه شئ مما قاله ابن المبارك وشئ من عنده والظاهر أن ابن
القطان وعلى نقله الدارقطني إنما تكلمنا في سياق تكلم فيه ابن المبارك بخلاف نقل المؤلف
عن العلل فالظاهر أنه على السياق الآخر ، ونقل عن البخاري والبخاري جعل أصله غلطاً
وأنه كان حديثاً آخر وكذا أحمد لكن لم يثبت عنه ، فالبخاري وأبو حاتم جعلاه حديثاً آخر
والدارقطني وابن القطان قلبيلاً لابن نصر فما أنكر وأزيادة ثم لا يعود بناء على أن الفاعل
(باقى من كذا شتم)

حديث ابن مسعود عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا ما جاء من فعل ابن مسعود وكيف كان
 (تقييده كذا) هو النبي صلى الله عليه وسلم لا ابن مسعود وليس الأمر كذلك وإنما هو في حديث
 ابن ادريس ما اذن لم يسووا شيئاً ولم يهرق تصحيح حديث الترمذي من حيث لم يشأوا ولم يهرق
 مرامهم باعلال هذه الزيادة ايضاً وكان الاعلال بناءً على انهم كفوا السمع ولكن بقول الامر
 كما كان واصله عن ابن المبارك وهو مشى على فحجارة فتعلل ولا يؤثر فان سنيان هو الراوي
 وكيع عنه وعليه مذهبه هو المعمول به في بلد قهر فلا يؤثر كلامه غيرهم فيما اختاره وتوارثا
 طبقة بعد طبقة ولا حتى لاحد في التحكم عليهم فيه واحمد لم يثبت عنه كلام في حديث ابن مسعود
 قاطواً للذكر في نحو المغني من كتبهم واصاب الزيلعي في النقل حيث قال قال البخاري هذا
 اصح لان الكتاب اصح عند اهل العلم انتهى فهو كلام البخاري من عنده لا كلام احمد كما
 فهمه في التلخيص وقد اخرج الحديث احمد في مسنده في مواضع قد جعل كتابه اصلاً في أهوتنا
 او غير ثابت كما في العمدة م٢ حيث قال في حديث جابر في استقبال القبلة عند البول
 قلت ان اراد بقوله رده احمد العلة به فيمكنه وان اراد به الرد الصانع في غير مسلم لثبوته
 في مسنده لم يضرب عليه كما دت في ما ليس بصحيح عنه او مردود على ما بينه الحافظ ابو موسى
 المديني في خصائص مسنده آه وقد كثر النقل عنه انه كان يضرب على احاديث في مسنده
 عند النقد وانما تحكم في حديث يزيد بن ابي زياد في حديث ابن مسعود وكان يؤثر هناك
 بعض شيء لاهمنا فادى ذلك التخليط الى سطحية وعدم اعاب في خصوص المقام في البلد
 انه لم يثبت عنه ولم يجعله حديثاً آخر والبخاري وابو حاتم انه حديث اخر وابن القطان
 والدارقطني انه صحيح الا ما يخالف فحتماً ردهم والبيهقي في السنن انه ان كان حديث سنيان
 هو الواقع من الامر فهو الامر الاول وقد جاء الرفع بعده وهذا تضارب تهافت ايضا ابن القطان
 (قاضي بصرى آئنه)

اجاب عنده الشيخ العلامة ابن دقيق العيد المألكي الشافعي في كتابه الامام بيان علمه وشوخته
عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه وهو يدر على عاصم بن كليب وقد وثقه ابن معين
كما قدمناه انتهى فان قلت روى في رواية فرغ يديه في اول تكبيرة ثور لم يعد وفي رواية
مرفوعة ثور لا يعود فقوله "لم يعد" او "لا يعود" غير محفوظة قال ابن القطان في كتاب الهم
والايهام والذي عندي انه صحيح وانما التكفيه على كيع ثور لا يعود وقالوا انه كان يقولها
من قبل نفسه وتارة اتبعها الحديث كأنها من كلام ابن مسعود انتهى وقال الدارقطني
(مسند مؤلفه) او الدارقطني ايضا انما يعل ساق ابن المبارك وقد تردد البيهقي في حديث
سفيان وابن ادریس ايها هو الامر لما استأنف سعيه لم يتبق له حاجة في علا له كما اعله
الآخرون وهذا يدل على ان المقصود هو الاعلال والاهدار لان في الحديث شيئا والله الموفق
(حاشية له متعلقة مالا) سيما اذا كان نعيه تلميذ ابن المبارك فيكون بلفظه وسيما ان
اللفظ الذي حكاه الترمذي هو اللفظ الثاني ورواه ايضا عن محمد بن النعمان بن بشير
المقدسي وهو ثقة متأخر ذكره في التقريب عن يحيى بن يحيى وهو النيسابوري فانه من
الرواية عن كيع كما في التهذيب ولذا تدينه ابن المبارك بقوله عند كيع في التخيخ نقلا
عن عبارة الترمذي وهو عند الدارقطني من البيهقي ١٢

له وهو الراوي عند ابن خزيمة زيادة على صدره في حديث وضع اليدين ورفع اليدين
(مستدركه) ايضا عن وائل فلا يجر راجع المسند نصب الراية م ٣٩٩ وم ٢٥٥ ومشي على توثيقه اعتبار
زيادته في الفقه ٣٩٩ وم ٣٣٣ وم ٢٣٣ ١٢

له لعله اخذ من لفظ كيع الا في م ١٨ من اثنا عشر في نقل كيع عن اصحاب عبد الله وعلي وكذا لفظ
المدنية هناك، فهذا اي كونه من كلام ابن مسعود انكره ابن القطان وهو عند الطحاوي ايضا قوله ثور لا يعود
(بقي برصحه آتية)

في علله فيه لفظة ليست بحفظه ذكرها ابو حنيفة في حديثه عن الثوري وهي قوله
 ثور لم يعد وكذلك قال الجما في عن وكيع واما احمد بن حنبل وابوبكر بن ابى شيبة وابن
 فروه عن وكيع ولم يقولوا فيه ثور لم يعد وكذلك رواه معاوية بن هاشم ايضا عن
 الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع وليس قول من قال ثور لم يعد محفوا انتهى وقال
 البخاري في جزء رفع اليدين ويروى عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن
 الاسود عن علقمة قال قال ابن مسعود الا صل لكر صلاة رسول الله صلى الله عليه
 فصله ولم يرفع يديه الا مرة وقال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم قال نظرت في كتاب
 عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثور لم يعد فهذا اصح لان الكتاب اخف
 عند اهل العلم لان الرجل يحدث بشئ ثم يرجع الى الكتاب فيكون كما في الكتاب جذا
 الحسن بن الربيع ثنا ابن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود ثنا علقمة ان
 عبد الله قال علما رسول الله صلى الله عليه الصلاة والسلام فكب ورفعه يديه ثم رفع
 فطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل ذلك
 وبسوء كذا شتم يدل على الاستمرار فذكره - وما ذكره في التلخيص من تضعيف ابن اود حديث
 ابن مسعود فانما هو في النسخ لحديث البراء كما في التخریج وشرح المذهب. ثم رأيت عبارة التمهيد
 نقلها بعضهم وقد نقل فيها كلام البزار في حديث ابن مسعود وهو في العمدة والتلخيص في حاشا
 يزيد فيحتاج في النقل فقد كثرت الضعيف -

له لزم الدارقطني ان احمد قد اثبت الحديث والبخاري ينكره وهذا مما فتن واخرجه في
 المدونة ولم يذكر الرفع عند الركوع وسياقها يدل على انه سرده في ادلة الترك على
 خلاف ما في التخریج صلا وراجع روايات في مذهب مالك في العارضة مله ٢١٠ ،

في أول الإسلام ثم امرنا بهذا قال البخاري هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد
 ابن مسعود انتهى كلامه وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سألت أبي عن حديث رواه
 سفیان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فكبّر فرفع يديه ثم لم يعد فقال ابن هذا خطأ يقال هم
 فيه الثوري فقد رواه جماعة عن عاصم وقالوا كلهم ان النبي صلى الله عليه وسلم افتتح
 فرفع يديه فطبق وجعلهما بين ركبتيه ولم يقل احدا ما روى الثوري انتهى قلت في
 هذه الاقوال نظرنا ما قال ابن القطان انما انكرني على وكيع فيروى بما اخرج النسائي في
 سننه اخبرنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفیان عن عاصم بن كليب عن
 عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال الا خبركم بصلوة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال فقام فرفع يديه اول مرة ثم لم يعد انتهى قلت وهذا اسناد صحيح قال ابو داود
 بعد ما اخرجنا حدثنا الحسن بن علي نام معاوية وخالد بن عمرو والوحيدة قالوا وسفيان
 باسناد بهما قال فرفع يديه في اول مرة وقال بعضهم مرة واحدا انتهى فثبت بذلك ان
 وكيعا لم يفرق بذلك بل تابعه ابن المبارك وغيره من اصحاب الثوري اما ما زعم
 له فخرج وكيع من البين ونفى سفیان فان انكر ابن القطان كونها من ابن مسعود وان يكون نقلها
 قوليا منه فليس الامر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعله منه وان اراد خصوص هذه
 اللفظة وهو كلام الدارقطني ففي الحديث ما يساويها وان اراد مع ما في شيء صحيح وقد
 ذهب الحديث من البين رأسا والحاصل ان كلامها غير محرر كأنهما لم يشعر بما يلزمها
 وهكذا يقع اذا كان الكلام في غير محله وما وني حق المقام وبالجملة لم يسويا شيئا
 وارادا اعلاله ولزمهما التصحیح من حيث لم يدل بيأى تصحيح الترتيب ١٢٠

الدارقطني من احمد بن حنبل وابابكر بن ابى شيبة لم يقولوا فيه ثم لم يعد قد فزع بهارواه
 احمد في مسنده حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة
 قال قال ابن مسعود الا صل لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل فلو لم يرفع يده
 الامرة وما اخرج ابو بكر بن ابى شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن
 كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله قال الا اريكم صلوة رسول الله
^{وكذا في الحديث عن وكيع وكذا في مسند احمد في ذكره في سابق الاخبار}
 صلى الله عليه وسلم فلو لم يرفع يديه الامرة انتهى واما ما زعم الدارقطني من ان جماعة
 من اصحاب وكيع لم يقولوا هكذا فباطل ايضا لانه مرانفا ان احمد وابابكر بن ابى شيبة
 رواياه عن وكيع وقالوا فيه فلو لم يرفع يديه الامرة وهذه الكلمة في معنى قوله فرفع يديه ثم لم يعد
 وقد تابعها جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابى شيبة عن داود وهناد عن الترمذي
 ومجذوب بن عيلان عن النسائي ونعيم بن حماد ويحيى بن يحيى عند الطحاوي كلهم عن وكيع
 وقالوا فيه فلو لم يرفع يديه الامرة او ما في معناه واما ما زعم البخاري وابو حاتم من ان
 الوهريه من سفيان فيجاب عنه بوجه احدها ان مارواه ابن ادريس فهو حديث آخر
 يدل عليه اختلاف سياقهما وثانيها ان سفيان اخف من ابن ادريس وقد قال المحافظ
 في التقريب في ترجمة سفيان ثقة حافظ اما حجة انتهى فمع وثوقه وحفظه امامته
 لا يضرحا لثقة ابن ادريس له وثانيتها ان هذه زيادة والزيادة من الثقة المحافظ
 المتقن مقبولة عند اكثر الخصوم واجاب عنه العلامة الزيلعي في نصب الرتبة باز البخاري
 واباحات جلال الوهريه من سفيان وابن القطان وغيره يجولون الوهريه من
 وكيع وهذا اختلاف يؤدى الى طرح القولين والرجوع الى صحة الحديث لو روده عن
 الثقات انتهى كلامه في خلاصة الكلام ان هذا الخبر مع هذه الزيادة صحيح وكل ما روده

عليه فهو مدقوع وإما ما قالوا من أنه يجوز أن ابن مسعود نسي الرفع في غير الافتتاح كما
 نسي وضع اليدين على الركب في الركوع وكذلك ما وقع له في المواضع المتعددة من النسيان
 فنحن في جملته لا ندعوى لأدليل عليها ولا سبيل إلى معرفة أن عبد الله بن مسعود علمه
 ثم نسيه بل العقل يستغربه ولا يجوز بل الحق أن نسبة النسيان إلى عبد الله بن مسعود
 الذي كان ملازماً للصحة النبوية صلى الله عليه وسلم وخادماً إلى الخمان طويل في مثل رفع اليدين
 الذي يتكرر في الصلوات صباحاً ومساءً وليلاً ونهاراً لا تخلو من إساءة الأدب وإنما
 طبق بين يديه في الركوع فلم يكن من جهة نسيانه بل كان هذا مشروفاً ثم نسخ كما جاء
 مصرحاً في الخبر فلم يطع ابن مسعود على نسخه ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار
 على الرفع في التكبيرة الأولى قلت وكذلك سأثر ما أورده مثلاً لنسيانه لم يكن لنسيانه
 بل كان له وجه أخرق ببيضة في موضعهم وأول من نسب النسيان إلى عبد الله بن مسعود
 في هذه المواضع هو أبو بكر بن اسحق نقل قوله البيهقي في سننه ثم ابن عبد الحكم في التتبع،
 وقد بالغ في رد كلام أبي بكر بن اسحق هذا العلامة ابن الترمكاني في الجوهر النقي في الرد
 على البيهقي ويراجع ٢٩٤ من العدة -

وهذه نبذة أخرى في تفهيم ما وقع منهم في حديث ابن مسعود

ووقع في التيمم وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك
 إلا أهل الكوفة أم أي رفع اليدين في الموضعين ونقله الشوكاني في الدار المضيئة
 أنه أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة أم فخرت العبارة وأصلها كما في
 التعليق المجيد عن الاستاذ كاري بن عبد البر عن محمد بن نصر وكذا في شرح الأحياء،
 لا نعلم مصراً من الأمصار تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع إلا أهل الكوفة

ويكون الحافظ فهم من عبارة التمهيد ان اخرها لا بن عبد البر وقد نقلها في شرح الموطأ كاملة
وقد صرح في شرح التقریب باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم ولم يذكر احدًا ياعمر من اختار
الرفع عند ذكر العلماء والعبارة الثانية من ابن نصر كما هم مستوعب كل اهل الكوفة فكيفنا عنهم
استقرأ هم وناقض عبارات البخاري وهكذا يقع الامر في المبانيات وتفهم ان في
غير الكوفة من الامصار شراكهم نأركون - ثم ذكر في تعليق الموطأ عن الاستدراك لابن
عبد البر رواية الرفع مرفوعاً نحو ثلثة وعشرين رجلاً وقال فيه كما ذكره جماعة من اهل
الحديث ام فعد نحو خمسين في هذا المحل تحليط -

وأعلم ان اعلال حديث ابن مسعود بلفظ الا اصلى بك صلوته رسول الله صلى الله
عليه وسلم فصله لم يرفع يديه الا في اول مرة ام لا يمكن لانهم قد صرحوا ان ابن مسعود
لم يثبت عنه الرفع كما في الاستدراك والفتح فلو اعلوه لزم هو ادعاء انه كان يرفع ثم قد
تواتر نقل العلماء بخلافه فلذا وجه عبد الله بن المبارك الحجة كما عند الترمذي اللفظ
اخر قد روى عن ابن مسعود ايضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرة ام
وكذا نقله الدارقطني عنه في سننه وصرح منه عبارة البيهقي -

وبخو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناء على كونه ناقلاً فعله صلى الله عليه وسلم
اعله ابو حاتم كما نقله ابنه عنه فخرج كلاهما عما نحن فيه وهناك امر مهوان احش ابن عمر
في الرفع اختلف في رفعه، وقفه، سالم وناقع ثم وقع فرق بين سياق المدونة في حديث
سالم وبين سياق الموطأ وسياقه خارج الموطأ حتى انك قلت جماعة ان ما كاهوا الذي هم
فيه ذكره في العروة عن ابن عبد البر عن جماعة وابن المبارك روى عن مالك في هذا الحديث
الرفع خارج الموطأ كما في الفتح وقد روى ايضا حديث ابن مسعود باللفظ الاول عند الترمذي
لا يبعد ان يكون كذلك لا من وجه مستقيم ولا من جهة الاستدراك الصوفي

فعدة هذه المعلومات فاستشعرها وقال ما قال فأنفمه -

واقول بل حديث ابن عمر على خمسة اوجه سياق المدونة والموطأ وخارجه وبعد
الركعتين ولفظ مشكل الاثارة، وحديث علي وابي حميد علي وجهين وبين السجدين من فوج
وعلا وصيحتي ولم يستطع البخاري الا ان يضعفه وابن حزم الا ان يهمل الامر وكل ذلك
الانتشار واختلاف العمل -

ثم عند البيهقي رحمه الله قال واره واسعا ثم قال عبد الله كاني انظر الى النبي صلى
الله عليه وسلم وهو يرفع يديه في الصلوة فعلم بقوله كاني انظر نظره وانه في فكر تصحيح الرفع
بنحو استدلال منه حتى لا يقط حديثه وانه عنده واسع فنظره الاولي الى رفع يديه ترددا حتى
في حديث ابن عمر لا حد تراجم عبارة الدارقطني والبيهقي عنه - ويكون عنده في حديث
ابن مسعود الذي رواه هو اجماع في الاحالة فالمرئى مرفوعا صريحا في الترك بخلاف
حديث ابن عمر يدل انه لو كان صريحا لما تردد والله اعلم -

^{نظن} فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل فالبخاري وابو حاتم وعلاء والدارقطني
وابن القطان وعلاء والبيهقي عملا كل يتأنت عمله ويتدك على من قبله فابن القطان
في كتاب الوهم والايها مصحح الحديث باللفظ الاول واعل ثم لا يعود لان وكيعا كما
قالوا يقولها من قبل نفسه وتارة اتباعها الحديث كانها من كلام ابن مسعود ام

فاذا جعلها ابن القطان من وكيع نقل كلام ابن مسعود وان ضمير لا يعود عائدا
عليه النبي صلى الله عليه وسلم امكنه اعلا له والا لم يمكنه وهو كما ترى وكذا انكار
الدارقطني وغيره على نقل ابن القطان كما في تخريج الهداية راجع الى ان يكون ابن مسعود
تقاه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم صريحا -

وأما أن يكون قال أولاً أصلي بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صل
ولم يرفع هو اعني ابن مسعود يديه إلا في أول مرة فلا يمكنهم إعلاله وإلا كانوا التزاموا
خلاف الواقع من رفع ابن مسعود فاعمله وكذا ما ذكره في التلخيص أن أحمد بن حنبل وشيخه
يحيى بن آدم قالاهو ضعيف نقله البخاري عنه فهو من الحفاظ مجلة تأخذ المرء عند
الظفر بالمقصود -

وليس في جزء رفع اليدين إلا أنه قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم من نظرت في كتاب
عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعد آثم ثم تحمله البخاري من قبل نفسه

سأله شيخنا في مراده عند حديث الرعي في آخر مرة بين ثم لم يعد آثم ليس عند هذا الحديث راسداً على كلا التقديرين لا ملائمة للاح
حديث التطبيق ثم لعله لا يريد تعريضاً وهو يحيى بن آدم الراوي لا ثم عثم قال في المنهاج بما عالجنا من هو فوقه مثل كذا
سأله يقول أن سائق ابن إدريس على هذه الصورة ليس فيه لم يجد لها إذا كان السائق كسابق سفيان فلم يتعرض له نعم يوشى
إلى وحدة المأخذ ثم هل هو مقصود من لم يذكره وزيادة من ذكره لم يتعرض له أيضاً وأثبتته في المسائل وكان تعريضاً لم يتبين ونظر
يحيى بن آدم في الكتاب وتفتيشه يدل من الجانب الآخر أن هذه الزيادة كانت شملت ثلثاً في الحديث أشياء وكيف كان
في الكتاب ناقصاً أيضاً والله أعلم فترك القيام بين الاثنين ولم يذكر الاثنين أيضاً ولا ترك الأذان ولا إقامة ولا اجترار
بإذن الجماعة وهي عند مسلم وغيره وقد حملها يحيى على تعدد الواقعة وإن كان على العصر نعم على الظاهر وليس بشيء لا يحق
السائق تماماً وقد رأينا الرواة يعنون بها هو غمنا وهم الزيد ولا يرغبون في غير غمنا وهم لا يكتمان بل لأنه عندهم من حجج
وما تقول في ترك المصنفين ما لا يخفى أنه كما يترك البخاري بعض الأحاديث راسداً كما جعل ما لك في حديث ابن عمر
وجوهاً والبخاري في فصاعداً وانتهت داراً فعملوا في الفروع بين البحريين وبعثوا كعنيين ويدرج المبتدئين في كثرة تعارض
حديثين صحيحين عند مثل مسلم فإن أخذ ابن إدريس مرجحاً أو رخصة أو من فعل ابن مسعود لا نقلاً للشرعية فقد
يبني عليه تركه فلا ترتب وإن في المعاذير لم يمتدح وكنوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به وسأله
لاستيفاء الواقع لا غير فليكن منك على ذكره وهون من نفسك ثم إن واقعة لا نعم عند مسلم وأحاطه ولا بد لقوله
أصلي هو لا خلفكم فيها بقي واقعة الهجره عند أبي داود وغيره وفي الكل القيام بين الاثنين ولا يكون مستكراً
ثم إراة صلواته صلى الله عليه وسلم باعتبار أنه كان لنفسه صلاتها في وقت ولا كان علقته والأسود قد علم الاستساق
قبل ذلك وشاع فاما علم صلواته صلى الله عليه وسلم في وقت خاص لا كثرية وإراة التطبيق قد مر في
عهد سعد بن معمر في التأخير وعلم كما في المسند^{٢٩٩} فليس في عهد الوليد كما يرويه لا ثم انتشر الالفاظ
لا يرتفع والرواة ينقلونه بآثار النذر وتنفرد ابن مسعود به وهو يكون بالتطبيق والموقف وقد كان طبق
ولم يرتفع لأنه أرى هذا فقط -

وكذا دخل احمد بن شعبة في الجملة لعمل العجائب واصل ذلك في المسند من م^{١٦} حدثنا عبد الله بن حنبل
 الى ثنا يحيى بن ادم ثنا عبد الله بن ادریس املاہ علي من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
 ابن الاسود ثنا علقمة ثنا عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فكل برقع
 يديه ثم ركع وطبق بين يديه وجعلهما بين ركبتيه ام وفي اخره حدثني عاصم بن كليب هكذا
 وهذا يؤمى الى انه قد بلغه لفظ سفيان وشاع واخرج ابوداؤد حدثني ابن ادریس قبل باب
 من لم يذكر الركع متصلا فليس ما في بعض نسخة من العياضة مناسبا قال انه مختصر من حديث
 طويل والمقام مقام التعريف ولو كان لكان في كل النسخ لكونه همتا كتما يقولون فكتب ما قال
 في حديث يزيد بن ابى زياد وقد روى على الترك واهتموا بذكر الفاظهم وان ثبت من قوله
 فهو يزيل اختصارا فحل جعل الموقوف هو هذا المقدار فقط لا يريد الكلام على الترك فقط ولما
 قال على هذا المعنى -

وهذا الكتاب لعبد الله بن ادریس لا لعاصم بن كليب فلم يرك هناك شئ من الاضطراب
 وعبد الله بن ادریس كان في المسائل على فختار اهل المدينة ذكره في التهذيب فلعله لم يجمع
 ما هو فختار اهل الكوفة بخلاف سفيان فكان ما اذا فافهموا ذكرناه مختصرا فان في الزوايا
 خبايا وفي الناس بقايا ثم ان احمد قد اخرج في مسنده حديث ابن مسعود في مواضع وجعل
 كما في العمدة من م^{١٦} كتابه اصلا فيما هو ثابت وفيما هو غير ثابت وبوب عليه النسائي
 وشروطه معلومة -

فهذه القدر من السع في اعلا له قد طاح وعليهم ان يستأنفوا الامر نعم النجاري
 قد ذكر انه لم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه ثم
 اعل حديث ابن مسعود في تركه وجعله حديث التطبيق من الرأس ولا يترك ذلك اصلا

فقد نقلت الكوفة عن الكافة على السلف فيه على كلا الفريقين وتوارثوه قال الترمذي
 بعد ما اخرج حديث ابن مسعود في تركه وبه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم التابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة ام ومالك اخذوا انه التزمه
 الصغار وليس بهم تنويه عند الكبار واما الاستفتاح فلا خلاف الادعية فيه تركه بعضهم
 واخذوا بالثبوت بالتقدم المتفق عليه في الصلوة وجردها عن المختلف فيه وكذلك في التسمية و
 التأمين والتسليمة والقنوت جريا على الاصل او يقال انها اشتهرت في الصغار وامتهم
 عندها كما يقال في القنوت ان الفعل سنة والترك سنة وهذا التفهيم عبر به بعضهم
 وكفعل اهل المدينة العمل على التسليمة الواحدة ذكره في اعلام الموقعين وشرح المواقف
 في الاول والاستفتاح والوضع والتسمية وجهها وامين وجههم وتكبيرات الخفض مع ما
 ما في العمدة ٣٣ -

ثم ان تطبيق ابن مسعود قد يبلغ سعدا والغالب انه حين ولايته الكوفة من
 سبع عشرة الى احدى وعشرين راجع الفتح من التطبيق ومن القراءة وامين المؤمنين عمره
 كما في العمدة من مصنف عبد الرزاق فذكر ان حجة خلاف تركه الرفع فاستمر هو عليه ثم رجع عليه
 اصحابه كذا علي بن ابي حمزة في الكوفة ورجع عليه اصحابه كما عند ابن ابي شيبة وكذا رواه
 اهل الكوفة عن عمر ايضا وكما رواه واغنه ترك القراءة خلف الامام بخلاف المدنيين في تركه
 في ازالة الخفاء وكو لبلا من الافراد يختصون بها وللبلا من الرجال ان ينفرح ووزنها
 وقد نفرح اهل الكوفة بحديث جهم امين فلا تعلق لحديث التطبيق به ريث ترك الرفع لا بحر
 ثقيل من اختار الرفع فتعلل بكل ما امكن او لم يمكن ولعل ابن مسعود وقع له نظر اجتماع
 في التطبيق كما وقع لعلي ذكره عنه في الفتح باسناد حسن ثم ان مذهب عاصم بن كليب كما

في العُمة وسفيان ووكيع ترك الرفع فيكونون اعتنوا الجديته اشد الاعتناء وبنو امامهم عليه وسفيان اذ روى لهم الجمهور بآيين كان احفظ الناس ثم اذا روى ترك الرفع صار انسى الناس فهو عندهم في حديث ابن مسعود وقد ناظر الاوزاعي في الترك كما في شرح الاحياء هذا -

وترك الرفع عند الركوع والرفع عند الرفع منه ايضا وجه عند مالك ذكره في كمال الاكمال وفي اختلاف الحديث ٢١٤ قال الشافعي وتبيل عن بعض اهل نحيتنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند سبعة من الركوع وما هو بالمعول به اهـ - يريد به مالك فظاهره في الموطأ من الاسقاط عند الركوع وجه ايضا في الحديث وفي مذهبه وليس الحديث مختصا فقط والترك عن مالك قد ذكره الشافعي ايضا عنه قال العيني في مباني الاخبار شرح معاني الآثار وروى الشافعي عن مالك انه كان لا يرفع يديه آه فليس ابن القاسم متفردا برواية الترك عنه كما ينقلونه عن ابن عبد الحكم - وكلامه في اختلاف الحديث والامور بعده يدل على انه لم يأخذ حديث مالك على انه اوهو وكذا في ٢١٥ وفي اختلاف مالك والشافعي ايضا وقد روى الشافعي عن مالك الحديث كذلك بالاسقاط عند الخفض وهو عنه في السنن للبيهقي وفي الامور ٢٢٣ ثم ان الشافعي في الامرنص على ان ابتداء التكبير انتهاء يكون مع ابتداء الرفع وانتهاء قال من منه ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله ويكون مع افتتاح التكبير وروى عن الرفع مع انقضائه آه ونص انه لو قدم التكبير وختمه لا يأتي بالرفع بعله وصرح به الزيلعي منافي شرح المكنز ايضا فانزله من ان الرفع للتكبير وان الخطأ في الركوع خال منه وهو خلاف المعهود في الصلوة ونص في باب التكبير للركوع

بالمدة^{٩٥} وهو خلاف الاول ولعل الاول عند النخوية فقط والله اعلم وفي المدمع
الرفع قائم عند الركوع عشر^{٩٦} ان قالوا انه نصر المذهب كما في شرح المذهب وقال في
فتح الباري انه لم يذهب الى تقدير التكبير على الرفع وكذا يلزم مما ذكره الزيلعي منا
فما في نسخ الباري والجوهر الرائق من الالوجه الثلاثة هو من حيث الحديث فقط ولحل على
الوجهين فقط ثم رأيت في شرح الاحياء من^{٩٧} ذكر هذا العسر من التنبيه وكذا ذكر اشكال
عليه هو في التكبير عند جلسته الاستراحة وبالجملة لما كان الرفع في حال القيام وبعد
الركوع صلا للخطا وخطا للخطا طعن الذكر ليسا بمعهودين -

وبقاء هذه الامور في خمول لم يكليها السنة يدل على خمول اعني عدم وفاء
بصورة العمل وان تواتر مهلا كما دل على حاج الصلاة والتأمين عليه ولعله عليه
اختيار الشافعي المذكي في العادة من اتمام التكبير بخلاف الحنفية -

تقرير اخر وافادة مع إعادة

ثم ان الاسود وعقبة مذهبهما ترك الرفع وقد صليا خلف عمر في الآثار
لحم اعتناء هم بحفظ صلاته^{٩٨} فاشترى عمر بلاء ريب من طريق الاسود عنه وكذا اثر علي^{٩٩}
لان عمل اصحابه كان هو الترك وكذا اثر ابن مسعود وحديثه وعمر قد اعلمنا بنسخ التطبيق
كما في العمدة فلم يبق عند اهل الكوفة بل الذي يظهر ان ابن مسعود ايضا لم يكن متمسكا
عليه بخلاف ترك الرفع فلم يفرض عمر فيه بشئ ودل هذا من الجانب الاخر ان الرفع لم يكن
منسوخا ولا حرم منه والا لم يبق وجوه في مثل باب الصلاة وفي الكفر^{١٠٠} ثم لقينا
عمر فصرنا في بيته مع^{١٠١} ومعاني الآثار^{١٠٢} وفيه من مك^{١٠٣} ما يقتضيه تعدد الواقعة
وكذا هو عند مسلم وليس بظاهر لاتحاد السياق تماما وفي بعض الالفاظ بذكر الاسوال

ثم الوجه في سياق نحو الا اصلى بكم بادخال الاستفهام على التقى مع ان المقصود
التحقق هو ان الاستفهام في مثله يدخل على الجانب الموجه لا الرجح وهو في الماضي المحقق
جانب الانتقام وكذا في المستقبل المرغوب فيه فلا يقولون اجئتني امروا فما يقولون
المرحجي وكذا لا يقولون انجيتني اذا رغبوا في عجيته وانما يقولون انجيتني -
وبالجمله هو كقولهم لا تنزل بنا فصيب خيرا لانكار جانب الانتقام بمعنى
لا ينبغي ان يكون -

وفي الجزء والعرفة كما في تخريج الهداية تضارب لما اراد البخاري اعلال حديث
ابن مسعود المرفوع في جزئه انكر ان يثبت الترتيب على من الصحابة ثم لما اراد في المعرفة
اعلال اثر مجاهد عن ابن عمر جله ان اصله عن ابن مسعود فذاك نحو تضارب اضطرار
في الامر وعبارة المعرفة ستأتي -

ثم ان المحدثين في باب الاعلال يتقيدون بالالفاظ شديد فلا ينبغي ان يعدوا
الناظر الى غيره فقد اعلوا في حديث ابن مسعود المرفوع صريحا بان يكون من ابن مسعود تعليمنا
قوليا فلا يتعدى منه الى غيره من الوصف الفعلي -

ثم من نشأ الفرق بين وجوب الرفع عند الاحكام كما يقول به الاوزاعي والخرون
استثنائه في ما عداه حتى انه عند ابن حزم كذلك كما في التخصيص وعندى انه ليس الا
لبث الترتيب وتوارثه ايضا - فلزم الحافظ في الفقه تصحيحه من حيث لم يشأ فلهذا لم يثبت
لمجتان جهر بالااعلال في مقابلة التاركين واختفاء بالتصحيح في مقابلة الموجبين وفي الذكر
في النفس تصرع وخيفة وقد وعد في الفقه في الباب الاول الايراد على الوجوب ثم لم يأت
في الباب التالي الا بهذا الحديث -

ثوران الذي ذكروا ان اكثر الرواة انما ذكروا التطبيق فليس ذلك في حديث عامهم
وانما سفيان وابن ادریس واحداً احده فيهما وانما هم في حديث القيام بين الاثنين وترك
الاذان والاقامة وليس فيه الا اصله بكم كما عند مسلم وغيره وكما في المسند ^{٢١٢} عن
ابن الاسود والي اسحق ^{٢٢} عن ابراهيم وعذابي داود والنسائي عن هارون بن عثمان
والواثق وابراهيم بن عمران على التراك عن ابن مسعود فمابسكوتهما ههنا.

ثم انه كان الظاهر ان يكون واقعة ضرب يديهما ولا يتصور الا بان يكون ابن مسعود
بينهما واقعة واقعة سفيان وابن ادریس واقعة واحدة اخرى لا شراك الا لريكو والاصل
بكونيهما. ولكن اثر الكثر عند عبد الرهق يدل على ان التطبيق من واقعة ضرب يدي
الا ان شاذي الصحيح نقلاً لفظاً مغايراً عن مصنفه يمكن ان يكون واقعة من ابن مسعود
اخرى وكذا عند البيهقي في سننه عن خيمثة بن عبد الرحمن بن ابى سبرة الجعفي الكوفي
ثم يتبادر من سياق ابن ادریس ان فاعل التطبيق هو النبي صلى الله عليه وسلم عليه
بنى ابوحاتم كلامه وهو الظاهر فيه وعلى هذا هو فاعل فلم يرفع يديه الا مرة عند في لفظ
سفيان فاعله وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو اقرب وعند الحازمي عن ابن سيرين
جعل الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنها رواية مستقلة لم يروها عن ابن مسعود
واذا كان الامر ان الفاعل في سياق ابن ادریس هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سياق
سفيان ابن مسعود لم يتعارضاً وكان وصفاً قولياً في التطبيق فعلياً في ترك الرفع فاحفظه
ولا تنسنا. وقد نقل الآخرون من الرواة ايضاً قولاً وفعلاً منه في التطبيق فاتفقوا
في المال ولم يبق اضطراب اصلاً والله اعلم بحقيقة الحال وهذا الذي اراده ابو داود
كان في النسخة انه مختصر من حديث طويل وليس هو الصحيح على هذا المعنى يريد ان ارادة

ابن مسعود صلواته صلى الله عليه وسلم لم يكن مقتصرا ومنحطاً على ترك الرفع فقط بل فيه امور
 فاختصرنا وهم انه مسوق للترك فقط لانه غلط ومثله في كثير من الاحاديث كما في حديث
 ابى اسحق في نوم الحنبل لم يمس ماء ومثله لا يقال انه غلط الا اذا وقع في الغلط في عينه
 ذكره وافاد لا في ما تركه والذي يظهر ان عجة ان ابى داود هذه نقل في هذا المحل ولم يتعين
 عندنا اثنين مودة فالصقوها بما نعوها فيه ويصدق على حديث البراء وسفيان
 بل اقول على حديث ابن ادريس ايضا وقد ذكرنا في ما مر ان سفيان راوا لحديث الرفع
 من حديث وائل وجابر فيستحيل عادة ان لا تثبت في حديث الترك وبخاترة لعله ولا يذهب
 ذهنه الى التعارض او طلب الرجح ووجه التوفيق والله ولي التوفيق - ولكن الامر كما في
 التخصيص عن ابن معين انما يطعن في حديث بستره من لا يذهب اليه آة ذكره في تراجم الرضوء
 فان كانا اخذا من واقعة ضرب الایدى فقد اختصر كل واحد منهما سفيان راوا باختصار
 لكن عند البزار من طريق ابن ادريس ان الفاعل هو ابن مسعود فزال ما ذكره ابو حاتم وما قال
 ان الاكثر انما ذكره والتطبيق قتل ايضا وانما تبادر ذلك لان ابن ادريس يقول علمنا اخيرا
 الا الا علمكم استقبلا وعلى فهم اى حاتم فابن ادريس هو المتفرد من بين الرواة بهذا اللفظ
 فان اكثره في الوصف الفعل وسفيان لم يخالف احدا ذكر سياقا مستقلا في واقعة التطبيق
 كان او غيرها واستخرج منها اوله على كل تقدير فلا يريد احدهما ما ينقله الاخر حتى
 يتعارضان يكونا تواردا على نقل واحد منهما استخرج منه بل عندهما هذا القدر الذي
 ذكرناه فقط فان كان لابن ادريس في استخراجه ابراهيم بن ابي اسحق شاهدا فلهما
 لسفيان ابراهيم ايضا ونقل في مبانى الاخبار عن الحاكم في عاصم وكان مختصرا الاخبار
 فيهما بما المعنى آة وفي المستدرک عن ابى اسحق بن ابي داود صلى الله عليه وسلم الصان قال فكلب فلها

اراد ان يركم طبق يديه بين ركبتيه فركم آه دل قوله قال آه انه ترك شيئا فالوجه تبرئة
وكيع وسفيان وابن ادريس كلهم وانما الاختصار من ماصر وقد املى هو ابن ادريس كذلك
وعنده لفظ سفيان ايضا وعليه مذهبه الترك كما في العمدة -

والحاصل ان سياق ابن ادريس ليس سر دأ على واقعة ضرب الايدي في البين
بان يكون انقض اثرها فان كان مستنبطاً منها باعتبار المنشأ بان يكون ادى ما لزوم منها
وبنى عليها فعدم ملائمة تعبير وسياق سفيان ان كان مستنبطاً منها فنطق بالمفهوم و
زيادة على المسكوت عنه او واقعة مستقلة لم يخالف احداً وراجع صنيعهم في ذلك من
الفتح من باب يهوى بالتكبير حين يسجد وكثير مثله واختار من باب الرقية من الاجارة
ان الطريقين محفوظان لاشتغالهما على معانيات - وان ذكرنا واقعة أخرى فقد اضطرب
ابن ادريس في الفاعل الا ان يقال ان عند سفيان نحوه عند الطحاوي وغيره لكن الأكثر
عن سفيان الوصف الفعلي بخلاف ابن ادريس

ثم مثل هذا السياق هل اريك عن ابي موسى عند الدارقطني والصواب انه موقوف عليه
الرفع فيكون ابن مسعود وابو موسى ارياً كل واحد ما هو مختاره يكون ذلك من ابي موسى حين
ولاه عمر البصرة لكون الراوى عنه حطان بن عبد الله وهو بصري والوحين ولاه عثمان الكوفة
كما في الاصابة وعن حطان عنه حديث سالم في التشهد وهو عند علمنا صلاتنا وعند
ابن عساكر علمنا الصلوة الحديث فسأوى وقد كان ابغتهما لتعليم المصيرين ذكره ابن عسك
من الحسن بن سليمان تبسطة مع ما في الامم

ثم انه قد استخرج في المسألة مقدّمات عن الجانيين واختصر ايفها فاهممت
عموماً غير مقصود ففي جانب الرفع في كل خفض ورفع وانه كان يرفع يديه كلما أكبر كما في

بدائع الفوائد من لفظ حديث واثل عن احمد وفي المسند ^٢ قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في كل تكبيرة من الصلوة من حديث جابر وفي جانب الترك كان عبد الله بن مسعود لا يرفع يديه في شيء من الصلوة الا في الافتتاح بترديد ذكر الفاتحة وتكبيرات العيدين على القصص الاضافي وهو كثير والحقيقة نادر - فهذه العبارات كانتا تعبيرا في تلخيص المسألة لا اقتصاصا فان فكلا سياقا عاصرون الجانبين وهذا الذي اتعب الناس مع انه لما كان عند سفيان الوصف الفعلي فلا يتصور الا الاداء بالمعنى بخلاف ابن ادريس فانه اضطرر اعني بالاداء على المعنى ان ابن مسعود اراه بالفعل وهو ادعوا ففعلوه وعبروا عنه من عندهم وهذا كما ذكره علماء الأصول ان قول الرواة قضى امره في رخص حكاية عن قول آخر بخلاف قال وسمعت او فعل هذا -

بقى الكلام في متابعة محمد بن جابر الكوفي العامي وهي عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم عند استفتاح الصلوة كذا في التخریج أخرجه الدارقطني عن اسحق بن ابراهيم وهو من الكبار من رجال التهذيب عن محمد بن جابر ثم قال الدارقطني قال اسحاق وبه نأخذ في الصلوة كلها ثم قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا آة قلت قد اخذ به اسحق راويه فيعتبر به وكذا يقوله الدارقطني في روايات محمد كما في التهذيب وقال البخاري في آخر الجزء ان حديث الثوري اي عن حماد سألت ابراهيم فقال يرفع يديه مع اول تكبيرة ام اي في الصلوة صح عند اهل العلم آة اي من حديث محمد بن جابر فلم يتجرب وزانجل حديث الثوري اصح من محمد بن جابر لا احدث محمد جابر موضوع كما افترضه ابن الجوزي كما في التلخيص على عادته وما من عادته في التخریج ^٣ -

واعلم ايضا انه ليس عند البخاري في جزئه شيء عن ابن مسعود في الترك الا الحث
 المرفوع عنه وقد اعله فدرج على ان الترك لم يثبت عن احد من الصحابة وانما هو عن بعض
 اهل الكوفة اي كابر ابيهم ومن بعده وهو في غاية العجب فانه قد تواتر عن ابن مسعود
 واصحابه وعن علي واصحابه عند اهل الكوفة تواتر طبقة بعد طبقة وتوارث فوق كل ذي علم
 ثم ان حماد بن ابى سليمان من رجال البخاري في بعض نسخ صحيحه كما في الفتح من التمشيد
 وقد امله في الرموز في ترجمته - ثم كما تهم في محمد بن جابر في غاية الاتهامت اضرب في اخر
 عمره كما في الميزان لانه كان اعمى من الاول وابوحاتم وابوزرعة يقولان ان اصوله صحيح
 وكذا ابن المبارك ثم يقول ابوحاتم او اني كتبه لحقا وانه يسرق ما ذكر به فيحدث به
 وقد يصعب الفرق بين الاخذ مذكرة وهو عند البخاري في صحيحه ايضا وبين ما قالوا به
 فيه فقد لا يطرد الفرق في صيغة الاداء ايضا وفي التلقن تفصيل في شرح الالفية ختم
 الذهب في الميزان كما يقولون بالجملة في روى محمد بن جابر ائمة وحفاظ وكذا ابن عدي
 كما في التهذيب -

وقد ظهر انه فعل تعظيمي عنده هو كما ذكره في شرح الهذب من صلوة الشافعي
 عند محمد فسأله لم فعلته فقال فعلته اعظاما لله واتباعا لسنة نبيه وعند الكونيات للشيخ
 والاخذ كما في فتح القدير من الجنائز عن ابى يوسف - ثم مثل هذه المناسبات لا تفصل
 الامر وانما الفاصل كثرة التعامل من النبي صلى الله عليه وسلم ثم من السلف ويتبع في
 عملهم ان يكونوا اخذوا انه من اللقب فتوسعوا فيه حيث رأوا كما يظهر ذلك من صنيعهم
 في ادعية في الصلوة واذ كانوا منتشرة عملوا بها حيث رأوا راعيا للثبوت جنبها فاجروا نحوه
 فيما بين المجديتين وعند النهوض للثانية كما ذكره ابن رسلان عن ابن القطان

في حديث ما لك ابن الحويرث كان يرفع يديه اذا ركع واذا رفع واذا سجد واذا رفع اي اذا
 سجد السجدة الاولى ورفع منها فهو اذن بين السجدين واذا رفع اي للهوض للثانية فرفع
 اليدين في القومة هو للسجدة الاولى وكذا في الجلسة للسجدة الثانية وحديث وائل في الرفع
 بعد السجود عند ابى داود وحديث الرفع في كل خفض ورفع ان لم يكن المراد خصوص الركوع
 والرفع منه كان الخفض اصدق على الركوع منه على السجود وقد وقع في عبارة الشافعي في
 الفتح واحد في المعنى بهذا المراد والمدونة في لفظ ابى سلمة الاعرج عند ابن عساكر وحديث

له فقله واذا سجد باعتبار انتهاء الفعل لانه قد مر باعتبار ابتداءه من حيث ان يكون المراد اذا سجد السجدة
 الثانية بهذا القدر - والذي يظهر ان لا يكرر في القومة وان هذا السياق نحو اسيتناك وقوله واذا رفع في الاول
 واذا سجد شئ واحد فلو قال اذا ركع واذا سجد واذا رفع لم تشاكل العبارة وكذا لو قال اذا ركع واذا رفع واذا سجد لم يمتنع
 فاذا كان في القومة فلنرفع كان او للسجود هو واحد لانه يقول كان قبل الركوع وبعد وقبل السجود وبعد كل خفضات
 ثلاثة باثنتين من تد امر وقلت فالثاني يعتبر اثنتين هو لقليلت وانى لدرية بمن عن يميني تارة ولما في قد
 كان شاع التعبير في المسألة تارة كان يرفع اذا ركع واذا رفع وتارة كان يرفع اذا ركع واذا سجد فجمع هذين التعبيرين
 التلا على المعرفت بينهم واذا كرر هذه الامور لم يكر للسجدة فهو اذن هناك واحد ومثله واذا زيد منه لفظ
 ابن جرير عن نافع في الحزمة مثلاً ان صحت النسخة وقد مر في فصل معنى رفع اليدين قال وحين يركع حين
 يقول سمع الله لمن حمده وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوى قائماً اراد المجموع لاكل واحد ومثله
 في حديث علي بن ابي بصير يصنع مثل ذلك اذا قرأ قراءته واذا اراد ان يركع وكذا وقع في بعض نسخ السنن للبيهقي
 وكذا نقله في منتهى الاختيار ونحوه عن الطحاوي بدون الواو ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته اذا
 اراد ان يركع آه وفي الكنز ويصنع ذلك اذا قضى قراءته واذا اراد ان يركع آه وفي سائر الكتب ركع بخلاف
 اذا في حديث علي بن هذا ونحوه في حديث انس عند الدارقطني ان لم يرد السجدة الثانية والرواية يتبادر بين
 التعبيرين ففي السنن ايضا من م٢٣ عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اكبر رفع
 يديه مع التكبير واذا ركع واذا رفع اذ قال سجد ورأيت يسلم عن يمينه وشماله -

وعند ابن نصر من نيام الليل مثلاً وقال ابو داود رأيت احمد يقنت به امامه بعد الركوع واذا
 فرغ من القنوت واراد ان يسجد رفع يديه كما يرفع فعند الركوع آه وهذا يدل على ان الرفع في القومة
 هو حال السجدة عندهم وقد مر ان به يطرد الرفع للركوع والسجدة الاولى والسجدة الثانية مع قوله في ثنايا
 وكثرة في الموضوعين الاولين وكان عليه العمل احياناً -

رفقة على فعل التهذيب لفظاً وليس كذلك عند ابن ماجه ولفظ الطحاوي في الشكل
فيظهر ان هذا اللفظ كان قد شاع تجاراً من السلف عن الركوع والقومة فان السجود اسماً
خصوصياً ثم دخل على بعضهم في المرفوع -

واما التكبير في كل خفض ورفع فهو باعتبار حاله ابتداء الخفض للسجود فهو اذن
خفض لا باعتبار تمامه او يكونوا اخذوه كما اخذوا اي السلف تعدد الركوع في صلاة الكسوف
وان كان النبي صلى الله عليه وسلم انما صلى بركوعين فاكفوا بثبوت جنس التعدد وقد ظهر
في صلاة الكسوف ان القومة قد تعود الى القيام، ثمران الرفع للثالثة يدل على انه هناك
للاخذ وقد ذكر في نيل المآرب من السان الرفع لكل حركة مع ان ابن رسلان ينقل عن احمد
لا اذهب الى حديث سالم في الرفع بعد القعود الاول ولفظ الطحاوي في مشككه كما في
الفقر في كل خفض ورفع وركوع وسجود اي وهما قيام اي لكل ركعة بعد القعود وقعود
اي بعد السجدة الثانية للقعود الاول والثاني والله اعلم -

وقال ابن رسلان سئل الامام احمد يرفع عند القيام من اثنتين وبين السجدين
قال لا اذهب الى حديث سالم عن ابيه ولا حديث وائل لانه مختلف في الفاظه اعل المراد
لا يرفع في ما سئل عنه والى اذهب الى حديث سالم فانه ليس مشهور الفاظه الرفع عند
القيام من اثنتين وهو في حديث نافع مشهور قوله ولا حديث وائل جاء بالواو لانه ليس
معادله للحديث سالم وانما هو عطف على مضمون ما قبله وقوله لانه الضمير للحديث وائل لا
غير، كما يعلم من بدائع الفوائد ^{١٠٩} والمغني - وكذا ما نقله بعض الناس عن التمهيد عن
احمد والذي يقيم ان الرفع اشارة للاقبال على الله والتوجه لحضرة والاشارة الى مكانته
لانه مقدس عن الجهة والمكان وعليه وصل التوجيه بالاستفتاح كدعاء النور لهم سلمت

نفسى اليك آه والمطلوب اذا كان غائباً ثم لم يشر اليه فى الشاهد اصلاً كان عبادة عقلية محضة وليس من سنن الانبياء ولا شاهد عليها فى الشاهد فلكبره بعض ذلك كبسط اليدين الله فى السحر لاخذ القرض امر واحد وكما لا يقال من جانيه ما لم يلفت المصلحة امر واحد وليس تعظيماً فقط حتى يكون مقصوداً اصلياً بل وسيلة لتحويل الراس يمنة ويسيرة عند التسليم وكقوله ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك هو امر واحد يمشى فيه ما ذكره العارفون فى قرب الزايف انه اذا نفي عن اختياره وقصده ولم يبق فيه الا تصرف الله اياه صار هو المتصرف فيه وبقي بالله لا بان يحل تراه جزءاً للشرط بل خبر الكان على حاله وبالجملة لا يقال والمواجهة واحد الذى يراك حين تقوم وتقبلك فى الساجدين بخلاف المناجاة والتعظيم والقرب ويدخل فيه كون الخزيمة ركناً او شرطاً وهذا سهل مما ذكره فى الاحياء من تفصيل ما ينبغي ان يحضر فى القلب عند كل ركن وشرط

وهذا كالاختلاف فى بسم الله الرحمن الرحيم اى جزء من كل سورة او من الفاتحة او اية من القرآن اتزلت للفصل بين السور وقد كان ابن عمر يجهر بها فى الصلوة لم يختلف عنه فيه ذكره ابو عمر فى الانصاف مع ان الاكثر فيها الاخفاء فكان له ذوق فى جهرها فالترصه ومثله كثير وكذا فى امين عنه مع انه كان الاكثر الاخفاء ونقصه التكبير ليس كثرة النقل دليلاً على كثرة فعله صلى الله عليه وسلم لان الفعل الوجودى يكثرتناقله بخلاف العدوى لا ينقل الا بدعية كما دعا اهل الكوفة ذلك فروا فى نسخ التطبيق واثبات الترك بخلاف غيرهم وهناك ثقل المالكية ورواية عن احمد فى ترك المرأة وكان فى سائر البلاد تاركون ورافعون وكان الامر على ارسال بخلاف اهل الكوفة كان جمهورهم على الترك

فتأخرهم الآخرون - ثم انه جاء في التخيمة قولي وفعلي وفي الاستفتاح قولي عند البزاز
كما في العمدة وعند الطبراني في الكنز وفعلي وفي الوضع قولي وفعلي وفي التسمية فعلي قولي
في فضائله وفي التأمين قولي وفعلي وفي القنوت فعلي وفي قنوت الوتر قولي وفي تكبيرات
الاستقالات فعلي قولي عند محمد في الموطأ وفي التسبيحات قولي وفعلي وكذلك في التسميع والتحميد
وفي التشهد والدعاء قولي وفعلي وفي الإشارة قولي عند الميهقي من باب تحليل الصلوة بالتسليم
وفعلي ان لم يكن اشارة للتحويل مئة ويسرة وكذلك في التسليم والحجبة قولي في الرفع في غير
الافتتاح اصلا وكثير من استقص صفة الصلوة لم يذكره ولا اومأ اليه في ادعية علي في اجزاء
الصلوة فهل يدل ذلك انه ليس مقصودا اصليا النظر فيه دائر فانه قد يكون ذكر شيء وتخصيص
تحصيله لانه مقصود اصلي ولا يكون وايضا بالعل كحديث سجد رجمي للذي خلقه مع حدثا
امرت ان اسجد على سبعة ارباب وحديث ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن لم يخلص منه الا عدم صلوح كلام الناس فيها
للاقتصار على ما ذكره ويكون التخصيص لانه مقصود صلي ويفي بالعمل كاحديث من لم يذكر
جلسة الاستراحة او التورك في الآخر فغيره بالقيام وبالجلوس وهو كاف لا يختص
التورك وهو في حديث كلمة التوحيد بعد صلوة الفجر عشر وهو ان رجله لم يتكلم بكيفي بل
يرجح ما يسي جلوسا فلا يحل فيها المطلق على المقييد بل المطلق يجري على الاطلاق مع ان ابن المنير
قال بد في جلسة الاستراحة معناه بعد كما في الفجر ولا يجوز الفضلاء عنه ولكن الامر ظاهر في جلسة الاستراحة
قولي في بعض طرق حديث الصلوة فعل كذلك في نقل القلة واما في النخلة والكتا وضلوا فكثير في تعديل
الأكا واما الركوع والسجود فتر الصلوة بعد عظيم ذلك ان سائر الناس يتصرفون فيها طبعاً على انضباط القوة
والجلسة بذكر ممتد فادى ذلك الى الانتفاص النقص كانه مأخوذ من سجود والقيام لاحد والشاهد

ايضا بخير استواء يعد نقاشا فكذا في هذه الحضرة واما القراءة فقد جاء في الحديث في
 الخارج ما في تضييعه فكذا في الدخول، وذلك العدد العظيم لعله مبني على ترك الرفع هناك
 والا لان ضبطا به ولو حجة الى وعيد شديد اريد بقولي معنى ان الشارع لم يبين على تقدير
 وجوده وهذا كما استدلال العلماء قد يمجد بشي المصير صلاته على حكم ما لم يذكر فيه من باب
 السكوت فقط وبالحجة لا يحكم الوجود ان ههنا بحمل المطلق على المقيد فليتأمل الناظر
 البصير فانما ينبغي ذلك اذ المتيقن للمطلق في المسألة عدد كثير في نفسه ولم يكن للاطلاق
 مناسبة للحكم بنفسه وهذا كما في العدة عن احمد في ترك جلسته الاستراحة قال احمد واكثر
 الاحاديث على هذا قال الاثرم ورايت احمد ينهض بعد السجود على صدره وقدميه ولا يجلس
 قبل ان ينهض ام - ولم يأت حديث قولي في الرفع في غير الا فتتاح اصلا فلا ينبغي الاحاديث
 المطلقة سيما القولية على اعتبارها والظاهر انه لو يرد في هذا ذلك حتى تكون القولية بعد
 ذكره وعدم اعتبارها على سنان واحد ومن سماه زينة اراد فاضلة كانه تبرع كما في حديث
 زينوا القرآن باصواتكم وقوله تعالى لتكبروها وزينة وكذلك احاديث وضع اليدين ^{على} الشمال
 القولية منهن كمدى مطلقة تحمل على المعروف ولا تقيد بالصدر ولا يكون تحت الستة ^{فقط}
 المذكور فيه الصدر المراد به عند الصدر لا غير والمراد بلفظ عند الصدر وعلى الصدر وفوق
 الصدر واحد فهو واقعة حال لا يجوز لها ولا ياتي على المطلقات كلها وعقد اليدين ما يؤخذ
 من الاحتزام وشد الاوساط كالخمر والحشم للخدمة وخفض الجناح ومنه يري ثابطا
 اوساطكم بازر كما آه من المتدرك ^{٢٣٢} من الناسك وفي وصف هذه الامة يدنون
 اوساطهم من شرح المواهب ^{٣٧٤} له لو لم تكن قبة الجوزاء تخذه بلما رأت عليه لعقد بطنه،
 وينبغي ان يراجع من التخييص من سور الكلب عا دارين القراني وبين قاض القضاة صدر ^{الدين} الخنف

في مسألة حمل المطلق على المقيد قد مر أيضاً -

وحملة الكلام في ما تقدم من المرام ان ابن المبارك أنكر الوصف القولي من ابن مسعود
ولم يتعرض للوصف الفعلي بالبخاري رواه بنفسه عند النسائي ويكون عنده فيه احتمال
ان يكون الاحالة على صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في أشياء أخر غير ترك الرقع ولم يتعرض
لفعل ابن مسعود بنفسه ثرجاء البخاري واراد اعلال الوصف الفعلي ايضاً واستشعر انه
لا يمكن الا ان ينفي ثبوت الترك عن احد من الصحابة فادعاه واصر عليه فكان تصحيح
الحديث عنده اشد من انكار الواقع فانكر الواقع لم يمكنه اعلال الحديث مع ان الترك متواتر
عن ابن مسعود وعنه اهل الكوفة لاحق لاحد في مزاجته لم فيه ثرجاء اخرون فقلنا
ولم يشعر بما يقولون فصحا قول ابن مسعود الا اصلي بكم واذا سلم هذا القول منه ولو هذه
الجملة فقط وكان الواقع انه لم يكن يرفع كما تواتر عنه فاذا لا يكون الرقع في تلك
الصلاة الا اول مرة فماذا صنعوا وماذا فاعموا وسواء كان الحديث على سياق سفیان
او على سياق غيره من الوصف القولي الفعلي كليهما في التطبيق والقياس بين الاثنين
ولكنه لا يكون رفع على كل حال فانه لم يثبت عنه وفي كلامه الى عمر انه انه لم يثبت عنه فيه
فاذا لا يمكن الا اعلال الا ان يحجروا على ابن مسعود ان يقول في عمر الا اصلي بكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتأنيع لهم هو حجة عن هذا القول طول عمر ثم التردد في ان
هذا القدر من الحجج يكفي ام لا اولاً ان يحجروا على النية ايضاً حتى لا ينوي ايضاً في
الترك احاطة هذا ولهذا ستر أنكر البخاري ثبوته عن احد منهم فله ما ادق مغزاه حتى
لولا ان من تأخر مائة ونظير هذا المقام ما عنهم في التخيير من الشفقة ^{٢٥} وان
رجعوا عن تصحيح الاصل بكم والا اريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذكروا

بعد مضي الحرب كان ينبغي فيها واستأنفوا الأمر قالوا ان حديث ابن ادریس هو الحديث في الأصل
وليس فيه الا الوصف القولي لم يصرف ابن مسعود بفعله حينئذ شيئا ولا قلق لنا برأي ابن مسعود وعمله
في الخارج ما كان فقد خالف ابن ادریس على هذا التقدير كل الرواة من جهة هذا الوصف وخالفوه في
ابن ادریس ايضا فقد مر عن منال البرازنة جمع بين الوصفين في لفظه وكان حاصل كلام ابن مسعود
فعل في تلك الصلوة اشيء واحال التطبيق او مع غيره ايضا على النبي صلى الله عليه وسلم
وكان حاصل كلام سفيان انه فعل في تلك الصلوة اشيء وترك الرفع ايضا بعد ما كان
قال اريكو صلواته صلى الله عليه وسلم فهل فيه تدافع ولا يمكن اعلال الجمع بالنسبة الى
ابن ادریس ايضا فانه قد وافقه آخرون فيه -

والحاصل انه لا راحة الا بالاجرة على ابن مسعود فانه متى قال الا اريكو ثم ترك
ثبت التارك مرفوعا وفيه المحذور فافهمه موضحا والجملة تعمل العجائب ثم لا يخفى عليك
ما ناقض به خليفة البخاري الامام الترمذي اياه حيث قال وبه اى بترك الرفع
قال غير واحد من الصحابة والتابعين واقول ثبت عندنا تركه عن عمر بن علي بن مسعود
وابي هريرة وابن عمر البراء بن عازب وكعب بن عجرة عمالا او تصديقاً منه واخرين
من انبياءهم ولم يعينوا ومن التابعين عن جل اصحاب علي بن مسعود وجماهير
اهل الكوفة وكثير من اهل المدينة في عهد مالك والاكثر في سائر البلاد ايضا تاركون
لهم كما يقع كثير في التعامل والتوارث ان لا يأتي اسناد فيه لكونه غير عزير عند
المتقدمين وامر لا يعتن به حينئذ او يعوز الاسناد فيه ثرياً في الخلف فيطلبون الاسناد
واذا لم يجدوا التواتر العملي وكثير ما يفتهم ابن حزم في محله كانه لم تقع عنده
في الدنيا وقائعها لم يكن هناك اسناد وهذا قطعي البطلان او بدعيه كانه لا يوجد

الحكي عنه ما لم توجد الحكاية فيذكر كثيرا من الاجماعيات المنقولة بالاحاد ويخرب اكثرها
يعمر وهو ضرر عظيم-

وهذا القرآن المجيد كيف تواتر على اوجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد
طبقة بحيث لا يوجد احد منهم لا يعلم ان كتابا سماه ويا نزل على النبي صلى الله عليه وسلم
وانه بايدينا ومع هذا لو طلبنا تواتر اسناد كل آية منه لا عجزنا ذلك الامر وعجزنا وهكذا
فعل ابن القيم في اعلام الموفقين في بعض نظائر مسألة الزيادة بخبر الواحد على القطع
كما فعل في حديث حرمة الجمع بين العمرة وابنة اخيهما وبين الخالة وابنة اختها فانه متواتر
من حيث التواتر والتعامل خبر واحد اسنادا اثره ليس هو زيادة ايضا على القطع بل
تنقيح مناط لقوله تعالى **وَإِنْ جَمَعُوا بِأَيِّنِ الْأَخْيَيْنِ الْأُمَّا قَدْ سَلَفُ** فاعلمه، ونظيره في
العقليات ان الضروري عند النظر ما لا يكتسب علمه بوسط نحو ما يحصل باحد الطرق
الست عند هم من الاوليات وقضايا قياساتها معها والمشاهدات وفيها الحسيات و
الوجدانيات ومن التجربات والحسيات ومن المتواترات في افادة تحققها عن تواتر
عنه لافي الحكم المفاد بها فانه قد يكون نظريا لغمر وعالم الانواعيات والصفات المنظمة
الى النفس ايضا عند من لم يخص الضروري بانه لا بد ان يكون قسما من غير العلم المختص
بل عمومته وهو عند بعض هذا قهر والكسبي ما يحصل بوسط ثم كثيرا ما يكون عند الناس
عدة لتحصيل النظري من المقدمات المخزونة حتى يستمد منها عند سؤج الحاجة فيهيئ
لها عدة من سابق حتى لا يعجزها عند الحاجة بخلاف البدهي فكثيرا ما لا يدخر لها عدة
بل لا يذهب اليها ذهنه فربما يكون النظري معلوما ويكون البدهي مجهولا وهذا كثير و
الجاهل بتلك الصنعة يزعم ان ما هو بدهي فافما يكون معلوما لكل وان ما يجمل هو الذي

قد يكون نظراً فلهذا في ما نحن فيه قد يعوز تواضع الأسناد في المتواتر العلي ولا يعلم كيف تخفى
هذا على الناس ومن تمر عليه الدنيا ولا يعلمون ان هذا الصنيع يعود وبالأولى من الذين
قد اخلط من الاول ولم يبق الى معرفته سبيل لوثق به وماذا يحصل ويعود بالتشكيك
في الضروريات وذلك كما نقل عن ابن مسعود في البخاري ان تكرر المعوذتان من القرآن وقد تواتروا وجودهما في عن
ابن مسعود في الخارج من قرأ عليه كما اوضحه في نواتر الرحمت شرح مسلم الثبوت وبالجملة لا يحتاج

تخالف الناس حتى لا اتفاق لهم	الا على شجب والحلف في الشجب
فقتل تخلص نفس المرء سلامة	وقيل تشرك جسر المرء في العطب
ومن تفكر في الدنيا ومهجته	اقامه الفكر في عجز وفي تعب

وبعد هذا الاطناب ولا سهاب بحيث يمل الناظر ويكل الخطا به بقى شيء لا بد ان
يعلم وهو ان اباحا ترفي عبارته التي مررت ارجع الضمير في سياق ابن ادریس الى النبي صلى الله
عليه وسلم وجعله مظهرا ولم ار في كل طرقها الا مضرا وكان ما فهمه هو المتبادر لو لا سياقه البزاري
فانه صرح فيه ان الفاعل هو ابن مسعود ثم احواله على النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين الوصفين
وكذا يشعر به سياق المستدرك ايضا وقد مر وهو الظاهر باعتبار الواقع لان التزم ان يكون
النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم علمكم او لم يقل ذلك وقال لفظا اخر قد لهم على اراثة
التعليم ثم انخط تعليمه على امر التطبيق بحسب فهمهم هو امر مع شيء اخر ايضا مستبعد
انما يكون عند ابن مسعود صفة صلاتهم صلى الله عليه وسلم كما تلقاها ثم قال لصحابه
علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة وبعد ذلك فقلم اي ابن مسعود فذكر فلما
اراد ان يركع طين يديه بين ركبتيه وركع اتفقت الطرق والالفاظ الى ههنا باضمار
الفاعل ثم ذكر ما مر عن مسند البزاري صلى الله عليه وسلم اي ابن مسعود قال هكذا فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسقط هذا من لفظ الآخرين ولكن لا بد ان يشرح لفظ الآخرين ايضا

التواتر المتواتر وتواتر الطائفة الى ان استوت وتواتر ولا بد ان يشرح ايضا ما مر واحدا في كيفية في ما كان مقطوعا به في الاصل لقارئ قاطعة تامة في رواية ذلك والله اعلم -

على لفظ البزار ويبنى عليه فرجع كله الى وصف فعلى وبعد احالة فظهر في كلامه الى
 ذهول مضمون كذا يكون درج عليه في لفظ سفيان وهو في غاية السجاجة في لفظه
 وكل هذه السجاجة لانهم صمموا على اعلال الحديث بدون امكان بل تقليد لمن لم يكن
 ذلك الحديث على غنائه ونقل لما قيل بدون تأمل وهذا قد يقع عند الاسترواح وعلى كل
 حال لا يكون ابن مسعود رفع في هذه الصلوة على معموله ولا بدان يكون قال الا اريكم
 اولاً او هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر الانه يريد الامة ان يطبق الذي قد
 نحل ولا يتوهم بغيره فاذن اى شئ وهو فيه سفيان وان راعهم الخطا لا راعه على
 ترك الرفع بخصوصه في سياقه فمسالمهم فيه ونقل قد اندلج في عموم اراعتهم اندراج
 الخاص تحت العام فليفعلوا ما شاءوا.

ثم اعتناء ابن مسعود بالتطبيق سياقى فيه شئ ويكون اعتنائه ايضا لانه جرى له مع النبي
 صلى الله عليه وسلم بخصوصه وكانوا يعتنون بمثله كعدم جزابي محدودة ناصيته لوضع
 النبي صلى الله عليه وسلم الكرمية عليه وكعدم زرعها في اخرجية لانه كان رآه صلى
 الله عليه وسلم محلول الجيب وامثاله ويراجع ما في مسند احمد ^{من طريق ليث بن ابي سليم} ^{فقرئ بن ابي اس} ^{ولكنه ابن ابي عمير} ^{الذي يروي عن النبي من السند} من طريق ليث بن ابي سليم
 عن عبد الرحمن بن الاسود عن عبد الله قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة له فقال
 انتني بشئ استنجي به ولا تقربني حائلا ولا حبيبا ثم اتيته بماء فتوضأ ثم قام فصلى فحنا
 ثم طبق يديه حين ركع وجعلهما بين فخذه ام واستشهد به في الفقه من لا يستنجي بربو

مَا أَطْعَمُوا مَرْثِيًّا ابْنًا مَسْعُودِيَّ قَضَعَ الرَّفَقَيْنِ فِي بَيْتِ الْعِلَّةِ الْفَرَنْجِيَّةِ

عبارة العمدة يظهر منها ان ابن مسعود جعل وضع المرفقين في السجود على الارض
 وذلك فهمه من بعض الاحاديث ووافقه فيه ابن عمر وغيره ايضا ومن طعن فيه به

من اختار الرنم بعد العلم من العسف وكذا جعل نسخ التطبيق رخصة أيضاً ووافقه
فيه علي قال في الفتح فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال إذا ركعت
فإن شئت قلت هكذا يعني وضعت يديك على ركبتيك وإن شئت طبقت واسناده
حسن إمام طعن فيه به أيضاً فهو أيضاً من العسف والجور وجعل أن في الوضع راحة
فهو رخصة وفي التطبيق مشقة فهو عزيمة وأخذه من عموم نحو ما عند الطحاوي اشتكى الناس
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم التفرج في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
استعينوا بالركب - وليعلم أن التطبيق الصاق باطن الكفين كهياة الملقح إلى أحد
وليس تشبيهاً في اللغة وكان في الركوع والتشهد ثم نسخ أو ترك وترك فيه رواية الكوفة
قول ابن مسعود إلى قول عمر وأما ترك الرنم فقد روي عن عمر واستمر عليه -

ثم إن التطبيق عند أهل الكتاب كما رواه مسروق عن عائشة لم يكن في الركوع
إذ ليس في صلاتهم مع أن مسروقاً قد روى الخضر في الصلاة أيضاً منهم عنها،
فكلام الأمرين كان عندهم فنسخ التطبيق ونهى عن الخضر -

باب يدي ضبعيه ويجاني جنبه في السجود - (ص ٢٥٩ من العمدة)

(ذكر ما يستنبط منه) فيه التفرج بين يديه وهوسنة للرجال والمرأة الخنثى تضمان
لأن المطلوب في حقهما الستر وحكي عن بعضهم أن السنة في حق النسك التربع وبعضهم
خيرها بين الانفراج والانضمام وقال ابن بطال وشرعت المجافاة في المرفق ينحف على
الأرض ولا يثقل عليها كما روى أبو عبيدة عن عطاء أنه قال خففوا على الأرض في
المصنف ومن كان يجاني أس بن مالك وأبو سعيد الخدري وقاله الحسن وإبراهيم
وعلي بن أبي طالب قال ومن رخص أن يعتمد المصلي برفقيه أو ذروا ابن مسعود وابن

وابن سيرين قيس بن سعد قال حدثنا ابن عيينة عن سمي عن النعمان بن أبي عياش قال شكونا
 إلى النبي صلى الله عليه وآله أمر الاعتداء في الصلاة فخص لهم أن يستعين الرجل بمرفقيه على ركبته
 وفي حديثه وعند الترمذي عن أبي هريرة أنه اشكى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله مشقة الجوع عليهم
 فقال استعينوا بالركب روى أبو داود أيضا ولفظه اشكى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله إلى النبي
 عليه السلام مشقة الشجوع عليهم إذا انفروا فقال استعينوا بالركبة في المصنف حدثنا يزيد بن هارون عن
 عن ابن عون قال قلت للحمل الرجل يسجد إذا اعتد بمرفقيه على ركبته قال أعله ما سألنا عن
 عن ابن جريح عن نافع قال كان ابن عمر يرضم يديه إلى جنبه إذا سجد حدثنا ابن مزيار حدثنا الأعمش
 عن حبيب قال سألت رجلا عن ابن عمر أضع مرفقي على فخذي إذا سجدت فقال يسجد كيف تشاء
 لك حدثنا وكيع عن أبيه عن أشعث بن أبي الشعثاء عن قيس بن السكن قال كل ذلك
 قد كانوا يفعلون ويضمون ويتجافون كان بعضهم يرضم وبعضهم يتجاف وفي الأمر
 للشافعي يسن للرجل أن يجأ في مرفقيه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخذه
 وتضم المرأة بعضهما إلى بعض وقال الفترطبي وحكم الفرائض والنوافل
 في هذا سواء انتهى

ومنها ما ذكره علمنا من حديث البراء بن عازب وتأتي الفاطمة وقد أخرجه

أبو داود في الباب وأحال عليه الترمذي بعد ما أخرجه حديث ابن مسعود قال وفي الباب
 عن البراء بن عازب قال أبو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن وبه يقول غير واحد
 من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والتابعين وهو قول سفيان وأهل الكوفة
 وهو مشهور في الباب دارت مذاكرتهم فيه فقد مناه من الأحاديث الأخر-

وقد أخرجه أحمد وليس عندنا لفظة ثم لا يعود أو أول تكبيرة لعل عادة أهل
 ما أنكره أو أعله لا يخرج في مسنن كما يظهر مما في العدة من خطبة المنفعة

ولعله لهذا اخرج حديث ابي بن كعب في قراءة الوتر ولم يخرج القنوت فيه قبل الركوع
 الامارة اياه كما في التلخيص ولا نفى السلام مع انه يجوز ذلك كما في نيل المارب بدائع الفوائد
 وكذا لم يخرج حديث ما يشة في قراءته بزيادة المعوذتين الامارة اياها كما في التلخيص ايضا
 واخرج حديث البراء ^{٣٢٣} ولم يخرج فيه زيادة ^{٣٢٣} ثم لا يعود ^{٣٢٣} لانه اعلمها كما في البدائع ايضا من ^{٣٢٣} ^{٣٢٣} ^{٣٢٣}
 ولم يخرج حديث كان لا يسلم في ركعتي الوتر واما كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما فكانه
 حمله على نفى البت بينهما ولا يجتاره كما في نيل المارب ايضا ثم انه قد اخرج حديث ابن مسعود
 في ترك رفع اليدين وحديث وائل في اخفاء ايمين فكأنهما ثابتان عنده وحديث يزيد بن
 ابي زياد جعل في بدائع القوائد ^{٣٢٣} عن احمد الزيادة فيه من قول وكيع وفي التلخيص عنه
 انه تلقن من يزيد فلم يشبته احمد على قول، ثم ابن عيينة يقول انه بعد ما خرج الى الكوفة
 زاد وعلي بن عاصم عند الدارقطني يقول انه انكر هذه الزيادة في الكوفة وهذا تضارب
 اضطراب، ثم لو كان عند سفيان ما اخرجه البيهقي عن ابراهيم بن بشار عنه من الرفع
 في الموضعين في حديث البراء لا ورده في الرد ولم يجتبه الى عند التلقين فهو وهو مع ما
 في علي بن عاصم من الكلام الكثير كما في التهذيب وكذا في ابراهيم بن بشار ويقول ابو خليفة
 كانه يغير الالفاظ فيكون زيادة ليست في الحديث او يكون اختلط حديث ابراهيم عن
 سفيان بن عيينة عن عاصم عن ابيه عن وائل وحديثه عند حديث البراء والاول عنه
 في الجوهر النقي من باب قال يرفع يديه حذو منكبيه -

نعلم لم يكن يزيد حديث بالترك بمكة ايضا ففيه تردد ايضا - ثم ان في رواية
 البيهقي نقل ابن عيينة مناظرة الثوري مع الاوزاعي بحديث يزيد هذا وقد كان في الشام

سلمه وقد قيل فون ما يعولونه او هو مشكل كما قباني ما صنعه البخاري من باب حسن اسلام المرء من الايمان و
 من باب اذ الرب يتر الركوع وكثير ونحو ذلك راجع الفتح من البابين وفي ما صنعه سلمون التلخيص ص ١٠٩ - ١٢

بعض السالكين ذكره في الجزء عن عبد الله بن العلاء بن زرع عن عمر بن المهاجر لعله عمر بن محمد
كما في التهذيب عن عبد الله بن عمار طنب بن يزيد بن تميم كما في التهذيب بقرينة ان ابن العلاء
من الرواة عنه واخوه عبد الرحمن في التهذيب ايضا ويمكن ان يكون المراد الرفع في الخطبة
كان احثه بنو امية في الجمعة كما في الفقه من باب لا قتلاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابن عامر كان شديدا في النصارى المبدعة وربما يخلط الرفع وكذا في اخر الجزء سؤال عن الاوراعي
يدل على ان في الشار ايضا بحثا في المسألة -

والظاهر ان المناظرة مع ابي حنيفة قد ذكره في مسند الخوارزمي عن الشاذلي هذا ايضا
ومع ان ابي حنيفة روايته عن الاوزاعي في الاصابة من سلسة لا نصارية وكذا دار السؤلان
عمر الشافعي ايضا كما في شرح المذهب فاستمر اعل فتأدهم بعد البحث ايضا والفحص - وابن عينية
اصغر من الثوري بنحو عشرة احوال واوانيد - ثم محمد بن سعيد الطبري في هذه الحكاية لم يعرفه
في الجوهر وقد ذكره في الميزان -

والذي يظهر انه قد ذكر هذه الزيادة عند جماعة وقد ذكر ما يساويها عند آخرين وقد
ترك اصلا ايضا فتوهم التقاوت التهاوت وليس كذلك والاصوب ما يساويها لا التفت
صريح ولذا انكرها عند علي بن عاصم او اراد اني لا احفظ اني حدثت ابن ابي ليلى بها -

حدثنا احمد بن علي بن العلاء ثنا ابو الاشعث ثنا محمد بن بكير ثنا شعبان بن يزيد بن ابي نيار
قال سمعت ابن ابي ليلى يقول سمعت البراء في هذا المجلس يحدث قوما منهم كعب بن عجرة
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلوة يرفع يديه في أول تكبيرة -

(سنن دار قطنى ١١١)

حدثنا ابو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان قال ثنا يزيد بن ابي نيار عن ابي ليلى عن البراء بن

عازبٌ قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ كبر لا يفتح الصلوة رفعا حتى يكون اجتهاداً قريباً من ثمانين ثم لا يعود (طحاوى ١٣٢)

فهذه رواية شعبة وسفيان من قدام اصحاب يزيد شعبة يقول في اول تكبيرة وهذا كان في المراد وان لم يقل ثم لا يعود وسفيان قد قاله ثوران البراء قد حدث به قوماً منهم كعب بن عجرة وهو عند احمد ايضا في المسند ٣ بلفظ حين افتتح الصلوة رفع يديه ام وكما حدث قوله في اول تكبيرة من عنده والافساقه هو سباق الدار قطنى سواء وقد يفعلوا ذلك اجتهاداً منهم ولو لا طول الامر لمرحت فيه امثلة كثيرة منهم صرح فيها ان فلاناً حذف كذا لكونه معاولاً عند امثلاك اوله فيه عند فقد اخرجه في الصفحة السابقة من طريق سباط بن محمد كذلك بدل هذه الزيادة ولا ما يسد مسدها فنحذفها ههنا ثم الغالب ان المراد بهذا المجلس الكوفة وهناك قوم فيه هم كعب بن عجرة فهذا الحديث ابي حميد في عشرة ثم لو سلمت لي لقلت ان الذكر والحذف لزيادة ثم لا يعود على فختار المرأة اذا كانوا فقهاء وينبغي لنا الرجوع الى القرائن فيه وكذا هشيم من قدام اصحابه كما في التخرير عن المعرفة وقد روى هذه الزيادة كما في الجوهر النقي عن الكامل ولهذا والله اعلم حذف في الميزان عدة من منكره عن الكامل كما هو عادته والا وراعى من القدماء بلغه هذه الزيادة فكانت شاعت لوجوبها وابن ابى ليلى اى عبد الرحمن من رجال الكوفة فلعله يجهل بالترك والبراء سكن الكوفة وكذا كعب بن عجرة كما في الاصابة ولعل المراد بالمجلس الذى حدث بمويعه هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفاية الراوى من تفسير البخارى ١٢٦ واذن ففي رواية شعبة قصة وعليها اعتمدنا في تقوية هذا الحديث ليس فيها ثم لا يعود وفيها ما يسد مسدها في اول تكبيرة وقد قول شعبة في يزيد من التهذيب من ترجمة عطاء بن السائب يخالف ما عنه في ترجمة يزيد

نفسه من الميزان وشعبة هو الراوى عن ابي اسحق في اصحاب عبد الله وعلي ترك الزرع
 ندل على اطلاع له فيه وسفيان في رواية الطحاوى هو الثورى وفي رواية المسند ^{٣٠٣} م
 ابن عيينة فقد روى الزيادة الثورى وهشيم وشريك وآخرون كما في الجوهر النقي عن
 الكامل واسماعيل بن زكريا عند الدارقطني ولعل اسرائيل ايضا كما في الجوهر النقي وابن ابي
 من كتابه كما في جزء البخارى وهو ايضا من قدام اصحابه ووافقه شعبة في المعنى واذن
 فوه فيه رأيك ثم رأيت في مبانى الاخبار ان اسرائيل رواه بزيادة ثم لا يعود وكذلك حمزة
 الزيات عند الطبرانى في الاوسط ولما كان البراء بن زيل الكوفة فلو كان روى ما يخالفه
 وسيم عندهما كعبد الرحمن بن ابي ليلى الكان اشتهر وظهر ما يجيبون به عنه كما ظهر ذلك
 منهم في حديث رائل بن زبيل الكوفة يعلم ذلك بمراجعة عدد من رواه منهم وذكره البيهقي
 في السان فليس عنه شئ يخالفهم ان شاء الله ثم عندهم تظافر بتلك الزيادة وموافقة
 في المعنى فيقتضيهما بل اقول ان كل من ورد من الصحابة الكوفة جنودا جندة لم يغفر لهم
 به والا لاستفاض شاع فكان الامر على الاباحة والاطلاق لا غير.

ثم ان الذى يقولون ان فلانا كان برهة من الدهر يروى كذا ثم صار يروى كذا
 الغالب ان يكون باعتبار ما بلغه منه أولا ثم ثانيا لا باعتبار المروى عنه في الواقع
 فقلما يؤرخ مثله وانما ذلك يكون باعتبار زمان علم المتأخر به قبل بعد فافهمه
 ثم انه لا ينبغي ان يتوهم من بعض العبارات ان يزيد بن ابي زياد كان يسكن مكة
 او لا ثم تحول الى كوفة من نحو عبارة ابن جبان في التخرج وقال ابن جبان في كتاب الضعفاء
 يزيد بن ابي زياد كان صدوقا الا انه لما كبر تغير مكان يلقن فيتلقن فسمع من سمع منه
 قبل دخوله الكوفة في اول عمر سمع صحيح وسمع من سمع منه في اخر قد مدل الكوفة ليس شئ

فان الذي يعلم من كتب الرجال انه كوفي مستمر وكذا يعلم مما ذكره في التهذيب من عمر
 انه خمس عشرة سنة حين قتل الحسين بن علي وكذا اخوه برد بن ابي زياد كوفي كما في
 من ترجمته ومن ترجمته الحسين بن عمر بن الحسين بن عبد الرحمن ١٢
 الخلاصة ولا يوهو ايضا من قول سفيان بن عيينة فلما قدمت الكوفة سمعته اى يزيد كما
 عند الشافعي وابراهيم بن بشار والبرهاري انه كان قبل ذلك ساكن مكة حتى ينشأ منه
 انه كان بمكة ثبت في الحديث على ترك الزيادة فيه ثم لما تحول الى كوفة تلقن منهم فان
 هذا غلط يتركب من تبادل الوهم وكذا ما شرحه به الخطابي ان يزيد كان روى قبل خروجه
 الى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بما ليس له مأخذ ولولم يذكر احد انه ساكن مكة ولا
 في التهذيب عن ابن حبان ذلك التفصيل وفي التهذيب ان سفيان انتقل من كوفة
 الى مكة سنة (٢٣) اى بعد مائة فاستمر بها الى ان مات وعمر نحو تسعين ويزيد ولد سنة
 سبع واربعين وتوفي سنة ست وثلاثين ومائة فاين يدل له سفيان ساكنا بمكة او بكوفة
 وقد توفي قبل قدسه بدهر بل قبل تحولهم الى مكة وعمر نحو عمر سفيان وادرك سفيان من عمر
 نحو ثلاثين وتقدمت ولادته نحو ستين فان سمعه سفيان بمكة ففي سفره من يزيد بن ابي
 زياد وسفيان ايضا ولا فهو غلط من ابراهيم والبرهاري ويكون سمعه بالكوفة قبل تحولهم
 الى مكة فاذا كان يروى قديماً على الوجهين وعن عدي بن ثابت ايضا على الوجهين
 كما عند الدارقطني والظاهر ايضا ان عبارة الشافعي في اختلاف الحديث وفي سنن
 البيهقي الصواب فيها هو اللفظ الثاني بدون بيان مكة والكوفة ولذا جاء بها مكررة كانه
 تردد - ثوان البخاري بنى ترجمته باب المريض يطوف راكباً على رواية يزيد هذا عند ابي
 داود كما في الفقه ولفظ سفيان بن عيينة عندنا في الجزء ليس فيه تفصيل مكة والكوفة هو
 عن الحميدي عنه ففي لفظ البرهاري عنه عند البيهقي بتفصيل ما مر تردد والبرهاري

ابن الحسن حاكم معروف في الميزان وغيره وقد آل ذلك البحث التاريخي الى ان ابراهيم
ابن بشار والبرجماري نقلاً غلطاً هذا وبعض ما يتعلق بحال يزيد او ترجيحه ذكره في ترجمة
ليث بن ابى سليم وكذا في ترجمة عطاء بن السائب فراجع.

والذي يظهر ان في عبارة ابن حبان سقطاً وتكون هكذا اسماع من سمع منه قبل
دخوله للكوفة وفي اول عمر بالواو ولافتنا قض ما قاله الآخرون وبالجملة لا يستقيم ما قاله
بتعيين مكة والكوفة وقد يدري بالبال ان الضمير في عبارة ابن حبان في اخذ قوله للكوفة
للمسمع لا لابن زياد وكذا يكون ما يناسب في الجملة الاولى الى اى سماع من سمع منه في اول قوله
ذلك السامع للكوفة في اول عمر يزيد - واذن الامر انه كوفي مستمر وروى هناك بالزيادة
قد يما وحديثاً واستمر على الزيادة ويكون لما قد ملكة في سفره ان كان ابن بشار والبرجماري
عند البيهقي حفظا روى لسيان بدون زيادة ورجع الى الكوفة ثم قد سفيان الكوفة فسمع
هناك هذا الامر ثبت فيه وعن البراء عند احمد ^{٢٠٧} اراءة الصلوة ايضاً وطرقي شعبة عن
يزيد عن ابن الجيلي عنه ^{٢٠٨} حدث اخر عنه من ^{٢٠٩} يث قولاً فيه لم يكن بحجرة وكانه وحده الترك في جعل
فدل على ثبت اطراف الامر ليس من الطريق ان يقضى الواحد على جميع ما لا يتغير فقد قاله ومن الذي ياتي لا يتغير
وقد قيل في سفيان نفسه ايضاً انه تغير في اخره كما في التهذيب نسجاً الذي يُغَيَّرُ
لا يتغير وبالجملة فقد توارد رواية الكوفة على هذه الزيادة ومخرج الحديث عندهم فعند
انه لا حق لاحد ان يراحمهم في مجلسهم ههنا ايضاً ويتحكم عليهم من غيب او يحكم على الغائب
ولم يحصل من هذه الاقوال ان يزيد اضطرب فيه وليس الاختصار مرة اضطراباً سيما
والاكثر على الزيادة وهو كان ايضاً في الاكثر يرويهما وانما تصور الخرجون عليه وعليهم
والعقوبة لذلك فاعلمه

أَشْرَعُهُ وَمَا يَتَّبِعُ لِقَى بِهِمْ قَدْ مَرَّ شَيْئًا

وعن الأسود قال رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود رولاها ^{وي}
^{وكان يثير الصلاة بعد ذلك وكان علقته كثير الصلاة لأن مسعود ذكره ابن سعد ١٢}
 وأبو بكر بن أبي شيبة وهو أثر صحيح.

قوله وأبو بكر بن أبي شيبة قلت قال في مصنفه حدثني يحيى بن آدم عن الحسن بن عياش عن
 عبد الملك بن الجبر عن الزبير بن عبد الله عن إبراهيم عن الأسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يديه
 في شيء من صلواته إلا حين افتتح الصلوة قال عبد الملك ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا إسحق

له وهو مذهبهم ومذهب علقته والأسود ابن أخي علقته واسن منه وكذا عبد الرحمن بن زينة
 ابن أخيه واسن منه وإذا كان مذهبهم ما كذلك كما في الالتفات فقد لا يرفع ولا بد
 وقد صحب الأسود عمر سنتين كما في الألفاظ المحذورة التطبيق بقوله كما في الكنز ٢١١ ولم يترك
 ترك الرفع وهذا كما يتدل في التاليف بالقرائن ويعتمد عليه وقد يجعله الحديث من مذهبهم في المصنف
 وبهذه القرائن يقول الطحاوي ثبت ذلك عن عمر وصح عن علي - ١٢

له وقول عبد الملك وأتت الشعبي أنه دال على أنه ثبت فيه أي ثبتت وكذا مثل هذا الزيادة
 عن وكيع في حديث علي في المدونة قال وكان شهد معه صفين كان أصحاب ابن مسعود يرفعون في الصلاة
 ثم لا يعودون وكان إبراهيم النخعي يفعلها هم - وهو ما قالوا أن الراوي إذا أتى في الحديث
 بقصة دل على تثبتهم وعاصم يقول وكان شهد معه صفين أي هو مطلع على أحواله ثم
 ثبت بنقله النهشل ثم أيد وكيع بأصحاب ابن مسعود ثم ثبتت كلهم عن الوهم فالزبير
 ابن علي اعتنه بذكر التطبيق عن ابن مسعود ونسخه عن سعد كما فعل الناس في مسلم وكذلك
 عاصم وإبراهيم بن بكر عن ابن مسعود ونسخه عن عمر ثم الزبير اعتنه بذكر ترك الرفع عن عمر
 عاصم عن علي وإبراهيم عن ابن مسعود وكذا عاصم بن خالد ابن أدریس فإنه لم يعن إلا بذكر
 (بقية برصحيته)

لا يرفعون ايديهم الا حين يفتتحون الصلوة انتهى رجاله رجال الصيحيين او احدهما -
 قوله وهو اثر صحيح قلت قال الطحاوي وهو حديث صحيح وقال العلامة ابن الترمكاني في
 الجوهر النقي وهذا السند ايضا صحيح على شرط مسلم وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وهذا
 رجاله ثقات فان قلت قال الزيلعي في نصب الرتبة كما في النسخ المطبوعة واعترضه الحافظ
 هذه رواية شاذة لا يقوم بها الحجة ولا تعارض بها الاجناد الصحيحة عن طاؤس بن كيسان عن
 ابن عمر ان عمر كان يرفع يديه في التكبير في الركوع وعند الرفع منه روى هذا الحديث سفيان الثوري
 (يسلمه كذا) النسخ وسفيان يذكر الترك كل بما اعني واختاره وكذا النهشلي ان كان ذكر
 في علل الدارقطني المطبوع في حديث ابن مسعود فقد روى ترك الرفع عن علي وكل هؤلاء قد
 ضرب الاجنية في الجنة قبل من ينزعهم في الامر فرغوا من البحث قبل ان ياتي هؤلاء وقاموا من
 المادة وكذا اعني بنقل نسخ التطبيق من رواية الكوفة وعلماءها ورواة ترك الرفع الكبار بنوع
 عند الترمذي ذكر ترك التطبيق وروى ترك الرفع عن ابن عمر عند الطحاوي وغيره وعن ابن مسعود
 كما في المعرفة وحسين بن سعيد التطبيق عند الحارثي البيهقي وترك الرفع عن ابن عمر وعن ابن مسعود
 عند الطحاوي ومسروق عن عائشة نسخ التطبيق عند سيف في الفتوح من الفتح وابومعانة عند
 البيهقي وخيثمة عند الحارثي وابو عبد الرحمن السلمي عند الترمذي واما ابوسبرة المحض في
 الاحتاف فغلط من النسخ كل هؤلاء فتشوا عن التطبيق وتركوه بخلاف ترك الرفع فاستمروا
 عليه وكذا اسود وعقمة في الاثرين وخيثمة بن ابي سبرة المحض مذهب الترك كما في العدة
 وكذا ابواسحق برواية التطبيق عند احمد ^{١٢} ثم الاصرار على ترك الرفع في اثره فخذ هذا البحث
 التاريخي والله يشفيك وهذه ابوالنبي تأتي بعلمها بحديث رواة الكوفة عن التطبيق مع استمرارهم
 على ترك الرفع كما مر كذا الحارثي وثناؤا في الكوفة سأل منه ابن عمر عن الفتية الحكم بن عتيبة منهم سأل جراح طائوس
 كما ياتي ١٣

عن الزبير بن عدي به ولم يذكر فيه لم يعد انتهى قلت زيادة قوله ان عمر هي سهو غير صحيحة والصواب هكذا عن طاووس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه الخ وقد قال الحافظ ابن حجر في الدلية وهو مخصص من نصب الراية ويعارضه رواية طاووس عن ابن عمر كان يرفع يديه في الركوع وعند الرفع منه وقال ابن القيم في فتح القدير وعارضه الحاكم برواية طاووس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى فنثبت بهذه الاقوال ان الحاكم عارضه برواية ابن عمر لا برواية عمر بن الخطاب قلت وقد راجعت الى نسخة صحيحة مكتوبة من نصب الراية في الخزنة المعروفة بأيشانك سوسائلي بحكمته فوجدت فيها هكذا عن ابن عمر انه كان يرفع

له وهو كذلك عند الطحاوي ومشكل الآثار في معارف ابن عمر التي في الماتن فقد وجدت عن ابن عمر في الحاج لا عمر الذي في الجوهر عن الحاكم وأبي إياه فيعله ورواه فكانه استخرجه من رواية عمر المرفوعة وهو كما ترى ثوري ساقطة واذا كان ابن عمر رأى بنفسه فالاحالة على عمر لا معنى له ويوهو عند السامع انه لم يره نعم بقي ان الحاكم لم يخص رواية طاووس بالمعارضة مع شهرته عن ابن عمر انه كيف يعارض ترك عمر بفعل ابنه والله اعلم ولعله انما عارض بذلك لان طاووسا كأنه قد سئل عنه فلا ينبغي له ان يحتج بعمل ابن عمر به لم يكن يفعله هو بنفسه وهكذا الى ما فوقه فانه انتهى الامر الى فعل عمر اذن بهذه الطريقة بخلاف نقل نحو سألوا فأنه لان نقله ليس عند البحث معهم والاستحار ولا اسم عمر بنيه وهذا كما جرى لابن طاووس وهو عبد الله عند النسائي والحاصل ان نقل طاووس احتجاج لا نقل غيم وهذا تحلف الظاهر ان الحاكم عارضه بفعل عمر نفسه واستخرجه من روايته المرفوعة استبعادا ان لا يكون يرفع بعد الرواية لا من فعله بالنقل الصحيح فانه ليس في ما ذكره اليه في عنه كما في الجوهر النقي وكانه لم يكن عند الحاكم من روايته المرفوعة الا هذا واستبعد ان لا يكون يرفع عمر اذن (باني بمغفرتة)

يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى قلت وعلى العلات فما زعمه الحاكم من ان هذه رواية شاذة ليس بصحيح كيف رجاله ثقات صححه الطحاوي ولا يخالفه رواية احمد اما ما زعم من ان الثوري رواه عن الزبير بن عدي لم يقل فيه لم يعد فلجأ عنه الشيخ العلامة ابن دقيق العيد في كتاب الامام بان قوله ان سفيان لم يذكر عن الزبير بن عدي فيه لم يعد ضعيفا جداً لان الذي رواه سفيان في مقدار الرفع والذي رواه الحسن بن عياش في محل الرفع ولا تعارض رواية من رتيقه صفو كندشت) وليس عنده ما في مائة من الرسالة اي انار السنين موقوفاً ثم فرغاً مع انه ساقط، وينبغي ان يرجع ما في جزء البخاري عن الحسن بن مسلم قال سألت طائوساً أم وهو عن أبيه يفتي أيضاً فليس من فعل عمر لا روايته في الخارج شيء حتى يؤيد الحاكم في نقل فعله صريحاً وذكر رواية الحاكم من طريق الحكم في الدلالة ايضاً او يكون وقع سهو في النقل انما كانوا عارضوا اثر ابن في الترك باثر طائوس عنه لا اثر عمر كما في عبارة الطحاوي ثم وقع في النقل تخطيط نعم قد قال الحاكم ان حديث عمر محفوظ ايضاً وهذا امر اخر ليس بمعارضته ثم ظهر انهما عارضوا بطائوس لانه نقل رؤية جزئية وهو في الجزء ولا يتحقق ذلك من كثير الملازمة ولا يشهدان جهاهما كان من خارج فعارضوا بمثله - ١٢ -

له ولفظ رواية سفيان في السنن من مائة ان عمر كان يرفع يديه الى المنكبين وكذلك عند ابن ابي شيبة ولبوب عليه الى اين يبلغ يديه وهو المراد بمقدار الرفع ولفظة فقط في علل ابن ابي حاتم مائة من قول ابن ابي حاتم ووقع الاثر في الكندرية مصححاً اي الى التكبير ثم فيه ان هذا اصح لان رواية الحسن بن عياش ليست بصحيحة - ١٢ -

زاد برواية من ترك كلامه قلت واما قال ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن
 طاوس الخ ففيه كلام ظاهر وقد قال العلامة ابن دقيوق العيل ليس هذا من باب التضعيف ^{انتهى}
 ولا يخفى على احد من اهل العلم ان عمر بن الخطاب كان اعلو بالنسبة من ابنه عبد الله ومن كان
 مثله اودونه ولذلك جعل الطحاوي فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذليلا على النسخ - ام
 وهذه البواب من سنن النسائي فيها فحصر رواية الكوفة عن التطبيق فتركوه،
 ولم يتركوا ترك الرفع واستمر عليه وجماعة اخرون ايضا قد مر في امرنا
 باب التطبيق - اخبرنا اسماعيل بن مسعود حدثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن سليمان قال
 سمعت ابراهيم يحدث عن علقمة والاسود انهما كانا مع عبد الله في بيته فقال اصله هؤلاء قلنا
 نعم فامهما وقام بينهما فغير اذان ولا اقامة قال اذا كنتم ثلثة فاصنعوا هكذا واذا كنتم اكثر
 من ذلك فليؤمكم واحدكم وليفرش كفيه على فخذه فكنا ننظر الى اختلاف اصابع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (كذا عند اكثر الرواة قلنا نعم وليس الا عند مسلم وهو عند الطحاوي والبيهقي
 ايضا والظاهر انه وهو السياق يدل على ان ترك الاذان والاقامة بناء على مضيها
 وصرح به في السنن م١٢٠ -

(حدثنا نعيم بن حماد حدثنا ابو معاوية عن داود بن ابى هند عن الشعبي عن علقمة قال
 صلى عبد الله بن مسعود بي وبالا سود فغير اذان ولا اقامة وربما قال يجرؤنا اذان الحى
 واقامهم ام - من قول الراوى عن ابن مسعود وقد وجه بعض الناس ان نعم بالنسبة
 الى الظهور ولا بالنسبة الى العصر وليس بشئ لان السياق واحد تماما لا غير وقد كانت الصلوة
 هي الظاهر كما في المسند من رواية ابن اسحق)

اخبرنا احمد بن سعيد الرباطي قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال سمعنا رجلا يقول هو ابن ابي

عن الزبير بن عدي عن ابراهيم عن الاسود وعلقمة قال الاصلينا مع عبد الله بن مسعود في بيتهم
فقام بيننا فوضعا يعني ايدينا على ركبتنا فنزعناهما فخالفت باين اصابعنا وقال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل به -

اخرنا نوح بن جبيب حدثنا ابن ادريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن
علقمة عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فقام فكبّر فلما اراد ان
يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل هذا ثم
أمرنا بهذا يعني الالماسك بالركب .
تسج ذلك

اخرنا قتيبة حدثنا ابو عروانة عن ابي يعفور عن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب ابي
وجعلت يدي بين ركبتى فقال لي اضرب بكفيك على ركبتيك قال ثم فعلت ذلك مرة اخرى
فضرب يدي وقال انا قد نهيتم عن هذا وأمرنا ان نضرب بالاكف على الركب ،

اخرنا عمر بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن اسماعيل بن ابي خالد عن الزبير بن عدي
عن مصعب بن سعد قال ركعت فطبقت فقال لي اذهبا شئى كنا نفعله ثم ارتفعنا الى الركب
الالماسك بالركب في الركوع - اخرنا محمد بن بشر قال حدثني ابو داود قال حدثنا
شعبة عن الاعشى عن ابراهيم عن ابي عبد الرحمن عن عمر قال سئلت لکم الركب فامسكوا
بالركب - اخرنا سويد بن نصر اخبرنا عبد الله عن سفيان عن ابي حصين عن ابي
عبد الرحمن السلمي قال قال عمر انما السنة الاخذ بالركب - وبعض هذه الاحاديث
عند مسلم ايضا -

وقال موقف الامام اذا كانوا ثلثة والاختلاف في ذلك - اخرنا محمد بن عبيد الكوفي
عن محمد بن فضيل عن هارون بن عثارة عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة قال

دخلنا على عبد الله نصف النهار فقال انه سيكون امراء يشتغلون عن وقت الصلاة
لوقتها ثم قال فصل بيني وبينه فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن كنز العمال ٢/٢٠٧ وم ٢/٢٠٧

(مسند عمر) عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال عمر اسكوا بالركب فقد سنت لكم الركب،
وفي لفظ، ان الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب (ط-عب، ش ت حسن صحيح، ن والشاشي
والبغوي في الجعديات والطحاوي حب قط في الافراد ق ص)

عن ابي عبد الرحمن السلمي قال كنا اذا ركعنا جعلنا ايدينا بين اخنا ذنا فقال عمر ان من السنة
الاخذ بالركب (ق)-

عن ابراهيم قال كان عمر يضع يديه على ركبتيه اذ ركع وكان عبد الله بن مسعود يطبق يديه
بين ركبتيه اذ ركع - قال ابراهيم الذي كان يصنع عبد الله شيء لا يصنع فترك والذي
صنع عمر احب الي (ابن خشر)

عن ابي عمر قال كان عمر اذ ركع وضع يديه على ركبتيه (ابن سعد) (ابو معمر عبد الله
ابن سحرة الكوفي)-

عن علقمة والاسود قال اصلينا مع عبد الله فلما ركع طبق كفيه ووضعهما بين ركبتيه
وضرب ايدينا ففعلنا ذلك ثم قفينا عمر بعد فصلينا في بيته فلما ركع طبقنا كما طبق
عبد الله ووضع عمر يديه على ركبتيه فلما انصرفت قال ما هذا فاخبرناه بفعل عبد الله
قال كان ذلك شيء كان يفعل ثم ترك (عب)

معاك رضوان الله اشرع عسير

قال في الجوهر النقي - ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الزكريا) رأيت طائفة منكم يرفعون يديهم

حذو منكبيه غذا التكبير وغدا ركوعه وغدا رفعه رأسه من الركوع سألت رجلاً
 من أصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (ثم قال
 قال ابو عبد الله الحافظ فالحديثان كلاهما محفوظان ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ابن عمر رأى النبي عليه السلام فعله ورأى ابا عبد الله
 ورواه) قلت في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة وهما فيه والمخف
 عن ابن عمر عن النبي عليه السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من أصحاب
 طاؤس حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمر الا لمجهول
 لا تقوم به حجة وفي علل الخلال عن احمد بن احمد سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث
 فقال من يقول هذا عن شعبة قلت آدم العقلا في قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافيات لليهقي ورواه محمد بن جعفر عن شعبة
 ولم يذكر في شدة عمره قلت وهذا الذي اورده الحاكم معارضاً لا ثم عرف تركه الرفع
 لا غيره كما سيا في استبعاداً منه ان يسرى الزعم مرفوعاً لا يرفع هو ولم يدان في
 الباب محل جراحوا وتنازع الفاعلين فاعل عمر جاء فيه بالعدل وكان غير منصرف عن
 المعرفه بالسببين وان شئت الاخبار بالذي يدر مع الحق فعلاً وتركاً فهو هو

اذا كان في امر وجهه عديلة	فخذ بالذي ترضى واخبر به كذا
دع الحسن في الاعراب ثم اخرج نحوهم	الى كوفة او بصرة حيثما ترى
تنازع فعلاً فان شئت اعملن	لاول اوثان وذاك على سوى
ولوا نمتع لصوب مصوب	كذلك ولم تطلب قليل من الرضى
ومن ساهل معنوي وغيره	يجوز لهم خفض ورفع كما اتى

نعم ما هو المعنى يؤشر باطناً، فبت كمن لا يعرف الفخر نحوذا،
 فازشنت فانصب ايديا لاستكانة وانحيت بالاسكان فالاصل في البنية
 وان رمت اظهار الحرفين فاعتمد وان شئت ادعاهما ففي الجنس يرضى

قال الزيلعي وقال الدارقطني هكذا رواه آدم بن ابي اس وعمار بن عبد المجتبر
 المروزي عن شعبة وهما وهما فيه، والمحموط عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم،
 قال الشيخ وايضاً فهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الذي حدث الحكم من اصحاب طائفة من
 كان روى من وجه اخر متصلاً عن عمر بن الخطاب المجهول لا تقوم به الحجة وهما اخرجهما
 البيهقي في الخلافات من طريق ابن وهب اخبرني جيوته بن شرح الحصاني عن ابي عيسى سليمان
 ابن كيسان المدني عن عبد الله بن القاسم قال بينما الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذ خرج عليهم عمر بن الخطاب فقال اقبلوا علي بوجوهكم اصابكم صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصل ويأمر بها فقام مستقبل القبلة ورفع يديه
 حتى حاذى بهما منكبيه ثم كبر ثم ركع وكذلك سائر رفع فقال القوم هكذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصل بنا انتهى - قال الشيخ ورجال سنادوه معروفون فليسيمان
 ابن كيسان ابو عيسى التميمي ذكره ابن ابي حاتم وسمى جماعة روى عنهم وجماعة روى عنه
 ولم يعرف من حاله شيء وعبد الله بن القاسم مولى ابي بكر الصديق ذكره ايضاً وذكر انه
 روى عن ابن عمر بن عباس وابن الزبير وروى عنه جماعة - به ايضاً من رجاله - انتهى
 وكذا عند ابن القطان كلاهما مجهولان -

قلت ابو عيسى من رجال التهذيب وثقة في الميراث من يتيه واما ما في تهذيب
 من رجاله ويشك في امراد اكله عمر فانه يروي عن الصغار في التهذيب انه يروي عن ابيه

ان يكونا واحدا مع ان الثاني يردى عن اصاغره فقط وروايته عن عبد الرحمن بن ابري
 في الزوائد مثلاً والسند صحيح واذا كانا واحدا فلم يدركه عمر بن الخطاب ورواية الخلافات ليست
 صريحة ايضاً فيه ويلتبس بما في السند عنه عن عبد الرحمن ايضاً والظاهر ان بينه وبين
 عمر عبد الرحمن بن ابري فسقط في اسناد رواية الخلافات ثورانه هو الراوى عن عمر
 تركه التكبير كما مر عن العجوة فكيف بالرفع وقد ذكرهنا في واقعة وكذا ههنا والله اعلم
 ثم لا يفهم اذا فهم منه الشيخ حتى اوردته في الرفع والذي يهمل ان يكشف عن مقصوده
 فانه في غاية الابهام وظاهر قليل الجدى فضلاً ان يستدل به على الرفع والذي يظهر
 ان المراد بقوله ثوبك ثم ركع تكبير الركوع لا تكبير التحريمة فلم يذكره واعتبره في قوله فقام
 مستقبل القبلة ورفع يديه عناء وقوله وكذلك حين رفع اي كبر كذلك حين الرفع اطلاق
 التكبير على التسميع في هذا المحل متواتر في الروايات ذكر في الفتح عدد كثير من باب اتمام
 التكبير في الركوع منه في مسألة التكبير في كل خفض ورفع فراجع، ونفس عنوان التكبير في
 كل خفض ورفع مشهور في الروايات وكذلك في حديث ابن عباس في معرفة انقضاء
 الصلوة جاء بلفظ التكبير والذكر وكأهم يطلقون على ذكر يكون بالاعلان تمشية القوم
 من حال الى حال كالقائد تكبيراً لانه الكثير في ذلك ولمزيد اختصاص صديقه فانه الغالب
 في موضع الشعار ولعل المفطم الانسانية تتدرج اولاً الى معرفة كبر فوقه بيده الامر كيد
 الانسان ثريته بعد ذلك الى انه لا اله الا هو والصغير الذي عرف صغره خجبت اولاً
 الى كبر ثوبه له بعد ذلك انه واحد وكذلك في الشاهد المتخفى الصغير الى الكبير وهو مقصوده
 والى ان يكون موصوفاً بالوحدة فاذن رتبة التكبير من حيث سلوك الطريق قبل التوحيد والاحلاص والتكبير
 لما كان كبراً معنوياً اناسياً في الصوت ورفع اليدين ولذا كان الكبر يام رداء لا امراراً وهو
 العظمة ويناسب لزار الركوع فخل فيه سبحانه في العظيم وهو قوله اما الركوع فاعطاه فيه

الرب لا ذر ولا قيام للكبرياء والقرب للحمية والتجدي واقتراب
 فاراد الراوى بهذا السياق انه امهم ونقلهم من حال الى حال كقائد العسكر
 بالتكبير ونحوه وهذا لفظ الجمل في حديث ابى سعيد وعن سعيد بن الحارث قال اشتكى بهمة
 او غاب **فصل** لنا ابو سعيد الخدرى فجهز بالتكبير حين افتتح الصلوة وحين ركع وحين قال
 سمع الله لمن حمده وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين قام من الركعتين الحديث
 فهل فوق ذلك شئ فيه قوله وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد ينبغى ان يؤخذ على
 السجدين حتى يطرد لا ان يكون المراد وحين قال سمع الله من حمده اى بعد للسجود وحين
 رفع من السجدة اى الاولى وحين الثانية فيبقى بعد السجدة الثانية بلا ذكر

إِثْرُ عَلَى وَمَا تَعْبَأُ بِشَيْءٍ وَقَدْ كُنْتَ تَتْلُو

وعن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليه كان يرفع يديه فى اول تكبيرة من الصلوة ثم
 لا يرفع بعد رواه الطحاوى وابو بكر بن ابى شيبة والبيهقى واسناده صحيح -

قوله وابو بكر بن ابى شيبة قلت وقال حدثنا وكيع عن ابى بكر بن عبد الله بن قطاف
 النهشلى عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليه كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفع
 انتهى -

قوله واسناده صحيح قلت قال الحافظ ابن حجر فى الدلائل رجاله ثقات وقال الزبلى هو اثر
 صحيح وقال العيني فى عمدة القارى اسناد حديث عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم انتهى -
 فان قلت اخرجه البيهقى من طريق عثمان بن سعيد الدارمى ثم قال قال الدارمى فهذا
 قد روى من هذا الطريق الواهى عن علي بن وقد روى عبد الرحمن بن هجر من الاعرج

له وقال فى جزء رفع اليدين قال عبد الرحمن بن مهدى ذكرت للتورى حديث
 النهشلى عن عاصم بن كليب فانكره انه مكانه لم يبلغه ولقى ابن مهدى يرضيه (بأنى يرضاه)

عن عبد الله بن أبي رافع عن علي أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفعهما عند الركوع و
 البقية صفحته كذشته كما في التعليق وابن مهدي يوثق النهشلي كما في التهذيب ^{٢٣٦} والاختلاف في
 أصل اللغة عند المعرفة كما في مفردات الراغب القاموس وفي النهاية أنه المحمود فحدث قال
 عمر لحدى بن حاتم وعرفت إذ أنكروا ولم يذكرهما السفيان رواية عن أبي بكر وفي كتابه ^{٩١} لا م
 ان إبراهيم بن علي من التاركين فهو ثابت عنه وهو في اختلاف الحديث وفي السنن عليه
 عنه ما يفيد ان حديث علي قد شاع عن عاصم ليس النهشلي بمداة، قال في الاختلاف فان إبراهيم
 النخعي أنكر حديث وائل بن حجر وقال أتري وائل بن حجر أعلم من علي وعبد الله مع ما عنه في شرح
 الألفية ^{٣٢٣} وفي كلام الدارقطني في نصب التولية ان النهشلي روى المرفوع أيضاً من حديث علي
 قال الزيلعي وهو اثر صحيح قال البخاري في كتابه في رفع اليدين وروى أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب
 عن أبيه ان علياً رفع يديه في أول التكبير ثم لم يعد وحديث عبد الله بن أبي رافع أصح انظر
 فجعله دون حديث عبد الله بن أبي رافع في الصحة وحديث ابن أبي رافع صحيح الترمذي وغيره و
 سيأتي في أحاديث الخصوم وقال الدارقطني في علله واختلف على أبي بكر النهشلي فيه فرواه عبد الله
 ابن سليمان عنه عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً وهو في رفعه
 وخالفه جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود وإسحاق بن إبراهيم
 فرواه عن أبي بكر النهشلي موقوفاً على علي وهو الصواب وكذلك رواه محمد بن أبيان عن عاصم
 موقوفاً انتهى فجعل الدارقطني موقوفاً صواباً والله أعلم فلعن الثوري أنكر المرفوع وهو
 المتبادر من سؤال ابن مهدي بلفظ الحديث والتسأل أيضاً فما كان عنه لاستعراجه وشبب
 مما نقله في المجلي للشيخ النيموي وجللاء العينين عن علل الدارقطني ان النهشلي روى المرفوع
 من حديث ابن مسعود أيضاً وهذه عبارته - "وسئل عن حديث علقمة عن عبد الله قال ألا
 (بأن ينفذوا)

وبعد ما رفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي انه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه
ولكن ليس ابوبكر النهشلي من حجة بروايته او تثبت به سنة لرويات بها غيره انتهى قلت قال
العلامة ابن التركماني في الجوهر النقي كيف يكون هذا الطريق واهيئا ورجالة ثقات فقد روى
عن النهشلي جماعة من الثقات ابن هدي احمد بن يوسف بن غيرهما واخرجه ابن ابي شيبة رحمه
المصنف عن وكيع عن النهشلي والنهشلي اخرج له سلمو والترمذي والنسائي وغيرهم

(بسم الله الرحمن الرحيم) اريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع يديه في اول تكبيرة ثم رجع
فقال يرويه عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة تحدث به الثوري عنه و
رواه ابوبكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعلقمة عن
عبد الله وكذلك رواه ابن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن
علقمة عن عبد الله واسناده صحيح، وظاهرة انه يريد به اختلافهم في جمع الاسود وعلقمة
او افراد احدهما ولحييتين اختلاف السياق وان كان في المدونة اخرجه عن سفيان
من طريق كليهما وكذا عبارة عثمان الدارمي قلقة يقول يختار فعله على فعل النبي صلى
الله عليه وسلم وهذا انما يكون اذا سلم ان الترك كان فعل علي وقوله او تثبت به سنة لرويات
بها غيره انما يليق بالمرفوع وهذا الاختلاط كله لا يهمل في صدق نفى المرفوع ثم سجد جون الى نفى
الموقوف ايضا فترك العبارة وتعلق بعبارة الشافعي في السان تدل على انه يسلم روايته
عن عاصم اى بدو واسطة النهشلي ثم على من يحملون الخطا على النهشلي امر على عام
هذا وقد اُصلح في شرح المذهب عبارة الدارمي ١٢

له وكذا في المدونة عن وكيع وزاد وكان شهد معصمين اى كليب، وراجع قوت المفتدى
والفتح ١٥٦ وسانن الدارقطني ٣٣٨ مع ما في التهذيب ٣٢٦ والفتح ٢٣٣ فكان تصحيح من علم
(بشيء من فوائد)

ووثق ابن جنبل ابن معاذ وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابى حاتم وقال الذهبي في كتابه
رجل صالح كمل فيه بجزان بلا وجهه قال ان قوله ليس الظن بعلى الخ خصمه ان يعكسه فيجعل فعله العبد النبى
صلى الله عليه وسلم ذلك على نسخ ما تقدم ذكره لا يظن به انه يخالف فعله عليه السلام لا بعد ثبوت نسخ هذه انتفى
كلامه وقال الشيخ العلامة ابن ديق العبد المالكى الشافعى في كتابه الامام ما قاله الدارمى ضعيف فاجعل
رواية الرفع مع حسن الظن بعلى في ترك المخالفة ذلك على ضعف هذه الرواية وخصمه لم يعكس الامر ويجعل
فعل على بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك على نسخ ما تقدم انتهى قلت اما قوله لم يأت بها غيره
فقد فرغ بما رواه محمد بن الحسن في الموطأ اخبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه
قال رأيت علي بن ابي طالب ينعى في التكبير الاول من الصلوة المكتوبة ولم يرفعها فيما سوا ذلك
انتهى قلت محمد بن ابيان بن صالح ضعفه جماعة وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان قال احمد

(بقي عايشة صفو كنهته) من جامع المدونة وغيرهم اكبر سننا من احوال من اعلمه ومن
اثبت به وعمل به اقدم عن تآخر ولا حق له في احواله وفي اهل الكوفة اقام علي وهم
العارفون بحاله ولم يرووا عنه غير الترك وكذا ابن مسعود وكذا روى ورأوه عن عمر واعتنوا
به لان مختارهم الترك واعتنوا بغيره الاخرين بالرفع فاعتنوا بروايته ولم يعتنوا بالترك هذا ١٣
له اخرج له عبد الله في زوائد المسند كما في المنفعة وراجع ما ذكره في ٣٦
وكلام البخارى ١١ في الصغير ٢١ ليس بالحافظ عندهم وهولن -

ورجح ايضا في اللسان الفرق بين القرشي والجعفي وهو جد مشكك انه فلا تقع
عبارة اتهم على واحد فاعلمه وجد مشكك انه في التهذيب تمييزا ٥ واسم مشكك انه
عبد الله بن عمر بن محمد بن ابيان بن صالح من رجال مسلم ونسبه محمد في الموطأ من
القراءة خالف الامام قرشيا وكان في الميزان فهو واحد -

اكثر من عمر وما يتعلق به

وعن عجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
من الصلوة رواه الطحاوي ابو بكر بن ابى شيبة والبيهقي في المعرفة وسنده صحيح -

قوله عن مجاهد الخ قلت هو من طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد رواه
كله ثقات وقد صححه غير واحد من اصحابنا واعترض عليه البخاري في جزء رقم المين
بوجه منها انه حكى عن يحيى بن معين انه قال حديث أبي بكر عن حصين انما هو
منه لا اصل له قلت انما هو دعوى لا دليل عليها فلا تتم حتى تقوم عليها الحجة -

له ولفظ اثر ابن عمر من آخر جزء رفع اليدين قال ما رأيت ابن عمر رضي الله عنهما
يرفع يديه في شيء من الصلوة الا في التكبيرة الاولى اهـ ^{٢٢} ونحوه عند ابن ابي شيبة
كانه ما رأى قط ١٢

١٥ راجع العمدة ١٣٧ والمدونة ١٤٦ واللسان ٢٧٧ وفي التخریج عن ابن عمر
ایضاً ٢٠٥ وهو عند الطحاوی فی الرفع عند رؤية البيت وكان یجتزئ بتكبیرة
لمدرك الرکوع كما فی المصنف ١٦٣ وراجع البداية لابن رشد ١٤١ و١٤٢ وهو
فی المدونة ١٦٩،

٥٥ استبعاداً منه لما اشتهر عنه من خلافه وكذلك عن احمد في بدائع الفوائد لا يغير
 مؤنه ثم انه نسب ابن حزم الى ابن معين اختيار الرفعه وقد مر في جزء البخاري عليه
 وكذا البيهقي ولم ينسب اليه اختياره وهو الظاهر وهذا اعلم به واما نسب البخاري الى
 (ما في نسخة)

ومنها انه حكى عن صدقة انه قال ان ابا بكر بن عياش قد تغير باخوه قلت ابوبكر بن عياش ثقة قد اخرج له البخاري في صحيحه محججه وقال الذهبي في الميزان وقد (بقية ما فيه كذا) ابن معين تصحيح احاديثه نعم ذكر اختيار يحيى بن سعيد بن القطان آياه مع كونها حنفيين وكذا وكيع ذكر الذهبي في رسالة مذهب ابن معين وفي التهذيب مذهب وكيع انهم احناف وفي تذكرة الحفاظ من ترجمة وكيع عن يحيى بن معين ان وكيعا والقطان كانا يفتيان يقول الى حنيفة وذكر ابن خلكان في ترجمة الى حنيفة عن ابن معين انه قال القراءة قراءة حمزة والفقهاء الى حنيفة على هذا ادركت الناس وذكر من ترجمة الليث بن سعد انه وجد في بعض المجاميع انه خفي المذهب والله اعلم ١٢-

له صدقة بن الفضل كان جاهلا بمذهبهم كما في التهذيب يجعل هذا فاصلا بين اهل الرأي وغيرهم ثم عبادته في الجزء ينطبق على حصين لا على ابى بكر والظاهر ان البخاري في ابى بكر ليس كذلك وما ذكره ابن حبان من حماد بن سلمة من التهذيب يدل على انهما في مرتبة وراجع ما عند الترمذي رحمه الله وعنده الطحاوي باسناد صحيح عن ابى بكر بن عياش قال ما رأيت فقيها قط يفعل به يرفع يديه في غير التكبيرة الاولى فقد فتش عن هذه المسألة وكذا حصين فوقعه كما عنه عند محمد الطحاوي وغيرهما في قصة ابراهيم والخارج وان كانت مختلفة دلت على تفتيش وهو على ثبوت -

وهذا يدل على ان اثر ابن عمر ثابت وابن ابي داود وهو ابراهيم بن ابى داود كما في اوائل الطحاوي - قال في اللسان من ترجمة الطحاوي عن تايخ مصر ومع الكثير ايضا من ابراهيم بن ابى داود الضريس وكان من الحفاظ المكثرين راجع الفتح ٣ (باقى في صفحة ١١٣)

اخرج له البخاري وهو صالح الحديث وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ثقة عابدا لا
 انه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح قلت فثبت انه من الثقات لكنه حين كبر ساء حفظه
 وقد حقق في الاصول ان الثقة اذا تغير فسن روى عنه قد يما فروايتة صحيحة وهذا الاثر
 قد روى عن ابى بكر بن عياش قيل تغيره لانه من جهة احمد بن يونس عند الطحاوى وهو
 من اصحابه القدراء قد حجه به البخاري من طريق احمد بن يونس في كتاب التفسير من
 صحيحه ^{عنه عن حصين ص ١٢٠} فحينئذ لا يضر تغيره باخوه وقد رواه عنه غير واحد من الثقات وقد حكى الحافظ
 ابن حجر في مقدمته عن ابن عدى انه قال لم اجده حلييا منكرا من رواية الثقات
 عنه فثبت ان ما قاله صدقة لا يعلل به هذا الاثر ومنها ان مجاهد خالفه في ذلك
 غير واحد من اصحاب ابن عمر مثل طاؤس وسالم وناجع وابى الزبير ومجارب بن خنار
 كلهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبروا اذا رفع فلو تحقق حديث مجاهد حمل على
 ان ابن عمر سها كما يسهو الرجل في صلوة لانه لم يكن يدع ما رواه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قد جاء انه كان يرمى من لا يرفع يديه بالحصى فكيف يتروك شيئا يامر به من

بقية حاشية من گذشت) والوكبرين عياش من اتباع التابعين بناء على ما في التقريب من الطبقة
فاعلمه وراجع شرح الالفية م ٣١ وفي الالتفات في ذكر ابي حنيفة ^{رحم}ه حكايات عز الى بكره
وكان عنده كتاب كما في التهذيب وقد اهتم بنقل نسخ التطبيق كما عند الترمذي وحصين

شیخہ کہا عند الحارثی الیہ تہی - ۱۲

[illegible]

قلت ما رواه مجاهد قد وافقه عليه عبد العزيز بن حكيم عند محمد بن الحسن في موطأه قال
 اخبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال رأيت ابن عمر يرفع يديه خذاً
 اذنيه في اول تكبيرة افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك انتهى قلت وقد مر ان
 محمد بن ابيان وان كان ضعيفاً لكنه ليس ممن يكذب وحديثه يكتب فبذلك يعقد
 حديث مجاهد والجمع بين ما رواه مجاهد وبين ما رواه طاؤس وغيره ممكن بان ابن عمر
 رفع يديه مرة وتركها أخرى قال الطحاوي فقد يجوز ان يكون ابن عمر فعل ما رآه طاؤس
 يفعل قبل ان تقوم عنده الحجة بنسخته ثم قامت الحجة بنسخته فتركه وفعل ما ذكره عنه مجاهد
 ولما قال من انه محمول على السهو فيه كلام ظاهر لان الرجل لا يسهو في مثل هذا الامر
 الذي يتكرر ليلاً ونهاراً الامرة او مرتين لا مراراً وقد ذهبوا الى ان يرفع يديه في الركعتين
 في خمس مواضع خلا تكبيرة الافتتاح فكيف سها فيه ابن عمر في كل موضع من المواضع
 الخمس على ان مجاهداً كان من اصحابه الكبار ومع ذلك لم يره مرة ان يرفع يديه خلا
 تكبيرة الافتتاح فكيف يصح ما اوله البخاري من السهو، قلت وما ذكرناه يدفع سائر ما ذكره
 على هذا الاثر والله اعلم بالصواب - انتهى ما نقلناه من آثار السنن وتعليقه في حديث
 ابن مسعود وشرحه على ابن عمر وجعلناه في صدر الصفحة لا يخفى بالمراجعة تمييزه
 من كلامنا -

واجاب البيهقي في كتاب المعرفة فقال وحديث ابوبكر بن عياش هذا اخبرناه
 ابو عبد الله الحافظ نذكره بسند ثمر اسند عن البخاري انه قال ابوبكر بن عياش ثلث خلط
 بالخره وقد رواه الربيع وليث وطائس وسالم ونافع وابو الزبير ومجارب بن دينار و
 غيرهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبر واذا نزع وكان يرويه ابوبكر بن عياش قديماً

عن حصين عن ابراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوف ان ابن مسعود كان يرفع يديه
اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفعهما بعد هذا هو المحفوظ عن ابى بكر بن عياش والاول خطأ
فاخش لمخالفته الثقات من اصحاب ابن عمر.

قال الحاكم كان ابو بكر بن عياش من الحفاظ المتقين ثم اختلف حين ساء
حفظه فروى ما خولف فيه فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بمثل هذا الحديث لضعف
اول قول انه ترك مرة للجواز اذا لا نقول بوجوبه ففعله يدل على انه سنة وتركه يدل على
انه غير واجب انتهى.

قوله ثم اسند من كلام الزيلعي كما ان ما قبله فذكره بسند من كلامه فالجواب تمامه للبيهقي
واما الاختلاط فقد اجاب الشيخ النيهوي عنه واما قوله وكان يرويه ابو بكر بن عياش قليلا
آه فهذا عنده امانة عدم الثبوت وعندنا انه امانة استثبت فان رواية الكوفة كانوا في
تحقيق الترك على ما مر عن عدة كثير وعن ابى بكر بن عياش وشيخه حصين بن عبد الرحمن
نفسهما والمفتش اذا زاد شيئا كان دليلا على انه وجاه في تفتيشه وغضون بحثه لانه
دليل اضطرابه وعدم ثباته ثم انه لا ملاقات له مع اشتراب مسعود لاني الاسناد ولا في
المتن وحصين في اثر ابن مسعود ذكر قصة السؤال عن ابراهيم عند الطحاوي ومحمد
الدارقطني والبيهقي وابى يعلى وكلاما وواقعة ليس هو في اثره هذا اي عن ابن عمر
فلا وجه ولا توجه لما قاله وقد مر في حديث المواطن السبع متابع له معنى وقد مر متنا
في حديث البراء ان حكمهم بان فلا نأ كان يروى ثوصا يروى كذا الغالب فيه ان يكون
باعتبار ما بلغ المتأخر عن المتقدم ولا وثانيا لا باعتبار المروى عنه في الواقع وقبلية
رواية وبعديتها هناك وانما ذلك باعتبار حصول العلم للتأخرية قبل وبعد كذلك

يقع الامر في الخارج فاعلمه-

ثوكل هذا حدس وحرز منهم ومنا فكما يمشون يمشون وكما يحرون يجارون
وليس العلم الا عند الله وكان الصواب ان لا يتعلل في رواية الاثبات اذا ساعد
العمل وكان الامر من الاختلاف المباح ولا يرى بالغيب وان لا يتعلل في خلاف ما
اختار المرء من كل وجه ويؤيد في كل غل- يدل انه لا يريد من الاول ويسلك
فيه سبيل الجدول ولكن الله يفعل ما يريد-

ولا يتعلق بالمسألة ما في الميزان من بشر بن حرب الندي ولعل هذا امراد
جزء رفع المدين فراجع التخرج م٢١٣ ومنه يظهر ما في نقل الفقه م١٨٣ وراجع الجوهر
في م١٨٣ والما للفظ البركة في اثر بشر بن حرب وليس الا في رفع القنوت فتروني رفع الصلوة أو في الدعاء كما في الفقه م١٨٣، ١٨٤
م١٦٦ والزوائد م١٩٦ والعمل م٢١٣ والمنند م١٦٦-

فصل في احاديث ترك رفع المدين في غير الافتتاح والاثار فيه غير ما مر-
وهي حديث ابن عباس مرفوعاً قولاً يدل على الاكتفاء بالرفع عند احرام الصلوة وحديث
ابي هريرة ومروان بن عبد الله بن الزبير في الترك كثيراً

اما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فاورده الزيلعي من طريق الطبراني عن النسائي
حيث قال حدثنا احمد بن شعيب ابو عبد الرحمن النسائي ثنا عمرو بن يزيد ابو يزيد الجرمي ثنا
سيف بن عبد الله ثنا ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رفع
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السجود على سبعة اعضاء المدين والقديين الركبتين
والجبهة ورفع الايدي اذا رأت البيت وعلى الصفا والمروة وبعرفة وعند روى الجمار
واذا قمت للصلوة ام-

وفي الجامع الصغير للسيوطي واذا اقيمت الصلوة قال شارحه العريزي قال الشيخ

حديث صحيح وقال الزبلي قلت رواه موقوفاً ابن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا ابن فضيل
 عن عطاء عن طاؤس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ترفع الأيدي في سبع مواطن
 إذا قام إلى الصلوة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وفي جمع وفي عرفات وعند
 الجمار انتهى - ابن فضيل هو محمد وهو أن سمع من عطاء بن السائب بعد تغيره لكن اسناد
 النسائي قبله كلهم من رجال التهذيب ثقات ^{راجع الفهرست للشيخ ومبني في باب ذكره في البحر السور ١٣} ودقائق بن عمر من أقران شعبة وشعبة سمع
 من عطاء قبل التغير فلا سند قوي ومتابعاته أيضاً في التخريج كافية ويكفي فيه وجود النسائي
 فيه فإنه على ما علم من عادة لا يروى ساقطاً ولا عن ساقط وتعللوا فيه باختلاف
 في الوقف الرفع وبأنه ليس فيه لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن والحديث ان شاء الله
 قد خرج من مشكاة النبوة وكأنه تمت ما أخرجه في باب السجود على سبعة أعظم من
 طريق طاؤس عن ابن عباس - وقد روى موقوفاً ومرفوعاً وهو ثابت على الوجهين و
 كذلك فعل ابن عباس بحديث السجود فمرة قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم وتارة قال النبي صلى الله عليه وسلم
 أمرت عند البخاري وغيره وطاؤس يروي حديث السجود عن ابن عباس بدين واسطة وعلله
 لم يسمع القطعة الثانية إلا بواسطة سعيد بن جبيرة عنه - وأيضاً بالوجهين في اللفظ و
 مآلها واحد والشارع لها ذكر وظيفة السجود وإن الساجد في الجسد سبعة أعضاء لا سبعة
 واحد تعرض لوظيفة اليدين بعده وليس هو إلا الاستكافة لله والاستقبال عليه والاستسكان
 له قالوا تشكروا إليه ما ليس يخفى عليه ÷ فقلت ربني يرضى ذل العبد لديه
 كما في حديث النهاية هذه يدي لك أي لله وفي حديث خبيب أعطونا بأيدٍ كبير وذكراً
 الرفع فيه من الشعائر وهو الصلوة والمشاعر وهو قصر اضافي لا حقيقة والرفع في غير

هذه المواطن الى خيرة الرجل وهذه مشاعر ثمر المراد بروية البيت اما رويته كما عند الشافعي
 رحمه الله واما الاستلزام كما عندنا وابن عباس راوى هذا الحديث يروى في الصحيح التكبير
 عند مركز البيت من دخله فاستق ما عندنا والعيد الجنازة شعرا ان عظيم ان للملحة فلذا
 اغتنى فيها بالتكبير ازيد وعند الطحاوي من تكبيرات العيدين من المجلد الثاني لا تنسوا
 كتكبير الجنازة مرة عما الذي يظهر ان وجه التشبيه ليس كون التكبير اربعاً فقط بل مع هذا السر وقد روي
 عن ابي حنيفة الرفع في اربع الجنازة كما في رد المحتار وهو اختيار مشايخ بلخ منا وابن عباس
 يقول في الجنازة يرفع في اول مرة ثم لا يعود ذكره في اللسان من الفضل بن السكس فطرم
 حديثه هذا هناك بخلاف ابن عمر ثمانية كما في الجزء والتخريج وما تقول في تصحيح الحاكم
 حديث عطاء بن السائب في كل ارض بنى كنبتيكم مع التعلل ههنا الا اختيار شئ وما
 وافقه وترك اخر وما ساعد من الاول والنظر ان ابن عباس لما لم يرفع في الجنازة في
 غير الافتتاح فقد يكون يفعل كذلك في الصلوة المطلقة فزاد على عدم التاركين ولكن
 ابن الزبير سيأتي -

قوله ورفع الايدي اذا هم مفيد للقصر وان لم تكن لا ولا فان القصر اذا كان
 طرفا الجملة معرفة كما في قوله تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وكذا اذا كان احد الطرفين
 معرفة وفي طرف الثاني كلمة معينة كالفادة القصر كمن وفي واللام نحو الامة من القرش
 والكر في العرب والحمد لله ونحو زيد الامير لمعهودية الامير والامير زيد لتعيينه هذا
 هو الفرق بينهما مع افادة كليهما قصر الامارة على زيد قال في بدائع الفوائد اما المسألة
 الثانية وهي تعريف الصراط باللام ههنا فاعلم ان الالف واللام اذا دخلت على اسم
 موصوف اقتضت انه احق بتلك الصفة من غيره الا ترى ان قولك جالس فقيهها

او عالما ليس كقولك جالس الفقيه او العالم ولا قولك اكلت طيباً كقولك الطيب لا تزي
 الى قوله صلى الله عليه وسلم انت الحق وعدك الحق وقولك الحق ثوقال ولقاء الحق والجنة
 حق والنار حق فلم يدخل الالف في الامر على الاسماء المحدثه وادخلها على الرب تعالى ودخل
 وكلامه آه وهذا في غاية النفاسة وليس كلامه في الجملة بل في المفرد المعروف وقوله في الحديث
 ورفع الايدي اذا رأيت البيت أم على حد قولهم ضربني زيداً قائماً تقديره ضربني بيداً
 اذا كان قائماً والتفوقوا على افادته القصر فكذا ههنا وزاد في الحديث ابن ابي ليلى ابن عمر
 وليس هو بدرجة قالوا فيه ما قالوا من سوء الحال بل هو كما قاله الذهبي في التذكرة
 في درجة حسن الحديث فيفيد متابعتة ههنا في اثر عجا هذا الذي يأتي في ترك ابن عمر
 رفع اليدين اي احياناً وفي حديث يزيد بن ابي زياد ايضاً فانه قد رواه عنه ايضاً، و
 حديث سبع مواطن قد شاع في عهدهم فكلهم مالك في المدونة وكلام الشافعي ظاهر
 اليه ذكر ابن القاسم في حج المدونة عن مالك ما يدل على ان الحديث وما ذكر فيه من
 المواطن قد شاع وفي نسخ الامر اخبرنا الربيع فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند
 الركوع قال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرحى فيه ثواب
 الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما. والشافعي نفسه راو هذا
 الحديث مسنداً من طريقه وعليه اعتمد في الرفع عند رؤية البيت وليس بمعتل كما
 ذكره في التلخيص من الحج مقتصر على الرؤية بل اصله هو ذلك الحديث كما ذكره في
 تحرير الهداية وعندنا ايضاً قول بالرفع عند الرؤية للدعاء كما في الاتحاف بحاشية
 البحر ولم يقع في لفظ الشافعي ما يفيد التقييد بافتتاح الصلوة ولفظه رفع الايدي في
 الصلوة واذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة آه وفي سائر الطرق ما يفيد وفي لفظه

واذا رأى البيت فبنى عليه مسأله ايضا بخلاف الفاظ اخرية -

واعلم ان البخاري في جزئه نقله عن وكيع بلفظ لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن
في افتتاح الصلوة واستقبال القبلة ام ثم قال مع ان حديث ابن ابي ليلى لو صح يرفع يده
في سبعة مواطن لم يقل في حديث وكيع لا ترفع الا في هذا المواطن فترفع في هذه المواطن
وعند الركوع واذا رفع رأسه ام يريد به ان حديث ابن ابي ليلى من غير طريق وكيع وهو الذي
نقل لفظه في البين اي يرفع يديه في سبعة مواطن ام وهو عند الطحاري لو صح لنا في
طريق وكيع بالقصر وكان لم يقل ما في لفظ وكيع على هذا التقدير فهو مرجوح
هذا اراد وانما نهت عليه لان سقوط النية وخفاء الغرض قد يعنى الناظر فافهمه ولفظ
واستقبال القبلة صدع بما مر من معنى الرفع فاعلمه والله اعلم بل لعله كذلك
استجباب الاستقبال عند الدعاء مطلقاً، ومن روايات الجامع الصغير تفهم ابواب
السماء ويستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف في سبيل الله وعند
نزول الغيث وعند اقامة الصلوة وعند رؤية الكعبة طبع عن ابى امامة زاد في الكنز
ق ٣١١ وهو في السنن ٣١١ وقال ان عفير بن معدان على طريقة ابي اكرث عن سليمان بن
فهد الكلام ناظر الى ما قلنا فالحديث صحيح من حيث الاستناد والتعادل والتلقي
بالقبول وهو اعلى من الاستناد عندنا وقد وقع في رسالة الاهدل عن التكت على ابن
الصالح عن ابن القطان افادته -

اما حديث ابى هريرة فهو قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
في الصلوة رفع يديه مدا، ادخله البوداود في باب الترك وعند البيهقي بلفظ كان اذا
افتتح الصلوة نشر اصابعه نشر اذ قد شرح في بدائع النوائد عن احمد نشر الاصابع فلا يرد

ما أورده الترمذي وهو ثابت من فعله أيضاً قال في مبانى الأخبار نقلاً عن الترمذي في تعليق الموطأ نقله
 عن الاستاذ كاربعل قطعاً من العبارة قدمت في الاختلاف فيها لفظاً فري عن ابوجعفر القاري في غير المجموع
 كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة ويكبر في كل خفض ورفع ويقول لا أشبهكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى عنه الحسن بن محمد الأحمري أنه إذا نزع يده إذا ركع إذا رفع يده إذا ركع وإذا ركع إذا رفع يده إذا ركع وإذا ركع إذا رفع يده إذا ركع
 بهالة الألوية من حيث الاستناد ولا من حيث ان ذلك ناطق وهذا سأت وكلام من حيث
 انه مثبت وثبات فان الأمر ليس من هذا الباب فانه يجعل ذلك من الاختلاف المباح
 حيث قال الاختلاف في التشهد وفي الأذان والاقامة وعدم التكبير على الجنائز
 وعدم التكبير في العيدين ورفع الأيدي عند الركوع والرفع في الصلوة ونحو ذلك كله
 اختلاف في مباح أم ذكر ذلك في التشهد ومثله في أحكام القرآن للجصاص
 والحافظ ابن تيمية في فتاواه ومنها حج السنة وابن القيم في الهدى فهذا الأثر قد
 أخرجه محمد في الموطأ والحج عن مالك وقوله اني أشبهكم يريد في الخارج لا في خصوص
 الترك مثلاً فقد جاء هذا اللفظ عنه في غيره أيضاً ومزيداً اختصاصه بالتكبير يعلم
 ذلك من ابواب البخاري ورواياته ولهذا اعل الدارقطني حديث ابى هريرة في رفع اليدين
 مرفوعاً لا في ذكر هذه الجملة هناك وهي في التكبير يعرض به بتاركه - ولفظ المستند
 ثالث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل بهن تركهن الناس كان اذا قام الى الصلوة
 قال هكذا وأشار ابوعامر بيده ولحقه فرج بين اصابعه ولم يضمها ثم أخرجه بلفظ
 اي البسط لا التفريق وكانه يعلم كيفية وقع فيها تقصير من الناس لا في اصل الرفع
 في الافتتاح وبذكر عدد الثلاث وكذا عند النسائي تعيين محل الرفع في كلامه انه لا افتتاح
 لا يريد غيرهم ولا الزاد على الثلاث شيئاً آخر وقد بوب عليه البيهقي ايضاً بالكيفية

وأما المرسل فمأ في التوحيد حديث أخرجه البيهقي في الخلافيات أخبرنا
 أبو عبد الله الحافظ عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن اسحاق عن الحسن بن الربيع
 عن حفص بن غياث عن محمد بن أبي يحيى عن عباد بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه
 كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه في أول الصلوة ثم لو يرفعها في شيء حتى يفرغ انتهى -
 قال الشيخ في الأمام وعباد هذان تابعي فهو مرسل انتهى قلت وهذا هو الذي وقع في بعض
 كتب الحنفية منسوبة لجل الله بن الزبير فتشع عليه ابن الجوزي وقال هو الحافظ في الدنيا
 بالنظر في أسناده فامتنعناه، محمد بن يعقوب بن يوسف هو الأصم كما في التهذيب من
 ترجمة الربيع بن سليمان المراد في كتاب الأسماء والصفات من م ٣٢ أكثر عنه الحاكم
 كما في كتاب القراءة للبيهقي وكتاب الأسماء والصفات له، ومحمد بن اسحاق الصغاني
 وأبو العباس الأصم في التذكرة أيضاً م ٣٦ والتهذيب م ٣٦ وشرح المواهب م ٣٦،
 وأما صاحب مسند الشافعي فهو محمد بن جعفر بن مطر الأصم كما في الالتفات من ذكر
 الشافعي وقطف الثمر سنن البيهقي م ٣٦ وهؤلاء أجلاء ومن فوقهم من رجال التهذيب
 ومحمد بن أبي يحيى وقد يسقط إلى من النسخ هو الأسلي أبو سمعان وكذا ابنه إبراهيم
 شيخ الشافعي المشهور كلهم في التهذيب وهم بيت علم إلا ابنه إبراهيم فمتكلم فيه
 فهو مرسل جيد قد ساعد العمل وما نقله بعضهم عن عجم الزوائد عن محمد بن أبي
 هذا قال رأيت عبد الله بن الزبير رأى رجلاً رافعا يديه يقول ان يفرغ من صلاته فلما فرغ منها قال ان رسول
 صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته رواه الطبراني في المعجم رجاله ثقات فالظاهر أنه
 هذا المرسل ليس عبد الله بن الزبير بل من النسخين ولكن ابنه عباد بن عبد الله بن الزبير ثم إن كان المراد هو رفع
 الذراع لكن العبارة للفظ المرفوع ولو كان أراد لم يكن يرفع يديه للذراع لوجب

تقييده به فان لفظه هذا يوقع المخاطب في الغلط وينفي الرفع الاخر ايضا وانما قلت
 انه ابنه لما نقل ان عبد الله بن الزبير كان يرفع وان اصر احد انه عبد الله ولا بد فهذا
 يفيدنا ان زيد ويكون متصلاً ويعارض ما مر عنه عن ابي بكر ويكون وجهه وان كان هو يرفع
 بنفسه انه لما رأى الرفع للدعاء بين الفعل الآخر وهو الترك اصلاً في غير الافتتاح
 من النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينحجب فيأتي على نفي مطاق الرفع ولو للدعاء ثم يكون
 ابنه ارسله عن ابيه ويكون محمد بن ابي يحيى روى كليهما ولو يكن علماً من مرسل الابن
 مأخوذاً من موصول الاب سيماً وبينهما فرق لا يخفى ويكون سياق الابن دليلاً على ان المراد
 بسياق الاب ما ذكرنا ويكون عبادة اذن متبوعاً ايضاً لموصول محمد بن ابي يحيى ولقد حسن
 عبادة فان لفظ ابيه في سياق المرفوع هو هذا فما أذكره ولا قصره دل ايضاً انه لم يكن في لفظه
 قيد اصلاً ولحسب من محمد من لفظه شيء ويكون هذا اذن في تنوع النقل عن
 عبد الله بن الزبير كتبوه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابي هريرة اربعتهم
 بعد ما تحقق في ما مر انه لم يصح عن ابي بكر وعمر وعلي ولما رأت عن ابن مسعود اصلاً ولم يثبت
 استبعاد في ان ابن الزبير لما كان يرفع نفسه كيف يروي تركه هذا وقد درجوا في هذه
 المسألة من جنس الى جنس كما درج في عبارة المدونة من الصلوة الى خارجها وكذا في
 عبارة الشافعي وكذا في اخرج جزء البخاري اثباتاً او نفياً ومن الخارج الى الداخل ايضاً
 كما ترك مالك في الخارج فداج الى الداخل وهو ايضاً في عبارة المدونة حتى روي
 عنه الترك في الحرمة ايضاً - واذا علمت هذا الاطرا دع عنك الاربعة زال عنك استبعاد
 اثر ابن عمر في الترك كما مر -

وان هالك النفي والاثبات عن واحد اطلاقاً بل دون تقييد فمن طبعك بنحو باب

القنوت في الفجر من سنن البيهقي فضعه في جانب منك وضع الجهر النقي على الجانب
الأخر تراناً راوي يحيى فيثبت القنوت من أحد باطلاق مشيع ثوب يحيى أخونيفيه عنه
نفسه باطلاق مسمع ومثله غير عز غندهم فاذا تمرنت بنحوه استرححت لحة
الابد ولم يأخذ لك ريب واضطراب ومثله في جهر بعر الله والقنوت قبل الركوع او
بعده ونحوه من الاختلاف المباح واصله في ما اراه ان قول الله تعالى وقوموا لله قانتين
لا بد من اعماله ولو مرة كما يقهر من نحو ذلك في فرضية القيام في الصلوة من هذه الآية
ذكرة في الجرائه لو لم يكن فرضاً في الصلوة ايضاً لما كان له موضع وكذا قرر في الركوع
والسجود وكذا قرره الشافعية في فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم داخل الصلوة
فلما كان القنوت يلزم ان يكون له موضع وكان القنوت عند الشافعية في الفجر جعلها
وسطى ويكون تسميته قنوتاً من الشارع او لا فانه لا يهتدى اليه الا ذهان الاببيان
اولاً وعند الحنفية ذلك المأ موريه هو في التردد انما وان لم يجعلوه وسطى فلما لم يكن
بد من القنوت ولو مرة وضعه الشارع على طوره في الوتر وجعله فصلاً مستقلاً
وقياماً على حدة له فجاء له رفع اليدين وعند الشافعية في الاعتدال كانه استيناف
او عود الى القيام الاول عرف ذلك في الكسوف بتعدد الركوع والقيام فيه ولذا
كان الرفع عندهم كاللُعاء وعندهنا كالختير وبالحجة ان القنوت هو اعمال للآية ولو
في موضع ولذا ذكروا اختلافاً بين مشايخنا في حقيقة القنوت المأ موريه ما هي هي
القيام ام اللُعاء والقيام الذي للقراءة لما اخذ حكم المنجاة مع الله جاء هذا
القيام للقنوت مستقلاً وعندهم للقنوت حكم من القيام ولذا كان فيه ذكر معتد به
من الطول بخلاف الجلة ويرفع اليدين هناك علم الشارع انه موضع استيناف

والذي يناسب ذلك ان لا يكون الرفع للثبوت بعد الركوع مكرراً كما للتحريمة
 ومرة كما للدعاء بل ينبغي ان يكون مرة واحدة كصورة الدعاء واذا كان الرفع بعد الركوع
 لاستيناف القيام لم يبق للسجود والا فهو للسجود وعلى الاول ترك مراراً قبل الركوع
 وفعل بعده وكأنه بالرفع في الموضعين قد اشير الى انهما موضعان ثبوت قد ثبتت
 هناك هذا -

وحي يكون الحديث جاء هكذا ايضا فان في رسالة الاهدل المطبوعة مع منتقى
 الاختار في الدهلي عزاه عن رسالة السيوطي فض الوعاء في احاديث رفع اليدين في
 الدعاء لابن ابي شيبة ايضا في مصنفه قال السيوطي رجاله ثقات والله اعلم -
 حديث اخر اخبره البيهقي في الخلافيات عن عبد الله بن عون الخزاز مالك
 عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا
 افتتح الصلوة ثم لا يزال حتى قال البيهقي قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز ان يذكر الا
 على سبيل القبح فقد روينا بالاسناد الصحيحة عن مالك بخلاف هذا ولم يذكر
 الدارقطني هذا في غريبه مالك قال الشيخ والخزاز هذا بناء على معجمة بعد راء معجمة اخرى
 زاي معجمة - (تخریج)

قلت هذا حكم الحاكم لا يكفي ولا يفي وعبد الله بن عون هذا بغدادى كما
 في الخلاصة من رجال مسلم اخرجه عنه بدون واسطة ومن كبراء الرجال جده اميرهم
 كما في التهذيب وهو ايضا امير كما في الخلاصة يعد من الابدال ورجاله يكونون
 معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلا كما يعلم بالتصريح في المستدرک
 في الطبقتين فكيف اعوز الحاكم معرفة من اوجهه ولم يعينه والامر انه لم يجد احداً

يرميه فيه معينا فان هذا قد لقيهم عند السامعين وخاف زحام الناس عند الغد
 من المزدلفة فادبر ورمى بالليل ليستريح وقد استراح واذا لم يكن عنده علم بمنزله
 فها لا حمله على ان مالكا هو الذي فيه او هو اى اسقط شيئا فشيئا حتى لم يبق فيه
 شيئا لهم وقد ذكره جماعة كما مر في الحديث قد اخرجوه من المدينة في ادلة الترك
 عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلوة ام -
 ليس فيه غيره من الرفع والترك لكنهم سرحوه في ادلة الترك فليكن ههنا كذا وليس
 عندهم الا استبعاد وليس بشئ في الاختلاف المباح وغاية ما يخافون زيادة ثوابه
 ولوقبل مني الناس لما نحنا هم في هذه الزيادة -

وهذا الحكم منه كما في حديث في الكنز في القراءة اوجد فيه شقوا كيدل على انه
 عنهم من الاول على الاعلال كيفما امكن هو هذا -

(مسند بلال بن رباح) عن اسمعيل بن الفضل ثنا عيسى بن جعفر ثنا
 سفيان الثوري عن الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن بلال قال امرنى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اقرأ خلف الامام (ك) في تاريخه - وقال هذا باطل
 والثوري تبرأ الى الله منه وفي التلخيص وقال هذا الخبر من النوع الذي لا يوسى
 (ق في القراءة) وقال عيسى بن جعفر قاضى الرى ثقة ثبت لا يحتل مثل هذا الدس
 فالراوى عنه اما كذاب وضع هذا الحديث على عيسى بن جعفر الثقة او صدوق
 دخل عليه حديث في حديث (كنز م) (٢٥٢)

فصل في ذكر كثرة جانب او قلته في هذه المسألة وما وقع من المبالغات فيه من تكثير ما وافق وتقليل ما خالف وكل لا يعدل عما بلغه أولا وسمعه ورأه في بلد واختاره من شيوخه - يعود الى مصحوب اول منزل ،

ويجعل خلافه خلافا من العوام لا الخواص فلا يؤثر عنده هذا وهذا في سجية الانسا
لا يلا مر عليه يفضل كل واحد بلدته وما فيه ما ويتناصل عنها كما اختار الشافعي الترجيع في الاذان على ما كان عليه اهل مكة وجهر بسم الله والقنوت في الصبح -

نفى الامر من م٢٩ فقلت للشافعي خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين ثم قال وجل اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات في الصلوة فخالفتهم مع خلافكم السنة امر العامة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال من م٢٩ انقلت هل رووا نية شيئا قال نعم ما لا تثبت نحن ولا انتم ولا اهل الحديث منهم مثله واهل الحديث من اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات آة في العبارة الاولى ان جل اهل المشرق يذهبون مذهبهم وفي هذه العبارة ان اهل الحديث منهم هم الذين يذهبون مذهبهم لا كلهم لاجلهم - وفي باب الحجر بابين هناك قال الشافعي رأيتك في مسألة امامة القاعد مسألة رفع اليدين في الصلوة ومسألة قول الامام امين خرجت من السنة والآثار ووافقنا منفردا من بعض المشركين الذين تركت (في ما يظهر) عن اقاويلهم آة والظاهر ان قوله منفردا من بعض المشركين تعرض شخص بمسألة امامة القاعد يوشى الى جابر الجعفي فانه روى لا يؤمن احد بجدى جاسا ووافقه المالكية فيه ذكره في المدونة من طريق جابر وقد ذكره الشافعي بنفسه في الامر م٢٩ بهذا العنوان وهو الذي

يرغب عن اقواله وقال من ^{٢٣} فقت للشافعي فان صاحبنا قال ما معنى رفع اليد
قال الشافعي هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة معنى الرفع في
الاول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس
من الركوع آه وفيه ان البحث في المعنى قد دار في ذلك الزمان وما كان ينبغي ادارة
الاختيار عليه بل على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة واسوال عن الرفع
قد دار في مكة ايضا كما عن الحسن بن مسلم عن طاوس في جزء البخاري وسنان البجلي
وعن ميمون المكي عن ابن عباس عن ابي داود وفي الشارح عن الاوزاعي كما في اخر
جزء البخاري وهل كثرة العمل من بعده يفصل الخلاف الله اعلم به ولكن الذي
يدور بالبال وان لم يكن له بال انه لا يفصل في هذه المسألة الا كثرة عمل الشارح
لا انتشار مواضع الرفع جدا حتى لم تتبين كثرة على شاكلة واحدة يظهر للناظر انما
كثرة فان الكثرة ههنا كثرة قنّة ولا يخفى على الناظر انه كيف كثر الجهر بسم الله و
الفتوت في الصبح بعد عهد النبوة مع كونه قليلا او خافيا في عهد هابل اقول في الجهر
بأعين كذلك -

وفي اختلاف الحديث قال الشافعي وتبل عن بعض اهل ناحيتنا انه لم يروى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرفع اليدين في الافتتاح وعند رفعه من الركوع و
ما هو المعمول به عندنا آه وفيه ان العمل في المدينة به قد قل في عهد مالك وفي ذيل
هذا الكلام لفظ النسخ في المسألة قد لا انه قد نقوه به بعضهم حينئذ وليس على وجه
متفرّد ايه وليس بصواب كما ذكره الشافعي فان النسخ لا يثبت بذهاب العمل كما ان في
اكل الصائغ بعد النور ما نسخا منقوكة بخلاف ما نحن فيه وقد كان المعارض جعله نظير ^{المسألة}

واعلم ان الطحاوي يطلق النحر على ما جاء بخلاف السابق وان لم يزل المشقة
وبقي مشرقا كما كان فكان النحر في اطلاقه محي الخلاف في المسألة وان لم يرفع
المشرعية صريح في مواضع من كتابه ببقاء المشرعية مع اطلاقه لفظ النحر -
ثم اعلم ان بعضهم جعل رفع الايدي في الدعاء والصلاة والقنوت جنسا واحدا
ثم لم يخر الرفع في الدعاء فطرده داخل الصلاة ايضا وهو الذي يوجب اليه سياق
المدونة قال مالك لا ارفع يدي في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض
ولا في رفع الا في افتتاح الصلوة يرفع يديه شيئا خفيفا والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل (قال)
ابن القاسم وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا الا في تكبيرة الاحرام (قلت) لابن
القاسم وعلى الصفا والمرأة وعند الجمهورين وبعرفات وبالموقف في المشعر وفي
الاستسقاء وعند استلام الحجر (قال) نعم الا في الاستسقاء بلغني ان مالكا رؤي
رافعا يديه وكان قد عزم عليه الامام فرفع مالك يديه فجعل بطونها ما يلي الارض
وظهورها ما يلي وجهه (قال) ابن القاسم وسمعت يقول فان كان الرفع فمكاد مثل
ما صنع مالك (قلت) لابن القاسم قوله ان كان الرفع فمكاد في اي شيء يكون هذا الرفع
قال في الاستسقاء وفي مواضع الدعاء (قلت) لابن القاسم فعرفة من مواضع الدعاء
قال نعم والجمعتان والمشعر (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يمر بالركن فلا
يستطيع ان يستلمه أيرفع يديه حين يكبر اذا حاذاى الركن ام يكبر ويمضي قال يكبر
ويمضي ولا يرفع يديه وقال في الفتح من الدعوات وبعض اخرون من المصنفين وذكر
ابن التين عن عبد الله بن خنيس بن عاترة نقله عن مالك ان رفع اليدين في الدعاء ليس
من امر الفقهاء آية يري بها من فعل صنعا رائد اس يجتنبون بالامر الصغير او من امر

ل راجع الوفا ٣٥٣، ومثله ٣٥٤، ومثله خلق افعال العباد ٣٥٥، والعمدة ٣٥٦، وشرح المواهب ٣٥٧ ج ١ -
 والكلمة ٣٥٨، ومثله ٣٥٩، والزوائد ٣٦٠، والفتح ٣٦١، والكنز ٣٦٢، والصغير ٣٦٣، وابن كثير ٣٦٤، ومثله ٣٦٥،
 وحديث في اللسان ٣٦٦ في ترجمة عبد الملك بن حبيب، وراجع ترجمته من اللب ٣٦٧، فقد ذب عنه
 وجعله مصنف الواضحة على خلاف ما في اللسان، وهو اعلم بذلك، ومطهرت الباري صاحب مالك
 راجع اللب ٣٦٨، ايضاً وما ذكره الشاطبي في الاعتصام ٣٦٩، ابن تيمية في فتاواه ٣٧٠، ومثله ٣٧١، والروض ٣٧٢، و
 من الجامع الصغير من صله سلوة من رضة فله دعوة مستجابة ١٣-

الخصوص قد استنبط مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم للسائل في زكاة الحمر مع هذا
 قد يعذر من عمل بالعالم مع وجود الخصوص كما وقع لبعض الصحابة في ترك الصلوة
 عند الذهاب إلى بني قريظة وصلاتها بعضهم فلم يعنف احدًا وفتول بعضهم هناك
 لم يرد منا ذلك يدل على ان العام قد لا يدخل فيه خاص بألا رادة فهذه مسائل
 اصولية تستنبط من الحديث ثمر الوجه في قلة رفع اليد في الدعاء بعد الصلوة منه صلى
 الله عليه وسلم ان أكثر دعائه كان على اشكال الذكر لا يزال لسانه رطباً به ويسبغه
 على الحالات المتواردة على الانسان من الذين يذكرن الله تياماً وقعوداً وعلى جنوبهم
 ويتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلاً ومثل هذا في واطم الذكر
 على الاطوار والتارات لا ينبغي له ان يقصر امره على الرفع فانه حالة خاصة لمقصود
 جزئي وهو دعاء المسألة فان ذقت هذا نفس عن كرب ضاق بها الصدر لان الرفع
 بدعة فقد هدى اليه في قوليات كثيرة ونفعه بعد الصلوة قليلاً، وهكذا شأنه في باب
 الاذكار والاوراد اختار لنفسه ما اختاره الله له وبقي اشياء رغب فيها للامة فالتزم
 احدنا الدعاء بعد الصلوة برفع اليد فقد عمل بما رغب فيه وان لم يكمله بنفسه
 فاعلم ذلك -

واعلم ان الاشارة انما تكون بحركة الجراحة فتوهم تشبيهاً ولكن الامر ان عبادة
 الاديان السماوية ليست عقلية صرفة ولا حشر هو روحاني في بعض بل الامر عندهم
 التقديس التنزيه اعتقاداً وعلماً مع اثبات تجليات شهودية وعلماً آثاراً فعالاً تعالى
 ولقد بحث عنها العارفون وفيه يقول شيخنا الأكبر
 فلا تنظر الى الحق + وتعمد عن الخلق + ولا تنظر الى الخلق + وتكسوهُ سوى الحق

ونزله وشبهه + وقم في مقعد الصلوة + فارتدت ففي الجمع + وان شئت ففي التفرقة
ليس كمثلها شيء وهو التميع البصير.

وفي مسائل الحنفية في الاستلام انه اذا لم يستطع اشار اليه ارادوا رفع الايدي
واشارة بتحرك وامالة وقد مر ان الرفع خارج الصلوة ايضا وانه في الاذان ايضا
يتضمن نحو هذا المعنى ونظيره في المستدل ٢٥٦ من وضع عبد الله بن عمر اصبغيه
في اذنيه اشهادا لله واشارة الى مكانته ورجاء ابو يحيى فيه رجاء بن صبيح بل يتوهم ان
بعضهم جعله تكبيرا فعليا يجتزئ به عن التكبير القولي قال الزرقاني في شرح الموطن
وقال الامام احمد يروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلي وحده ثم كانه قاسه
على الاذان ففي المغنعة وكان يقول انما الاذان على الامير والامام الذي يجمع الناس
ام ونحوه عنده في المرونة -

وينبغي ان يراجع من سنن البيهقي باب من كبر تكبيرة واحدة ام من مائة من
حيث المسألة ومن حيث التعبير فقد يشعر ويفيد مثله في ملاحظهم وقد كان ابن عمر
ينقص التكبير للخفض ويترك الرفع هناك احيانا فاذا ترك التكبير ترك الرفع، و
الاوزاعي قائل بوجوب الرفع في الافتتاح يقول بسنية التكبير هناك - وفي نيل الاوطار
وقال احمد احب الي ان يكبر اذا صلي وحده في الفرض واما في التطوع فلا ام وقول
اخر هناك ويخرج منه ان بعض من شذ في الرفع خفف في التكبير ثوان المرأة ينسبون
الى احد نقص التكبير ويفترونه من عندهم بحالة الخفض للسجود وهناك ترك الرفع
كثيرا فدل على تلازم بينهما. فهذا ما جرى في هذه المسألة من الاطوار والادوار
وهذا الذي قلنا هو المراد بالاشارة في سنن البيهقي ٣٦٦ يذكر عن عروة بن

الزبير انه قال اذا رأى احدكم البرق او الودق فلا يشرب اليه وليصف ولينعت
 ثم ذكره مرفوعاً مرسلاً وانما قلت ان التجليات وهي سبحات وجهه وحجابه النوري
 الوان غشيت السدرة والعماء وظلل من الغمام والفيانية عند النسائي في الاسراء من انار
 الافعال لان حضرة الافعال عند المتدينين قد تغيرت وانما الحوادث حضرة انارها فحضرة الذات
 ثم حضرة الاسماء والصفات ثم حضرة الافعال ثم حضرة انار الافعال والافعال
 قائمة بالذات بخلاف انارها فانها منفصلة والذي يذكره الحافظ ابن تيمية في نصه
 من قيام الحوادث بذاته تعالى ويعبر عنه تحسیناً للعبارة وترويحاً لمراده بقيام الافعال
 الاختيارية بذاته فانما لا نقول بقيام الحوادث بذاته اصلاً واما الاختيار فصفة فعلية
 فانه بذاته بخلاف ما خلقه بالاختيار فانه منفصل بناء على ان الفعل غير المفعول
 كما حكاه البغوي في شرح الشرح المجلد الثاني في ما ينصب في البين من الصور لتعريف
 الحقائق المنزهة ونسب عنها في بعض الاحكام وهو حجاب النور وكشفه لا حرقته سبحانه
 وجهه ما انتهى اليه بصره من خلقه وراجع من حجة الله البالغة من الجن ما ذكره في
 مرصت فلم تعد في ومن التجليات بسطيدته تعالى في السمر هل من تائب آه - ومن نسب
 العبد رفع يديه للدعاء يسمى الجفاري في صحبه الوجه والميد ونحوه نقلاً لصفة ختي لا بل
 الزيادة على الله وسماها شيخ مشايخنا الشاه عبدالعزیز الدهلوی في اية كشف الساق حقا
 الحقيقة وحقوقها لا مزيد عليها -

تمت في عدم موضع الرفع وعدمها فاعلم ان ذلك لا يتيسر قد اختلفت الروايات
 والهمة فيه والناس كلهم على اراءهم يتعلمون في ما لم يخذلوا به ويناصلون عما
 اخذوا به والذي ينبغي ان يعتقد فيه ان ما صح سنده اصطلاحاً ثم وجد عمل بعض

السلف به وهو صحيح في الواقع لا يسمع فيه اعلال ولا تغلل كما يفعله الناس من النقد عند الخلاف والمسألة عند الوفاق وذلك مثل الرقم بين السجدين وبعد الركعتين ثبت مرفوعاً وعاملاً من السلف فلا سبيل الى اعلاله وقد يكون قليلاً بالنسبة ^{للمؤمنين} الآخرين بل لفظ مسلم ولا يرفع بين السجدين ناظر الى ان هناك عهداً به في الخارج فلذلك تعرض لخصوصه بخلاف ولا يرفع بعد ذلك فهو كما قيل ان في مرض كطعماً، ثم بقي ايضاً وليس تعارضاً لا يرفع فان بالتعامل يصير الشيء مستفيضاً ومتواتراً او متواتراً تواتر طبقة وهذا التواتر والتوارث اذا كان عن شرع واصل لاعن ابتداء و مواضعة و فرق بينهما الوجهان العيان بقراءة قاطعة فلا يحتاج في اثباته والزوال الحجة به على الغير الى اسناد متواتر وكذلك يجري الشرع في ثبوت القرآن في نفسه وهو مجمعه في ما بين الدفتين وتواتر الطبقة انه الكتاب المنزل من السماء على نبيتنا صلى الله عليه وسلم سمعوه على رؤس الاشهاد ورأوه على اعين الناس واما الاسناد فهو من عن من لا يحتاج اليه بعد تواتر طبقة ثم لم يراع الشرع بعد ذلك في اثباته على الغير اى المكلف تواتر ذلك الاثبات بل قالوا ان كل ما صح سنده واحتمله رسل الامم فهو قرآن هكذا فعل في اثبات ما هو قطع في نفسه على الغير في غير القرآن كالدعوة الى الاسلام الزم الحجة به باخبار الاحاد وكلفهم به ولو لم تكن الدعوة متواترة بذلك تندفع شبهة مضرة وهي ان من يدعى الى الاسلام كيف يجعل جاحداً ما لم يتواتر عنده وذلك ان الدعوة الى الحق المقطوع به يكفي فيها اخبار احاد لانه قطعي في نفسه متى تخرج له احداً ممكن اثباته فيجعل نافية جاحداً كمن اخبر عن مبصره شهود خبر واحد جعل نافية وجاحداً مكابراً فانه يمكن تحقيقه بادنى توجه ولا يبقى الامر لا ينكشف الانفصل

وبالحجة يكفي في اثبات امر على الغير في نحو ما ذكرنا كونه عن ظهر قطعيته في نفسه
وثبوته في حد ذاته يقبلا لا يجاد والتواتر في طريقة الاثبات وكذلك ما ذكرناه في
الاجماعيات المنقولة بالأفراد انما التقيد القطع فهو من هذا الباب فاعلمه وهذا الذي
ذكرناه اوردها ههنا للافادة وان كان نظيرا لما نحن فيه لا مثالا.

وان جاء بما هو محتمل للتأويل ولو مجبريه العمل فبتوقف فيه كما في الرفع في القومة
مرتين مرة للرفع من الركوع ومرة ثانية للخفض وان جلدنا وتبيله في اثر ابن عمر عند ابن حزم
بما يصح بالتكرار وتأويله اصعب مما في حديث مالك بن الحويرث عند النسائي وقد ذكر
صاحب المسائل اللبيب ابن حزم وابن القطان ممن صحح حديث الرفع في كل خفض ورفع و
لكن ابن حزم انما كره هذا العنوان اي عند كل خفض ورفع من عنده والذي عنده في اثبات
متفرقات من الاحاديث المرفوعة والاثر اخصصها في هذا العنوان فذلكلة من فعل هو
وقد ورد هذا العنوان في بعض الزايات وتعبير السلف وعبارة كبار الائمة وكذا عنوان
عند كل تكبيرة ولكن الذي يظهر ويشهد به الوجوه ان نه عموم غير مقصود وذلك انه
لما كثر ادواته على الاسس في نقل المسألة حال عليه ذكر موارده كل مرة فاختصروه
بترك المواضع فاوهموا غير مقصود وذلك كما سييسر التكميل من زواياه متعلقا
الايمان جماهير الناس من يطلب منهم الايمان الا جمالي انهم اعمى بالجهل اي تيقن
لهم رجل من العقائد ويؤمنون بحفظها فهكذا انتبيه بكل خفض ورفع كما هو مخصص
اختص فيه انما لا عليه مشهدة العمل وان العمل بضبطه وهذا كثير في الاحكام
بعدها علم المراد من الخارج ونحوه في التيسر انما يقبلا ههنا عند من عند التيسر
الى المرفقين ذاك عند اسأل عليه موارده فالتعبير اسد ذكره حصيل وتخصيص المسألة

مع ان الخفض في الخارج يتبادر منه الامالة غير وضع الجبهة وهو زائد على مجرد الخفض
ومع ان في الخفض والرفع طباقا ليس في لفظ الركوع والقومة وكما في لفظ القيام
والقعود ثم لفظ القومة والجلسة لما بعد الركوع والسجود قليل في تغيير السلف قد شاع
في كتب الفقه من العلماء وما في آخر جزء البخاري قال سألت الاوزاعي قلت يا ابا عمر ما تقول
في رفع الايدي مع كل تكبيرة في الصلوة قال ذلك الامر الاول ام - فهو ايضا عموم غير
مقصود ثم يريد به انه الامر الاول وقد دخل ولا يريد غيرة فانه قائل بالوجوب وهو كقول
الحسن عند ابى داود في حديث وائل ومع هذا فقد دل على اختلاف العمل حينئذ على
خلاف ما مر عن ابى سلمة الاخرج القاص من التخصيص دل ان البحث عن المسألة في
الشام ايضا -

بل اقول ان ما مر عن جزء البخاري من قول الاوزاعي في قول القاسم بن مخيمرة
حيث قال القاسم رفع الايدي للتكبير قال اي الاوزاعي على ما هو الظاهر اراه حين
ينحني هو تفسير منه على فتارة ولم يرد القاسم الا التحريم فانه كوفي سكن دمشق
مرابطا فقيه ذكره في التذكرة في آخر الطبقة الثانية - واخذ عن علقمة بن قيس فاراد
مذهب اهل الكوفة لا غير او اراد ان مجامعة الرفع مع التكبير انما يتحقق في الاغناء
وهو في الرفع من الركوع بغير تكبير او اراد بيان مذهب نفسه انه حين ينحني ايضا
والقاسم بن مخيمرة هو الراوى للحديث التشهد عن علقمة عند الدارقطني بل اقول كذلك
في ما في جزء البخاري عن الثوري عن عبد الملك اى ابن ابي سليمان قال سألت سعيد بن جبير
عن رفع اليدين في الصلوة فقال هو شئ تزين به صلواتك وعند البيهقي بذكر مواضع
الرفع كل هذا السؤال لان كلهم كوفيون يبحثون في المسألة فاجاب سعيد بن جبير وهو

ايضا كوفي انه فاضلة من الامر لاياس به هذا اراد فذقه ورواه البيهقي عن ابن الميثاق
فلما يثبته بخلاف سنيان نكل على فختاره وكذلك فعلوا في حديث البراء من تعيير كل
على فختاره يعلم ذلك بالمرحجة -

وكذا فعل الرعاة بلفظ كان يكبر في كل خفض ورفع لم يذكر التميع الا اذا حذر
صفة الصلوة بتفصيل هذا ثم الذي يظهر بعد ذلك ان بعض السلف كمثل ابن حبيب
في ما من رواية ابن حزم عنه دخل لمهونه اجتهد ايضا جعلوه تكبيراً فليلاً تابعاً
للتكبير قطرة وانه من جنس التعظيم يحوز في المواضع الاخر كما ذكرناه في خارج الصلوة
الامر فيه الى العبد وقد ثبت جنسه وذلك كما فعلوا بتعدد الركوع في الكسومتين وهو
الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ بعضهم رآه اجازة جنسهما لم تجل الشمس
فجاء عنهم ثلاثه و اربعة وهذه مراحل الاجتهاد ولذا قلت سابقاً ان كثرة العمل
ايضاً من السلف في هذه المسألة ان ثبتت لا تفصل خلاف الفضلية وانما تفصل
كثرة عمل الشارع بنفسه وان كان عمل السلف اعلى ما هو قرينة لصحة حديث في مسألة
لكن في خصوص هذا المبحث لم ينفصل الامر لطرق الاجتهاد فيه فان التزام ما هو ثابت
في الاصل من كثير من السلف لا يفيد القطع بكونه كثيراً من الشارع ولما رفيه سؤالا
عنهم في عهد الكبار كالخلفاء وابن مسعود وانما كان الامر عندهم على الارسال و
الاطلاق ثم بعد ذلك منهم يتبين السؤال ويأتي وفي الكثر من ^٢ عن الضياء في المختارة
ان علقمة انطلق الى عمر فقال له اصحابه احفظ لنا ما استطعت آه ومع ذلك كان
علقمة وكانوا تاركين للرفع واستمروا عليه وهذا ونحو هذا يدل على الطريق وما عند
الضياء هو عن ابراهيم و ابراهيم التميمي في جواب حديث دائل في الرفع يجيب بكثرة التارك

من النبي صلى الله عليه وسلم فقد اعتقد الرفع منه صلى الله عليه وسلم قليلا وترك الرفع
كثيرا حيث قال كما عند الطحاوي عن سُفيان عن المغيرة قال قلت لأبراهيم حدثني أئبل
أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه
من الركوع فقال إن كان وأئبل رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل
ذلك أم فهذا قاله للمغيرة أراد به النسبة لا خصوص عدد وقال مرة أخرى لعمر بن مرة
لما حكاها عن علقمة بن وائل عن وائل فغضب وقال أهو ولوريدة ابن مسعود لا أصحاح
لعل المراد بالأصحاب أصحاب النبي فانهم هم الذين يمكن لهم رواية الرفع منه صلى الله
عليه وسلم فعند انهم أيضا لم يرووه وعند محمد بن الموطأ ما سمعته من أحد منهم إنما كانوا
يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون ومن تكلم في كلام إبراهيم كالنقيع إلى بكر
ابن اسحق عند البيهقي والخارقي والشافعي جعله نافيا أصلا وليس كذلك وإنما هو قليل
الرفع ولا ينبغي فاعلمه فقد بحثوا حتى البعث اعني رواية الكوفة ومن كان يفتي بها ويؤخذ
منه فذكره لخصوص ما يرد عليه من وجوه ما عني به رواية الكوفة من التخصيص فيه والأمر بهم
فإنهم تحقيق الأمر عن أبي بكر ثم حققوه من عهد عمر إلى عهد علي ثم اجتروا ولو يبالوا
بغيرهم وهو الذي يجيبون به عند التسامح فأحفظه أنت

ومغيرة بن مقسم من مشاهير فقهاء الكوفة فقد حقق الأمر من إبراهيم لم
يأل جهدا ولهذه ترك الرفع كما في العلة وهو ذهب الحزب من صالح بن حي كما في الاحتاف
وعمر بن مرة كان أمام مسجد كسافي سنان البيهقي من مشايخ مراجعته إبراهيم أيضا في
قوت الفجر كان ضامرا قويم وجميعة عن السائلة ولم يقصر لعله أمام مسجد البراء في شعران
الرفع لم يكن فيه خلاف الثبوت وشعران حديث البراء في ترك الرفع ثابت لم يجد لخصوص

في من عددوا من الرافعين رجالا من الكوفة مع شدة حاجتهم اليه - ورائل كان في
 الكوفة وابنه علقمة روى حديثه في مسجد الحضرمين هناك فخرج جوابه من ابراهيم علي
 كان فيهم فروا وعمله وعمل اصحابه وعمر حوالا اليه فروا وعمله فكانهم ابقوا الجواب عما روي
 عنهما ولم يصح ان شاء الله والزهري اختلف عمله فلم يخرجهم الامر الى جوابه شيئا
 ابن عمر فكنى لهم مالك في تنويعه وفي نقل عمل المدينة - ثوان الوجه في كثرة طرق حديث
 ابن عمر كثرة الموطآت وان راويه مالك والزهري واصحابهما مفروقون على البلاد لكافة
 الزهري في الحجاز والشام واكثر احاديثه ما يكثر طرقه لذلك فيهم كثرة العمل بخلاف اصحابه
 ابن مسعود وذويه لم يروا كذلك وبعد ذلك الانصاري ان المراد بقول ابراهيم لم يرو
 ابن مسعود ولا اصحابه اصحابه الاخذ من منه كما في قوله لعمر بن مرة حين ذكر قنوت الفجر من
 رواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء بن عازب لم يكن اى ابن ابي ليلى كما صحب عبد الله
 انما كان صاحب امرئ اى الفحص بالجمع كما صحب عبد الله وانما لازم البراء مع هذا ير
 اصحاب عبد الله اى من الناس يقيمون مقام كثيرين واراد بؤنية الرفع بالنسبة الى اصحابه
 رفيعة من الطبقة فهذا حيث ذكر اصحابه كما في قوله لعمر - وحيث لم يذكرهم كما في قوله
 لمغيرة فيذكره قلعة الرفع وراه ورائل وكثرة تركه وراه ابن مسعود وكان عند حقا على
 الناس ان يشكروا رجال الكوفة وراى افعالهم الذين اوضحوا عدم افتراض القلاء خلف الامام
 وعلمه منية القنوت في الفجر راتبا والمحرم يسلم الله وقد كان الامر مشتبهما لعل هل مكة بهما
 وهم الذين روى الجمهور ما ينسبهم اليه اذ قطن في غزالي يكون اى اود ثمر علما بالاخفاء فانه
 كان اكثر العمل من الصحابة والتابعين وهم الذين تركوا الترجيع في الاذان وهو السنة الاصلية
 فعلت هذه المسائل يعلمهم ويخبرهم اخرين فيها قال في الجوهر النقي وقوله اى البهيمى ثور عن

الصحابه والتابعين تساهل فان في الصحابه من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم ذكرها
 من التابعين منهم الاسود وعلقمة و ابراهيم خيثمة و قيس بن ابي حازم والشعبه ابو اسحاق وغيرهم
 روى ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيله وروى ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي
 وعبد الله وناهيك بهم وقد ذكرنا اكثر ذلك في تقدم ذكره قلت وكذا هو مذهب المغيرة بن الحنف بن
 صالح وسفيان الثوري وكيع واسحق بن ابي اسرائيل وفي جامع المسند المخرج لابي حنيفة
 بعد اخرجه من طريقه عن عبد الله بن مسعود ويأتي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فكان متابعاً لسفيان في حديث عبد الله و ابراهيم في طريقه متابعاً لعمام بن كليث في طريقه
 فلا يمكن هناك تفرد ولا شذوذ بل هو واقع في الكثرة عند رواة آثاره واثاراً مستمرة
 بل كل البلد شاهد لحديث سفيان ومذهب ابراهيم ونحوه في جزء البخاري عن وكيع عن سفيان
 عن حماد عنه وعند الطحاوي عن المغيرة عنه وعن عمر بن مرة عنه وعن حصين عنه عند الدارقطني
 ومحمد بن موطاه ومن رواية ابراهيم عن عبد الله واصحابه عند محمد بن الطحاوي والدارقطني
 والبيهقي وموطاي حماد بن سلمة عن حماد بن ابي ليثان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 حدثنا وكيع وابو اسامة عن شعبه عن ابي اسحق قال كان اصحاب عبد الله واصحاب علي لا يرفعون
 ايديهم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع ثم لا يعودوا قال قلت ابو اسحق صلى خلف علي الجمعة كما
 في التهذيب وسمع خطبة كما في التذكرة - هذا ،

وَقَالَ ابُو بَكْرٍ الْخَضِرِيُّ فِي حِكْمَةِ الْقُرْآنِ يَقُولُ كَيْفَ الْحَقِيقَةُ فَقَدْ هُوَ حَدِيثٌ قَبِيحٌ

وَأَصِحُّ وَأَوْثَرُ تَبَيَّنَ بِأَيِّ رُويَ الْكَلَامُ عَلَى كَيْفَ كَلَامِهِ الرَّوْيُ إِذْ فِي ذَلِكَ

ولذلك قال اصحابنا ما كان من احكام الشريعة بالناس حاجة الى معرفته فبسبيل ثبوته
 الاستفاضة والخبر الموجب للعلم وغير جائز اثبات مثله باخبار الاحاد نحو ايجاب البصوة

من مس الذكر ومس المرأة او الوضوء مما سمت النار والوضوء مع عدم تسمية الله عليه نقلاً عما كانت البلوى عامة من كافة الناس بهذه الامور ونظائرهما فغير جائز ان يكون فيه حكم الله تعالى من طريق التوقيف الا وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ووقف الكافة عليه واذا عرفت الكافة فغير جائز عليها ترك النقل والاقتصار على ما ينقله الواحد منهم بعد الواحد لانهم مأمورون بنقله وهم الحجة على ذلك المنقول اليهم وغير جائز لها تضييع موضع الحجة فعلمنا بذلك انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في هذه الامور ونظائرهما وجائز ان يكون كازمنة قول يحتمل المعاني فحمله الناقلون الاقتصار على الوجه الذي ظنوه دور الوجه الآخر نحو الوضوء من مس الذكر يحتمل غسل اليد على نحو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من مضامه فليغسل يده ثلاثاً قبل ان يدخلها فلا ناء فانه لا يدرى اين باتت يده وقد بينا اصل ذلك في اصول الفقه -

فان قيل امر الاذان والاقامة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات العيدين وايام التشريق مستعمت البلوى به وقد اختلفوا فيه فكل مزيروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً فاما يرويه من طريق الاحاد فلا يخلو حينئذ ذلك من احد وجهين اما ان يكون لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة مع عموم الحاجة اليه وفي هذا ما يبطل اصلك الذي بنيت عليه من ان كل ما بالناس اليه حاجة عامة فلا بد ان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الامة عليه او ان يكون قد كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة على شئ بعينه فلم تفتله حين ورد اليها من طريق الاحاد وفي ذلك هدر قاعدتك ايضاً في اعتبار نقل الكافة فيما عمت به البلوى قيل له هذا سوال مزلة يضبط الاصل الذي بنينا عليه الكلام في المسألة

وذلك اننا قلنا ذلك فيما يلزم الكافة ويكونون متبعدين فيه بفرض لا يجوز لهم تركه (الخالفه)
 وذلك مثل الامامة والفروض التي تلزم العامة وامامات ليس بفرض فهو غيرون في ان يفعلوا
 ما شاؤوا ومنه وانما الخلاف بين الفقهاء فيه في الافضل منه وليس على النبي صلى الله عليه وسلم
 توقيفه هو على الافضل ما خيره هو ثميه وهذا سبيلنا ذكرت من اصل الاذان والاقامة و
 وتكبير العيدين والتشريق ونحوهما من الامور التي نحن غيرون فيها وانما الخلاف بين
 الفقهاء في الافضل منها فلذلك جاز وورد بعض الاخبار فيه من طريق الاحاد والحجج
 الامر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان منه جميع ذلك تعليمه له وجب التحذير وليس ذلك مثل
 ما قد اتفقوا عليه وحظر عليهم مجاوزته وتركه الى غيره مع عموم بلوهم به فالذي ذكرناه من خبر
 الهلال اذا لم يكن بالسما علة من الاصل الذي قد سنا انما عتبه بالكون فيل ورد به اخبار التواتر
 للعلماء اذا كان السماع علة فان شذبه يجوز خله على الجماعة سمي لا يراه منهم الا الواحد الاثنان من خلل السحاب
 اذا التجاعنه لحيته قبل ان يتبينه الاخر وذلك انك تباين اختيار الواحد الاثنين ولو شذبه فيه يوجب العلم
حاشية لا يخفى ان البحث في هذا الشأن يعود الى طوائف كثيرة وكثيرة مراجعة الى الاصول
 المتباعات والشواهد والاعتبار واستدراك واذا كان يلزم ابداً في اشتراك وضد ما يراه ايضا
 فيخرج الى انه حديث واحد او حديثان ومعرفته من اصعب امر احل واذا كان واحداً فهل
 يأتي هناك ترجيح او توفيق او هو زائد وناقص او ذكر كل ما لم يذكره الاخر ثم ينشعب كل
 بحث الى ما لا يكاد ينصل في كل ذلك للنظر حدس ووجدان ثم اختلاف مناسبات
 الطباع والقرايح فوف ذلك كله ثم من المعلوم ان لا تواف في المفردات عند التحقيق
 وكذا في المركبات فضرب زيد عمراً وضرب عمراً زيداً وضرب عمراً كلهم تركب متغيرة
 في المعاني الشوائب وكذا زيداً قائماً وقائماً زيداً زيداً قائماً قائماً زيداً قائماً فلا يمكن الزيادة
 بالمعنى من حيث لا يتغير اصله او قدما شاعرت به لانه قد علمت ان في المعنى من باب الجمع

من كتاب الاعتصام فهذا ونحو هذا وفوق هذا يكون سائخا وبارخا فلا بد للناظر ان يعلم
فيه رأيه ولا يلام ولا يصح ان كان الغرض ابراز شئ ما في المقام ويبحث تحليليا عما تصور
من التركيب في الافهام وأنه ليس هو المدعى ونحن المدعى عليه في كل ما يرام ولا
توجيه رد الى الاعلام او نقض و ابرام لعدم ريبنا اخذتني كلمة الأيحية في انشاء الكلام
والناظر لما عده قدامه ووراءه مناسبة السابقة لا تتركه ورأيه فليعذر به وليعذر لي
ولا يجبره ولا يجبرني

خليق غصصا ساعة وتجهرا	ولو ما على ما حدث الدهر ذرا
اتيت رسول الله اذ جاء بالهدى	ويتلو كتابا كالحجرة نيرا
ولا خير في حامل اذا لم يكن له	بؤاد رحى صفوة ان يكذرا
ولا خير في جهل اذا لم يكن له	حليم اذا ما اورد الامر اصدا
تذكرت والذكرى تهيج للفتة	ومن حاجة المحزون ان يتذكر

والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله
 واصحابه اجمعين وانا الاحقر الاواه محمد بن نور شاه عفا الله عنه ابن مولانا محمد
معظم شاه ابن الشاه عبد الكبير ابن شاه عبد الخالق ابن الشاه محمد اكبر ابن الشاه محمد
ابن الشاه محمد عارف ابن الشاه علي ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ مسعود النروي الكشميري
رحمهم الله تعالى وفي المكتوبات الخطية عند خلف الشيخ ان سلفه جاء وامن ببغداد
الى الهند ودخلوا ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة لاهور ثم الى الكشمير والله اعلم
والله اسأل ان يوفقني للعلم والعمل واولادى محمد زهر و محمد اكبر و محمد انظر واخوتي
محمد عبد الله شاه و محمد سليمان شاه و محمد نظام الدين محمد سيف الله شاه و محمد قاسم الله شاه و محمد
الله و اغفر لى كاتبه الفقير محمد بن عبد الله بن شهرى انزى بالنيل بالجلس العلى (ذو جيل) ١٢ شعبان المعظم ١٢٠٤